Prisoner
سجين
NPF

الأطفال المرافقون لأمهاتهم في السجون براءة ينبذها المجتمع ولا ذنب لهم

مجلة فصلية متخصصة تصدر عن «مؤسسة السجين الوطنية» • «العدد 5» يناير 2018

بتكلفة 90 ألف دولار وبتمويل مجموعة الحاج/ علي محمد الحباري وأولاده

النائب العام وأمين عام مؤسسة السجين الوطنية يفتتحان مشروع الوحدة الصحية بالإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة

اللجنة العليا لرعاية السجناء تنظم يوم السجين اليمني بالشراكة مع مؤسسة السجين الوطنية

رئيس المجلس السياسي الأعلى يوجه بإعداد تقييم أوضاع السجناء والسجون

فضيلة العلامة شمس الدين شرف الدين مفتي الجمهورية

ماحكم دفع الزكاة لصالح السجناء المعسرين؟

كم مصرف من مصارف الزكاة تنطبق على السجناء المعسرين؟

هل بقية السجناء تنطبق عليهم بعض مصارف الزكاة؟

بسم الله

مصارف الزكاة ممن نصت عليهم الآية الكريمة " انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم "

والسجناء المعسرون داخلون ضمن من نصت عليهم الآية الكريمة كون السجين مع اعساره قد دخل في حيز الفقراء والمساكين كما أنه قد يدخل ضمن الغارمين مع تويته إلى الله وبالتالي فإنه يجوز صرف الزكاة فيهم لفك رقابهم والطلاق سراحهم ولتلبية حاجاتهم الضرورية في سجونهم وبعد خروجهم من سجونهم . غير أنه إذا كان السجين غنياً فإنه لا يجوز صرف الزكاة فيه والأمر في هذا واضح والله تعالى اعلم

رؤية المؤسسة بين الواقع والطموح

أ. يحيى علي الحباري
رئيس مجلس الأمناء

مع صعوبة الحياة وتدهور الوضع الإنساني في اليمن بسبب ما فرضه العدوان من حرب ظالمة وحصار جائر على وطننا المعطاء استطاعت مؤسسة السجين الوطنية أن تخوض غمار المنافسة وتحقق رؤيتها الاستراتيجية بعد مرور خمسة أعوام على تأسيسها كأول مؤسسة تنموية حقوقية إغاثية في الجمهورية اليمنية تجاوزت خطوط الزمن في وقت قياسي معلنتةً تحقيق رؤيتها الأولى للعام 2020م.

منذ انتشار فكرة التخطيط الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط سارعت كثير من الجهات الحكومية والقطاع الخاص في معظم الدول العربية لوضع رؤى استراتيجية مستقبلية وسلكت على نهجها منظمات المجتمع المدني التي تقوم بدور رائد في تخفيف المعاناة الانسانية للشرائح الضعيفة والمحتاجة من خلال مشاريعها وأنشطتها الإغاثية والتنموية.. فإذا رسمت جهة ما رؤية مستقبلية فهذا أمر طبيعي وشيء من المفترض أن يكون لكن الأهم أن ترسم رؤية في خضم ظروف متغيرة ووضع غير مستتب فهذا تحدي بحد عينه.

لقد استطاعت المؤسسة بعون الله وتوفيقه وبجهود مجلس إدارتها وهيئتها التنفيذية والخيرين في هذا البلد أن تحقق رؤيتها للعام 2020م قبل مجيئه بعامين وبعد هذا السباق الزمني الذي خاضت غماره مؤسسة السجين الوطنية نجاح كبير يحسب لها، كما يحسب لمنظمات المجتمع المدني في اليمن والتي كان لها الدور الأكبر في احتواء الأزمة الاقتصادية المفروضة على هذا البلد جراء ما فرضه العدوان من حرب جائرة وحصار ظالم أثقل كاهل المواطن اليمني وزاد من معاناته.

انطلقت المؤسسة منذ تأسيسها بمشاريعها الإنسانية التي استهدفت من خلالها السجن والسجين والسجان وأسر السجناء والجهات ذات العلاقة بالسجون والتي تنوعت بين مشاريع التغذية، والصحة، والايواء، والدفع عن المعسرين، والترافع في قضايا السجناء العالقة في النيابات والمحاكم، وتحسين البنى التحتية للسجون، ومناصرة قضايا السجناء القانونية...الخ.

وبعد أن حققنا الرؤية السابقة فإننا اليوم نعلن عن رؤيا مستقبلية جديدة خلاصتها «**المؤسسة الرائدة في رعاية السجين**» تزامناً مع اطلاق الخطة الاستراتيجية الأولى للعام 2018 – 2020م وسيضل تحقيق الرؤية والاستراتيجية تحدي بالنسبة لنا ولأجل ذلك فمجلس إدارة المؤسسة وهيئتها التنفيذية عاكفون على مشروع البناء المؤسسي والذي نصبوا من خلاله إلى تطوير وتوسيع خدمات المؤسسة وتنويع اليات عملها ومعالجة مكامن الضعف وتعزيز نقاط القوة والاستفادة من الفرص الممكنة والحد من التهديدات المحتملة ومع هذا كله فنحن لا نستطيع خوض غمار التحدي ما لم يكن هناك استمرار في التعاون من قبل الجانب الرسمي ومنظمات المجتمع المدني والدولي والخيرين..

كما أود القول بأن الوضع في السجون إنساني وبحاجة لكثير من التعاون فالتغذية غير مكتملة، والمياه غير صالحة للشرب، وشبكات صرف صحي متهالكة، وبطانيات مهترئة، وخزانات مياه صدأه، ومطابخ غير سليمة، وقضايا سجناء معلقة في النيابات والمحاكم، وسجناء معسرين غير قادرين على دفع ما عليهم من حقوق خاصة، وأسر سجناء شتتها الضياع بسبب غياب عائلها في السجن.

لهذ السبب أدعو المنظمات الدولية والخيرين من رجال المال والأعمال والشركات التجارية بالتوجه إلى السجون والإسهام في مد يد العون والمساعدة لتخفيف معاناة السجين وأسرته وتحسين الوضع العام للسجون ونحن على استعداد لوضع أيدينا بيد كل من يريد أن يقدم شيء لتخفيف تلك المعاناة.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل لكل من تعاون مع المؤسسة في تسيير ودعم أنشطتها وعلى رأسهم رئيس المكتب السياسي فخامة الاخ/ الرئيس صالح الصماد ومكتب رئاسة الجمهورية ومكتب النائب العام ووزارة الداخلية ومصلحة التأهيل والإصلاح والشركات التجارية والخيرين من رجال المال والأعمال الذين كان لهم الفضل بعد الله في نجاح مشاريع المؤسسة وتحقيق رؤيتها.

> أدعو المنظمات الدولية والخيرين من رجال المال والأعمال والشركات التجارية بالتوجه إلى السجون والإسهام في مد يد العون والمساعدة لتخفيف المعاناة

المحتويات

بإجمالي المبالغ المحكوم بها عليهم
قرابة 372 مليون ريال
مؤسسة السجين الوطنية
تفرج عن 63 معسر في 2017

9-8

10

في إصلاحيات الأمانة، ذمار، عمران، الحديدة، حجة، و إب
مؤسسة السجين الوطنية تنفذ مشروع توزيع احتياجات السجينات

بتمويل من مجموعة الحباري
مؤسسة السجين الوطنية تنفذ مشروعي إنارة السجن الحربي وقسم السجينات في إصلاحية الأمانة

12

الدكتور / خالد عبد الله الجمرة مدير عام النيابات بمكتب النائب العام لـ السجين:
المشكلة قانونية بالدرجة الأساسية

33-32

ملف العدد
أوضاع الإصلاحيات.. صعبة للغاية

51-47

قصص أنسانية
مأساة سجين فقد نظره خلف القضبان

54-52

20

أمين عام مؤسسة السجين
ورئيس مؤسسة الجرحى يفتتحان
معمل خياطة للجرحى والمعاقين

19

مؤسسة السجين الوطنية تكرم الأديب والإعلامي الكبير عباس الديلمي ووزير الثقافة في حفل تكريمي

15-14

وزيرة حقوق الإنسان تزور مؤسسة السجين الوطنية

14

مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يزور مؤسسة السجين الوطنية

43

مجموعة الحاج/ علي محمد الحباري وأولاده
توزع 50 ألف سلة غذائية للفقراء في مديريات الحديدة

أفتتاح مشروع الوحدة الصحية المركزية

صورة الغلاف: أمين عام مؤسسة السجين الوطنية يفتتح مشروع الوحدة الصحية بالإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة

السجين
THE PRISONER
العدد «5» يناير 2018

الإشراف العام:
أ. يحيى علي الحباري
أ. محمد محمد صلاح
أ. فضل محرز عبيد

مستشار هيئة التحرير:
أ. عباس الديلمي

رئيس التحرير:
غمدان أحمد الشوكاني

مدير التحرير:
جلال الحداد

هيئة التحرير:
منصور الصرحة
عبدالملك شرف الدين
سامي محمد الريمي

الاخراج والتصميم:
ون ديزاين جروب
onedyemen@gmail.com

المراجعة اللغوية:
عرفات منصر

الجمهورية اليمنية، صنعاء، جولة كنتاكي،
أمام معهد سيدز تلفون: 208722 01- 772900025
فرع الحديدة شارع الميناء أمام مدينة العمال،
تلفون: 03 207470
الموقع الالكتروني: www.sajeen.org
بريد الكتروني: NPF@sajeen.org

جميع الآراء والأفكار المنشورة في المجلة تعبر عن وجهات نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة السجين الوطنية.

من نحن؟

مؤسسة السجين الوطنية مؤسسة تنموية غير ربحية؛ تسعى بالشراكة مع الجهات الرسمية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والدولي والخيرين إلى رعاية السجين وإعادة تأهيله ليكون إنساناً سوياً، ومنتجاً في المجتمع بما يضمن عدم عودته للسجن.
من خلال الالتزام بتقديم أفضل الخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية، والتدريب، والتأهيل، وتوفير المساندة القانونية، والحقوقية، ودعم البنى التحتية للسجون، ومساعدة النازحين والمتضررين من خلال برنامج الإغاثة والوطني.
أنشئت المؤسسة بموجب تصريح رقم (١٣) صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ: ٢٠١٣/٦/٢٣م.

الرؤية المؤسسة الرائدة في رعاية السجين.

الرسالة العمل على رعاية السجين وتأهيله وتمكينه من حقوقه وإعداده ليكون إنساناً سوياً ومنتجاً في مجتمعه.

القيم ■ الإنسانية ■ الطوعية ■ المصداقية ■ المهنية ■ الشفافية ■ روح الفريق ■ الشراكة

الغايات الاستراتيجية

١- الإسهام في توفير بيئة ملائمة لرعاية السجين وتقديم الخدمات التي يحتاجها.
٢- المساهمة في تحسين وتعزيز الأطر القانونية والإجرائية المتعلقة بالتعامل مع السجناء والموقوفين والمفرج عنهم.
٣- تأهيل السجين وإدماجه في المجتمع ورعاية أسرته.
٤- تقديم الرعاية للسجينات وأطفالهن وإدماجهن في المجتمع.
٥- التوعية والرعاية المجتمعية المسبقة للحد من الوقوع في الجريمة.
٦- تعزيز قدرات المؤسسة التنظيمية والمادية والمالية والفنية لتمكينها من أداء مهامها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.
٧- تعزيز القدرات البشرية للمؤسسة باتجاه يرفع من مستوى أدائها.
٨- العمل على تطوير آليات شراكة نوعية محلياً ودولياً.
٩- تطوير نظام تطوع فعال يدعم تنفيذ أنشطة وأعمال المؤسسة.
١٠- تخفيف معاناة النازحين والمتضررين في معظم الجوانب الإنسانية.

خلف القضبان.. يوجد إنسان

A Human! Behind the Bars

بين المشكلة والعلاج

أ. محمد محمد صلاح
نائب رئيس مجلس الأمناء

أثبتت التجارب أن البدايات الصحيحة تعطي نهايات صحيحة .. وكذلك لا يمكن معالجة أو تطبيب أي علة إلا بالرجوع إلى المسببات التي خلقت هذه العلة أو المرض .. وكذلك نجد أن من الضروري الرجوع إلى أساس العقوبة والعقاب حيث قال الله سبحانه وتعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً).

وهو ما يدل على أنه لا يمكن توقيع العقوبة على أي شخص أرتكب فعلاً ضار بالمجتمع إلا بعد تحديد هذه الأفعال التي تعتبر جرائم .، وكذا تحديد نوع العقاب وهو ما اتفقت عليه قوانين ودساتير العالم (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) والملاحظ أن قضايا السجناء تشمل العقوبة الجنائية وكذا التعويض المدني .، فإذا قضى السجين العقوبة الجنائية بقي عليه تنفيذ التعويض حتى يخرج من السجن أو البقاء فيه حتى ينفذ هذا الجزاء من العقاب (وهنا تكمن المشكلة) لأن السجين غير قادر على تسديد هذه المبالغ المالية التي حكم بها عليه .، ولكن ما هي مشروعية بقائه في السجن ؟! لأنه مهما مكث فيه وهو معسر فلن يستطيع تسديد المبلغ .، لأنه لو كان قادراً من هذه الرؤية وهذه الحقيقة ندرك مسؤوليتنا عن معالجة هذه المشكلة وآثارها السلبية على الفرد (السجين والسجينة) أو على المجتمع (أهل هذا السجين أو السجينة والمحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه) ولذلك أنشأت مؤسسة السجين الوطنية لتتحمل وبالشراكة مع الجهات الرسمية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والدولي والخيرين مسؤولية رعاية السجين .، وإعادة تأهيله ليكون إنساناً سوياً ومنتجاً في المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه وبما يضمن عدم عودته للسجن حيث تلتزم هذه المؤسسة الوطنية وشركائها بتقديم أفضل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بالإضافة إلى التدريب والتأهيل على مهارات تخدم المجتمع وتعود عليهم بالعائد المالي اللازم لتغطية احتياجاتهم المعيشية بالطرق الصحيحة .. وكذلك تلتزم مؤسسة السجين بتوفير المساندة القانونية والحقوقية اللازمة ودعم البنى التحتية للسجون .. وذلك من خلال عدد من البرامج التي تجسدها فعاليات وأنشطة ومساعي هذه المؤسسة الوطنية على مستوى محافظات الجمهورية اجمالاً.

والعدل هدف سماوي وغاية إنسانية سامية لا يمكن بدونه تحقيق التكافل والتعايش بين البشر .. قال تعالى الله سبحانه (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)، (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) صدق الله العظيم وإذا تأملنا في مقاصد الشريعة الغراء وجدناها مراعية لأحوال الناس جميعاً باليسر والرحمة قال تعالى (يريد الله بكم اليسر)، وليس هؤلاء السجناء والسجينات من ولد وهو(مجرماً) بل حكمت عليه ظروف الحياة وضعف نفسه، والكثير منهم الذين لم يكن جرمهم إلا الإعسار في الوفاء بما تعلق بذمتهم من ديون مالية، (المعسر المفلس) من لا يفي بدينه للغير .، قال تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خيراً لكم).

وبناءً عليه ذهبت مؤسسة السجين الوطنية لتبني قضايا المعسرين من السجناء ومتابعة أصحاب الحق للتنازل عن حقوقهم أو بعض منها.، أو العمل على جمع ما يمكن جمعه من هذه المبالغ من أهل الخير والإحسان من أبناء مجتمعنا اليمني لتفريج كرب هؤلاء السجناء المعسرين على ذمة مبالغ مالية ترجمة لوصايا الحبيب المصطفى عليه وعلى اله أفضل الصلاة والتسليم (أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس)، (من فرج عن مؤمن كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربه من كرب يوم القيامة)، أحب الأعمال إلى الله إدخال السرور على قلب رجل مسلم)..

ونحن في بلد الإيمان يجب أن لا نترك إخواننا في الدين والخلقة خلف القضبان لأمر يمكننا معالجته (إنما المؤمنون إخوة)، (من لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم).

(والإفراج عن المعسر يعتبر من مصارف الزكاة) ولذلك لا ننسى هنا أن ندعو أهل الخير والإحسان وهم كثير في مجتمعنا اليمني وخاصة منهم رجال المال والأعمال إلى المساهمة السخية والفعالة في دعم مساعي مؤسسة السجين في هذا المجال لتأمين مجتمعنا من تفشي الجرائم بما لا يحمد عقباه قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان).

نسأل من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً لأعمال الخير الذي سينفعنا في الدنيا والآخرة .

مؤسسة السجين الوطنية تمثل السند الأهم والأقوى لمصلحة السجون باعتبارها مصلحة تربوية وإصلاحية سلوكية تُقَوِّمُ السلوكيات الإجرامية والناشزة لدى أمراض النفوس وتقي المجتمع من شرور ومخاطر الجريمة وعواقبها.

بإجمالي المبالغ المحكوم بها عليهم قرابة 372 مليون ريال

مؤسسة السجين الوطنية تفرج عن 63 سجين معسر في 2017

أفرجت مؤسسة السجين الوطنية بالتعاون مع الجهات المعنية عن ٦٣ سجين وسجينة معسرين، قدرت المبالغ المحكوم بها عليهم كحقوق خاصة قرابة ٣٧٢ مليون و ٨٢٦ ألف و ٦٠٠ ريال خلال العام ٢٠١٧م.

وأوضح تقرير صادر عن المؤسسة بأن السجناء المعسرين الذين تبنت المؤسسة قضاياهم، وتم الإفراج عنهم بعد إجراء المفاوضات مع أصحاب الحقوق ودفع الحقوق الخاصة التي عليهم ، كانوا في إصلاحيات أمانة العاصمة ومحافظات (إب، الحديدة، عمران، حجة، ذمار، رداع، البيضاء).

وأشار مدير عام المؤسسة ـ الأستاذ / فضل عبيد ـ إلى أن المؤسسة عملت على التفاوض مع أصحاب الحقوق، من خلال فريق المحامين المتطوعين التابع لها، وتواصلهم المستمر مع النيابات والمحاكم وإدارة الإصلاحيات، واستكمال إجراءات الإفراج عنهم.

ونوه عبيد بأن المؤسسة تواجه صعوبات كبيرة في إقناع أصحاب الحقوق ، إلا أن الجهود المبذولة تكللت بالنجاح ، وذلك في سياق توجه المؤسسة الهادف لبث روح التسامح والتصالح بين أصحاب الحقوق والسجناء الذي عليهم الحقوق ، بالإضافة إلى أن المؤسسة من خلال كوادرها تعمل جاهدة على إعادة السجين إلى أسرته، كونه العائل الوحيد لأسرته، وذلك بالطرق القانونية ووفق معايير وضعتها المؤسسة لتبني قضية أي سجين محكوم عليه على ذمة حقوق خاصة، وثبت إعساره وعدم قدرته دفع ما عليه.

مؤسسة السجين الوطنية تقدم خدمات العون القضائي لـ 30 سجين وسجينة

قدمت مؤسسة السجين الوطنية خلال العام ٢٠١٧ م خدمات العون القضائي لـ ٣٠ سجين وسجينة ، بعد متابعة قضاياهم من قبل فريق المحامين التابع للمؤسسة.

وقال مدير عام المؤسسة ـ الأستاذ / فضل عبيد ـ بأن المؤسسة لديها خمسون محامياً متطوعاً في جميع المحافظات ، يعملون على تقديم خدمات العون القضائي للسجناء المعدمين ، الذين لا يستطيعون دفع أتعاب المحامين والترافع عنهم ، ومتابعة قضاياهم حتى الإفراج عنهم.

وأضاف عبيد بأن هناك عدد كبير من السجناء تتأخر قضاياهم في النيابات والمحاكم ، بسبب عدم وجود محامين للدفاع عنهم والمتابعة حتى صدور حكم في قضاياهم ، أو الإفراج عنهم ما يستدعي تقديم العون القضائي لهم.

وأشار إلى أن فريق المحامين تمكن من الإفراج عن بعض السجناء بعد متابعة قضاياهم ، وما زال يتابع قضايا الآخرين.

شركة تيليمن تساهم بـ 10 ملايين ريال في الدفع عن السجناء المعسرين

ساهمت شركة الاتصالات الدولية (تيليمن) بمبلغ ١٠ مليون ريال في مشروع الافراج عن السجناء المعسرين التي نفذته مؤسسة السجين الوطنية.

وأوضح مدير عام مؤسسة السجين الوطنية الأستاذ فضل عبيد بأن شركة تيليمن من الشركات الرائدة التي تولي المسئولية الاجتماعية اهتمام بالغ، مثمنا دور الشركة ومساهمتها في الافراج عن السجناء المعسرين التي تتبنا قضاياهم مؤسسة السجين.

ودعا مدير عام المؤسسة الشركات المحلية ورجال الاعمال وفاعلي الخير دعم قضايا السجناء المعسرين والدفع عنهم.

مؤسسة السجين الوطنية توزع الأضاحي للسجناء وأسرهم في أمانة العاصمة وصنعاء وذمار

وزعت مؤسسة السجين الوطنية لحوم الأضاحي لسجناء الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة ومراكز الحجز الاحتياطي (هبرة، علاية، الثورة، المعلمي) وأسر السجناء، بتمويل من مجموعة الحاج / علي محمد الحباري وأولاده.

وأوضح مدير عام المؤسسة،الأستاذ / فضل عبيد ـ بأن مشروع الأضاحي استفاد منه ٤٣٥٠ سجين ، في كل من الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة ، ومراكز الحجز الاحتياطي الأربعة في أمانة العاصمة ، وسجن البحث الجنائي ، والإصلاحية المركزية بمحافظة ذمار، بالإضافة إلى ٨٠ من أسر السجناء في أمانة العاصمة.

وأشار إلى أن الأضاحي كانت ١٢ ثوراً ، بتكلفة إجمالية ٤ مليون و ٤٠٠ ألف ريال ، مقسمة على ٢ في إصلاحية الأمانة، وواحد في مركزي الحجز الاحتياطي علاية والمعلمي، وواحد في مركزي الحجز الاحتياطي في هبرة والثورة ، وسجن البحث الجنائي ، وواحد لأسر سجناء البحث الجنائي.

ولفت إلى أنه ضمن مشروع الإغاثة الوطني الذي تتبناه مؤسسة السجين الوطنية تم توزيع أضاحي العيد على ٨٠٠ أسرة فقيرة ومحتاجة ، في مديرية صنعاء القديمة بواقع ٥ أثوار، كما تم توزيع الأضاحي لـ٣٠٠ أسرة فقيرة ، في مديرية أرحب بمحافظة صنعاء ثورين.

وثمن الأستاذ / عبيد دور مجموعة الحاج / علي محمد الحباري، في دعم قضايا السجناء والسجون وأسر السجناء بالمشاريع الخيرية ، التي تهدف إلى تغطية احتياجاتهم داخل السجون وخارجها.

ودعا مدير عام مؤسسة السجين الوطنية رجال المال والأعمال والشركات وفاعلي الخير في بلادنا النظر إلى قضايا السجناء واحتياجاتهم ، وتلمّس همومهم وأسرهم، حيث تعتبر هذه الشريحة منسية في المجتمع ولا تلقى أي اهتمام.

مؤسسة السجين الوطنية تجري مسحاً ميدانياً للسجناء المعسرين في إصلاحيات 7 محافظات

أجرت مؤسسة السجين الوطنية منتصف شهر أبريل ٢٠١٧م مسحاً ميدانياً للسجناء المعسرين ، ممن تنطبق قضاياهم على معايير وشروط المساعدة في المؤسسة.

وشمل المسح الميداني الذي نفذته المؤسسة محافظات (الحديدة، إب، أمانة العاصمة، ذمار، حجة، عمران، البيضاء).

وأوضح مدير عام مؤسسة السجين الوطنية ـ الأستاذ / فضل ـ عبيد بأن المؤسسة كلفت فريقاً حقوقياً للنزول الميداني ، وإجراء المسح الميداني لدراسة قضايا السجناء المعسرين في المحافظات المذكورة ، وتبني قضاياهم العادلة وفق المعايير المعمول بها في المؤسسة ، وعمل تقارير إعلامية مصورة لعرض حالاتهم الإنسانية ، وأسرهم التي لا تجد أي عائل لها سوى السجين.

وأشار عبيد إلى أن المسح الميداني هدف إلى مساعدة السجناء المعسرين ، بتسويق قضاياهم وجمع التبرعات ودفع الحقوق الخاصة التي عليهم، عبر برنامج إنسان التلفزيوني الذي تتبناه المؤسسة ، وتم عرضه على قناة اليمن من اليمن خلال شهر رمضان المبارك.

في إصلاحيات ذمار، الأمانة، عمران، الحديدة، حجة، و إب

مؤسسة السجين تنفذ مشروع توزيع احتياجات السجينات

نفذت مؤسسة السجين الوطنية خلال العام ٢٠١٧م مشروع توزيع احتياجات ١٨٣ سجينة و٣٩ طفلاً ، في إصلاحيات أمانة العاصمة ومحافظات ذمار ، عمران ، وحجة ، والحديدة ، بتكلفة ٢ مليون و٥٠٠ ألف ريال ، بتمويل من مجموعة الحاج / علي محمد الحباري وأولاده.

وشملت احتياجات السجينات مواد غذائية وإيوائية (فرش، بطانيات) وملابس وأدوات نظافة شخصية وعامة ، بالإضافة إلى احتياجات الأطفال من حليب وحفاظات وملابس.

وأوضح مدير البرامج والمشاريع في المؤسسة منصور الصرحة ـ لمجلة السجين أن المشروع يسعى لتوفير الاحتياجات الأساسية للسجينات والأطفال المرافقين لهن ، في العديد من الإصلاحيات ، بهدف تخفيف الضغط النفسي لديهن ، ومساعدتهن على تجاوز محنتهن.

وأشار الصرحة إلى أن المؤسسة تقوم بالنزول الميداني إلى السجون المركزية ، في عدد من المحافظات بشكل دوري ، لتفقد احتياجات السجناء والسجينات ، والسعي لتوفيرها وتغطيتها ضمن مشاريع المؤسسة.

قيادة مؤسسة السجين الوطنية تلتقي بمساعدة الممثل العام في المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن

التقى نائب رئيس مؤسسة السجين الوطنية ـ الأستاذ / محمد محمد صلاح، والأمين العام ـ الأستاذ / يحيى علي الحباري ـ بمساعدة الممثل العام (الحماية) في المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن ـ السيدة / قوندالين منسه ـ في ٢٠١٧/١١/١٢م.

وفي اللقاء الذي حضره عضو مجلس الأمناء ـ الأستاذ / علي العاصمي، ومدير عام المؤسسة ـ الأستاذ / فضل عبيد ـ قدم نائب رئيس المؤسسة ـ الأستاذ / محمد محمد صلاح ، والأمين العام ـ الأستاذ / يحيى علي الحباري ـ شرحاً عن الأعمال الإنسانية التي تقوم بها المؤسسة في الإصلاحيات ومراكز الحجز الاحتياطي والسجون ، وكذلك برنامج الإغاثة الوطني الذي يعني بالنازحين واللاجئين بشكل كبير.

رحبت مساعدة الممثل العام (الحماية) في المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن ـ السيدة / قوندالين منسه ـ بقيادة مؤسسة السجين الوطنية، مشيدة بالأعمال الإنسانية التي تقوم بها المؤسسة في السجون

وقال الأستاذ / محمد صلاح بأن مؤسسة السجين الوطنية تقدم خدمات الإيواء في سجون مصلحة الجوازات للاجئين والنازحين ، من فرش وبطانيات وملابس وأدوات نظافة وكذلك الغذاء بشكل مستمر في صنعاء حتى اليوم، وسابقاً في محافظتي حضرموت وتعز.

بدوره أوضح الأستاذ / يحيى علي الحباري أن مؤسسة السجين الوطنية تقدم الكثير من الخدمات في الإصلاحيات ومراكز الحجز الاحتياطي، بدءاً بتبني قضايا السجناء المعسرين وإخراجهم من السجون بعد دفع الحقوق المالية التي عليهم، ومروراً بعمل غرفة الخلوة الشرعية في العديد من الإصلاحيات للسجناء، وكذلك تأهيل دورات المياه والصرف الصحي التي يعاني منها السجناء خاصة مراكز الحجز الاحتياطي التي تعرضت لطفح مجاري المياه الى داخل السجون.

إلى ذلك استعرض مدير عام مؤسسة السجين ـ الأستاذ / فضل عبيد ـ خدمات المؤسسة للسجناء، حيث تقدم المؤسسة العون القضائي للسجناء المعدمين الذين لا يستطيعون دفع تكاليف المحامين.

وأشار إلى أن المؤسسة قدمت الحماية القانونية بتنفيذ ورشة عمل وندوات لتفعيل القانون ، وخرجت ورشة العمل بتوصيات طبقت بعمل ضمانة للسجناء المعسرين القابعين في السجون لسنوات على ذمة حكمي عقوبة السجن والحق الخاص ، إلا أن ورشة العمل فعلت قانون خروج السجين من السجن بعد فترة عقوبة السجن بضمانة.

من جانبها رحبت مساعدة الممثل العام (الحماية) في المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن ـ السيدة / قوندالين منسه ـ بقيادة مؤسسة السجين الوطنية ، مشيدة بالأعمال الإنسانية التي تقوم بها المؤسسة في السجون.

وعبرت مساعدة الممثل العام في المفوضية استعداد المفوضية التعاون مع مؤسسة السجين الوطنية، وعمل شراكة في أعمالها في السجون ، فيما يخص اللاجئين والنازحين الذين في السجون.

المساعدة الإنسانية لشريحة السجناء والمنظمات الدولية

● أ. علي العاصمي

تهدف المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى مساعدة الأشخاص الضعفاء وحمايتهم، وإلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمجموعات المتضررة من الكوارث الطبيعية أو النزاعات، من حيث الانتفاع بالمياه وشبكات الصرف الصحي والغذاء والمأوى والعناية الطبية.

وتكمل هذه المساعدة المعونة التي تقدمها سلطات البلد المتضرر من الأزمة، وتندرج ضمن الإطار الإجمالي الأوسع للمساعدة التي يقدمها المجتمع المدني وفي مقدمته المنظمات الدولية.

وتتنوع الأعمال الإنسانية في الوقت الحاضر فكثير من المنظمات العالمية والإقليمية التي تُعنى بهذا الشأن، وأصبح العمل الإنساني منظماً، يتمّ على مستوى الدول والمجتمعات، وليس على مستوى الأفراد، ممّا أضفى عليها الكثير من الهيبة والجديّة.

ومن أهمّ الأعمال الإنسانية التي أنقذت أرواح ملايين البشر، الوقوف مع الأشخاص المنكوبين بسبب الحروب والكوارث الطبيعية، ومدّ يد العون لهم، وتقديم الطعام، والشراب، والمسكن، والملبس لهم، وكذلك الاهتمام بتعليم الأطفال الأيتام، وإنشاء المدارس والجامعات، وميادرات محو الأمية في الدول الأقلّ حظاً، خصوصاً في الكثير من الدول الإفريقيّة التي عانت من المجاعات، وويلات الحروب الأهلية، والجفاف.

ومما يميّز الأعمال الإنسانية أنّها تُحدث تغييراً حقيقياً في المجتمعات، فهي تجمّل الواقع، وتجعل الأرض مكاناً أجمل للعيش، وتقلل الفجوة والمسافة بين الغني والفقير، كما تقرّب المسافات بين الأشخاص وتجعل الفارق يتضاءل، ممّا يخلق جواً من الفرح والوئام بين الناس، ويقلّل الحقد والكراهية، وهذا كله ينعكس إيجاباً على نفسية الإنسان الداخلية، ويخلق قدوةً حسنةً للأجيال القادمة.

وتعتبر شريحة السجناء في المجتمع اليمني من الشرائح الضعيفة التي لا تجد من يلتفت إليها، وهي في أشد الاحتياج إلى الخدمات الصحية والغذائية والمأوى والتعليم والتأهيل.

ولا يخفى على أحد أن السجناء بعيدين عن العالم الخارجي المحيط بهم بسبب مكوثهم في السجون لذنب اقترفوه ألزمهم في تلك الأماكن وبذلك يتطلب توفير الغذاء والدواء والملبس والإيواء وغيرها من الخدمات.

ومن المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق منظمات المجتمع الدولية والمحلية وجب عليها توفير احتياجات السجناء والسجينات في الاصلاحيات ومراكز الحجز الاحتياطي خاصة مع الظروف التي تمر بها بلادنا من عدوان وحصار.

إلا أن الواجب الإنساني تمثل في منظمة وحيدة على الساحة اليمنية وهي مؤسسة السجين الوطنية التي بذلت جهود كبيرة في رعاية السجناء والسجينات منذ إنشاءها بتوفير الاحتياجات الصحية والايواء والملابس والغذاء والتأهيل والتدريب في ظل غياب كبير من المنظمات الدولية المعنية بذلك كونها تستهدف شرائح المجتمع الأشد ضعفا وهو ما ينطبق على شريحة السجناء.

ومن هنا ندعو المنظمات الدولية ان تعمل شراكة مع مؤسسة السجين الوطنية المشهود لها بتبنيها قضايا السجناء والسجينات وعمل مشاريع متعددة في السجون، ولديها قاعدة بيانات متكاملة عن أوضاع السجناء والسجون واحتياجاتهم وكذلك العمل على تبني قضايا سجناء معسرين واخراجهم من السجون بعد دفع الحقوق الخاصة التي عليهم بتوكيل محامين تابعين للمؤسسة.

● عضو مجلس الأمناء – مستشار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل - رئيس وحدة منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان في أمانة العاصمة

مؤسسة السجين الوطنية تنظم دورتين تدريبيتين في مجالي:

إعداد وكتابة المشاريع والتقارير

نظمت مؤسسة السجين الوطنية وبالإشراف على مؤسسة بناء الأجيال الإنسانية بصنعاء دورتين تدريبيتين في مجالي إعداد وكتابة المشاريع والتقارير في أغسطس ٢٠١٧.

وهدفت الدورتان اللتان استمرتا على مدى ستة أيام إلى إكساب ٥٠ مشاركاً ومشاركة مهارات كتابة التقارير وإعداد وكتابة المشاريع ، وتعريفهم على أنواعها وخصائصها وأساليب كتابتها بمهنية واحترافية.

وفي الافتتاح أوضح نائب رئيس مجلس الأمناء بمؤسسة السجين الوطنية - محمد محمد صلاح - أن الدورتين تأتيان ضمن برنامج الشراكة بين المؤسسة مع الجهات الأخرى في مختلف المجالات ، وخاصة مجال التأهيل والتدريب.

وأكد صلاح على أهمية الدورة في تعزيز قدرات الشباب على كتابة التقارير ، التي تعد إحدى الوسائل الفعالة لقياس مستوى الأداء ، وتحديد الفجوة بين الواقع والمأمول.

من جانبه حث أمين عام مؤسسة السجين الوطنية - الأستاذ / يحيى الحباري - المشاركين على الاستفادة من مفردات الدورتين وتطبيقها في واقعهم العملي ، بما يعزز من قدراتهم وأعمالهم المستقبلية ، واكتساب مزيد من الخبرات العملية.

مشيراً إلى أهمية كتابة التقارير عن أوضاع السجون ومعاناة السجناء ، وإيصالها إلى الجهات المختصة للعمل على تحسينها.

بدوره دعا الأمين العام المساعد في المؤسسة - الأستاذ / محمد الآنسي - إلى استمرار مثل هكذا دورات في تأهيل الشباب ، وإكسابهم مهارات عملية يطبقونها في حياتهم العملية.

من جانبه ثمّن مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بأمانة العاصمة - يحيى المآخذي - جهود مؤسسة السجين في تبني هذه الدورات التأهيلية ، لما تمثله من أهمية في تأهيل الكوادر الوطنية على كتابة التقارير ذات الجودة والمصداقية عن الأوضاع في البلاد.

رئيسة مؤسسة بناء الأجيال - بثينة الشعري - استعرضت أنشطت المؤسسة في تأهيل الشباب والخطط المستقبلية الهادفة إلى تأهيلهم وتدريبهم ، وبناء قدراتهم في مختلف المجالات.

مؤسسة السجين الوطنية تعقد ورشة عمل التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة

عقدت في مؤسسة السجين الوطنية ورشة عمل التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ م ، في إطار مشروع البناء المؤسسي في نوفمبر٢٠١٧.

هدفت الورشة التي شارك فيها الأمين العام - الأستاذ / يحيى علي الحباري - والأمين العام المساعد - الأستاذ / محمد الآنسي - ونائبة رئيس المؤسسة لشؤون المرأة والطفل - الأستاذة / نبيلة جبر بن جبر - وعضوي مجلس الأمناء - الدكتورة / نجاة جمعان - والأستاذ / علي العاصمي - إلى توفير المدخلات اللازمة لوضع استراتيجية المؤسسة بصورة تشاركية من قبل المعنيين بالمؤسسة قيادة وموظفين ، وتحديد التوجه الاستراتيجي للمؤسسة خلال السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠ م) ، والخروج بتشخيص مركز واقعي لبيئة المؤسسة وميزتها التنافسية.

وأشار مدير عام مؤسسة السجين الوطنية - الأستاذ / فضل عبيد - إلى أن الورشة هدفت أيضاً إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية والمبادرات اللازمة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للمؤسسة في المرحلة القادمة ، وتحقيق المشاركة الفاعلة من قبل قيادة المؤسسة وموظفيها التنفيذيين في وضع استراتيجية المؤسسة.

وأوضح بأن الورشة التي درّب فيها المشاركين الخبير في البناء المؤسسي - الاستاذ / لبيب شايف - تناولت أطر التخطيط الاستراتيجي، وتحديد الميزة التنافسية ، وتحديد التوجه الاستراتيجي للمؤسسة ، وتشخيص بيئة المؤسسة ، وتحديد الأبعاد والمبادرات المستهدفة.

بعد ذلك وُزع المشاركون على ثلاث مجموعات ، ناقشت بُعد المستفيدين وبُعد العمليات والنمو والشراكات والتطوع.

بتمويل من مجموعة الحباري:

مؤسسة السجين تنفذ مشروعي إنارة السجن الحربي وقسم السجينات في إصلاحية الأمانة

نفذت مؤسسة السجين الوطنية مشروعي إنارة السجن الحربي وقسم السجينات في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة صنعاء ، بتكلفة ٤٧ ألف دولار ، بتمويل من مجموعة الحاج / علي محمد الحباري وأولاده ، بالتنسيق مع اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين ، وذلك خلال شهري مايو ويونيو ٢٠١٧.

هدف المشروعان إلى إنارة عنابر وساحة ودورات المياه في السجن الحربي ، وكذلك عنابر وساحة ودورات المياه في قسم السجينات في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة، بالإضافة إلى غرفة الحراسة، بالتنسيق مع اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين.

وثمن نائب رئيس اللجنة العليا لرعاية السجناء مدير عام مكتب رئاسة الجمهورية - الأستاذ / محمود الجنيد - تمويل مجموعة الحباري إنارة السجن الحربي بمنظومة الطاقة الشمسية.

ونوه بتعاون الشعب اليمني والتكافل في توفير احتياجات شرائح المجتمع الضعيفة ومنها شريحة السجناء، من خلال توفير احتياجاتهم ، والطاقة الشمسية التي توفر الإنارة في السجون.

بدورها أوضحت نائبة رئيس مجلس الأمناء بالمؤسسة لقطاع المرأة والطفل - نبيلة جبر بن جبر - أن مشروع إنارة قسم السجينات في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة يأتي ضمن خطة المؤسسة ومشاريعها ، لدعم البنى التحتية للسجون وتزويدها بمنظومات الطاقة الشمسية.

فيما عبر وكيل مصلحة السجون - العميد / عبد السلام الضالعي - عن الشكر لمؤسسة السجين الوطنية.. معرباً عن أمله في تنفيذ مزيد من المشاريع ، وتقديم الدعم لتخفيف الأوضاع الإنسانية والمعيشية الصعبة في السجون ، في كافة المحافظات.

في عدد من السجون بصنعاء

مؤسسة السجين تجري حملة صيانة لمنظومة الطاقة الشمسية

أجرت مؤسسة السجين الوطنية حملة صيانة لمنظومة الطاقة الشمسية ، في عدد من السجون التي أدخلت المؤسسة إليها مشاريع الإنارة لها عبر الطاقة الشمسية.

وكلفت المؤسسة عدداً من مهندسي شركة متخصصة في صيانة الطاقة الشمسية، لعمل صيانة دورية لسجن احتياطي الثورة ، حيث تم استبدال بطاريتين سعة كل واحدة منها ١٥٠ وات، بالإضافة إلى إجراء صيانة دورية لسجن الأمن السياسي، والتأكد من سلامة منظومة الطاقة الشمسية من خلال تفحص الألواح والأسلاك المتصلة بالبطاريات والأجهزة المرافقة لها ، واستبدال بعض مصابيح الإنارة.

وزيرة حقوق الإنسان تزور مؤسسة السجين الوطنية

زارت وزيرة حقوق الإنسان - الأستاذة / علياء الشعبي - مؤسسة السجين الوطنية في يونيو ٢٠١٧م.

وأكدت وزيرة حقوق الإنسان أن ما تقوم به مؤسسة السجين في صلب العمل الإنساني الخلاق ، والذي يشجع على العمل معها ، مبدية ضرورة عمل وزارة حقوق الإنسان مع المؤسسة خاصة في القضايا ذات البعد الإنساني ، مثمنة العمل الذي تقوم به المؤسسة في تبني قضايا السجناء المعسرين ودفع الحقوق الخاصة التي عليهم ، بعد التفاوض مع أصحاب الحقوق وإخراج السجناء من السجون.

وأشارت وزيرة حقوق الإنسان إلى أهمية عمل شراكة مجتمعية بين الوزارة ومؤسسة السجين الوطنية ، في إطار العمل الإنساني الذي تنفذه المؤسسة في الإصلاحيات ومراكز الحجز الاحتياطي ، وتبني قضايا السجناء والسجينات وتوفير احتياجاتهم.

رئيسة بعثة منظمة أطباء بلا حدود لليمن تزور مؤسسة السجين الوطنية

زارت رئيسة بعثة أطباء بلا حدود الإسبانية لليمن - السيدة / لويزا ماكرينج - مؤسسة السجين الوطنية في أكتوبر ٢٠١٧ ، وكان في استقبالها أمين عام المؤسسة - الأستاذ / يحيى علي الحباري.

وفي الزيارة التي حضرها الأستاذ / علي العاصمي - المنسق العام لمنظمات المجتمع المدني - عضو مجلس الأمناء في مؤسسة السجين الوطنية والأستاذ / فضل محرز - المدير العام - استمعت مبعوثة منظمة أطباء بلا حدود من أمين عام المؤسسة - الأستاذ / يحيى علي الحباري - والمدير العام/ الأستاذ فضل عبيد - لشرح عن ما تقوم به مؤسسة السجين الوطنية من أعمال إنسانية وخيرية - تصب في مصلحة السجناء والسجينات في السجون اليمنية.

وأوضح أمين عام المؤسسة بأنها تعمل على إخراج السجناء المعسرين من السجون بعد دفع الحقوق الخاصة التي عليهم ، وتقديم العون القضائي للسجناء الذين لا يستطيعون دفع أتعاب المحامين ، وتوفير احتياجات السجناء والسجينات ، وتوزيع سلال غذائية لأسر السجناء.

كما استمعت ماكرينج من مدير عام المؤسسة لشرح عن البرامج والأنشطة التي تنفذها المؤسسة ، في الإصلاحيات المركزية ومراكز الحجز الاحتياطي ، والخدمات التي تقدمها للسجناء والسجينات والتي تعتبر من الشرائح المنسية في المجتمع اليمني.

وأعرب الأستاذ / فضل عبيد عن تطلعه إلى الشراكة مع المنظمات الدولية ، والعمل على تقديم المشاريع والخدمات لشريحة السجناء والسجينات في الإصلاحيات المركزية.

وبعد ذلك طافت مبعوثة أطباء بلا حدود مكاتب مؤسسة السجين ، معبرة في الوقت ذاته عن إعجابها بالخدمات الإنسانية والاجتماعية التي تقدمها ، كما أبدت استعدادها للتعاون مع المؤسسة.

مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية السيد جورج خوري يزور مؤسسة السجين الوطنية

زار مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن السيد جورج خوري - مؤسسة السجين الوطنية مطلع العام ٢٠١٧م ، للاطلاع على أنشطة المؤسسة وأعمالها في تبني قضايا السجناء.

واستمع خوري من أمين عام المؤسسة - الأستاذ / يحيى علي الحباري ، ومدير عام المؤسسة - الأستاذ / فضل عبيد - إلى شرح عن البرامج والمشاريع التي تنفذها المؤسسة ، في الإصلاحيات المركزية ومراكز الحجز الاحتياطي ، وما يعانيه السجناء فيها من نقص في الخدمات الأساسية كالغذاء والصحة والإيواء.

وأوضحا أنشطة المؤسسة وما قدمته للإفراج عن السجناء المعسرين، من

خلال دفع الحق الخاص عنهم.. مشيرين إلى أن المؤسسة ساهمت في الإفراج عن ١٣٨ سجين معسر في عام ٢٠١٦ ، بالإضافة إلى تقديم سلال غذائية للسجناء، وتنفيذ حملات نظافة مع تقديم مستلزمات صحية، وعمل برامج تدريبية وتأهيلية للسجناء والسجينات والأحداث ، في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة.

وأطلعا مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على معاناة السجون في اليمن جراء العدوان والحصار الذي تتعرض له بلادنا، وتفاقم الأعباء وندرة الاحتياجات التي تعانيها السجون دون مراعاة لحقوق الإنسان، أو الأخذ بالاعتبار أن السجون فيها أناس مسلوبي الحرية.

رافق السيد/ جورج خوري الدكتور/ نجيب المنصور - منسق العلاقات والشؤون الإنسانية في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والأستاذ/ أسيد المروني.

كما حضر اللقاء رجُل المال والأعمال أ/ عبدالله محمد العودي مجلس الشرف الاعلى للمؤسسة.

في اليوم العالمي للمرأة

مؤسسة السجين الوطنية تشارك في وقفة احتجاجية أمام مكتب الأمم المتحدة

شاركت مؤسسة السجين الوطنية مع اتحاد نساء اليمن والتحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية وعدد من منظمات المجتمع المدني في الوقفة الاحتجاجية ، أمام مكتب الأمم المتحدة بصنعاء ، بالتزامن مع مناسبة اليوم العالمي للمرأة الـ٨ من مارس من كل عام.

ورفع في الوقفة الاحتجاجية لافتات طالبت بالسلام كي لا تضيع حقوق المرأة خاصة السجينات ، واحتوت بعض اللافتات على عبارات (صمتكم يقتل أطفالنا) (المرأة اليمنية تموت بسبب الأوضاع التي تعيشها البلاد) (الملايين يعانون من نقص الدواء).

مدير عام مؤسسة السجين يلتقي مسؤولي الحماية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر

التقى مدير عام مؤسسة السجين الوطنية - الأستاذ / فضل عبيد - مسؤولي الحماية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصنعاء ، في أكتوبر ٢٠١٧.

وقدم الأستاذ / عبيد شرحاً عن الأعمال الإنسانية التي تقدمها مؤسسة السجين الوطنية المتخصصة في تبني قضايا السجناء والسجينات وتأهيل السجون.

وأوضح مدير عام المؤسسة بأن مؤسسة السجين الوطنية حملت على عاتقها عدة اهتمامات في المجال الصحي في السجون ، من خلال تدشين أول مشروع للصحة في السجن المركزي بصنعاء عام ٢٠١٤ عندما لوحظ

انتشار بعض الأمراض ، مثل أمراض (الكلى – الملاريا – الجرب).

وأشار إلى أن المؤسسة عملت على إعادة تأهيل ٥٦ دورة مياه وتزويدها بستة خزانات سعة الخزان ٤٠٠٠ لتر.

ونوه مدير عام المؤسسة بأن مؤسسة السجين الوطنية قامت بتأثيث وتجهيز مشروع الوحدة الصحية في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة ، والمتمثل بغرفتين للعمليات والإنعاش وغرف الرقود ، بتكلفة ٩٠,٠٠٠ دولار ، بتمويل من مجموعة الحاج / علي محمد الحباري وأولاده.

وتطرق إلى اهتمام مؤسسة السجين الوطنية بالسجناء المعسرين ، وذلك بتبني قضاياهم ودفع الحقوق الخاصة بعد انتهاء محكوميتهم ، بالإضافة إلى الاهتمام بالعون القضائي.

مضيفاً : لدينا ٥٠ محامياً متطوعاً في المحافظات من أجل تقديم العون القضائي وتنفيذ ورش عمل مع القضاء ، لتطبيق القانون وقد استفاد من هذه الورش ٣٠٠ سجين في (الحديدة ، المحويت ، وريمه).

ولفت إلى أن من مشاريع المؤسسة الاهتمام بالسجينات وأطفالهن ، حيث يقدم لهن الدعم في ست محافظات (صنعاء ، عمران ، حجة ، ذمار ، إب ، والحديدة).

بدوره ثمن مسؤولوا اللجنة الدولية للصليب الأحمر عالياً الدور البارز والفعال الذي تقوم به مؤسسة السجين الوطنية ، حيث وأن أعمال المؤسسة تتحدث عنها ، وأكدوا على ضرورة متابعة اللقاءات بين المؤسسة واللجنة ، لاسيما في أوجه الاهتمامات المشتركة وضرورة التنسيق والمتابعة للمشاريع التي تقوم بها الجهتان.

حضر اللقاء منسقة قسم الصحة - بيلر بوسا - وطبيب السجون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر - يونيسيوكوني - ومنسقة قسم الحماية في الصليب الأحمر - جيزيلا هيرناندز - ومنسق قسم المياه - ميشال براون - والمستشار القانوني / محمد النزيلي.

مؤسسة السجين الوطنية تشارك في

لقاء تشاوري لبحث سبل التعاون مع الجانب الحكومي ومنظمات المجتمع المدني

شاركت مؤسسة السجين الوطنية في لقاء تشاوري عقد بصنعاء في يناير ٢٠١٧ ، لمناقشة آليات التنسيق والتعاون ، بين وزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية.

وفي مداخلة لمدير عام مؤسسة السجين الوطنية ـ الأستاذ / فضل عبيد ـ أوضح بأن مؤسسة السجين الوطنية تعمل في الإطار المجتمعي، من خلال تنفيذ المؤسسة لبرامج ومشاريع متعددة ، في الإصلاحيات المركزية ومراكز الحجز الاحتياطي ، منذ أربع سنوات.

وأشار إلى أن المؤسسة أفرجت في العام ٢٠١٦م عن ١٣٨ سجين معسر من الإصلاحيات المركزية ، وتعمل من خلال برنامج العون القضائي على تكليف محامين متطوعين تابعين للمؤسسة ، للترافع عن قضايا السجناء الذين لا يستطيعون دفع أجور المحاماة ، من خلال عمل استبيانات ودراسة حالات السجناء المعدمين والفقراء ، في جميع المحاكم والإصلاحيات المركزية ومراكز الحجز الاحتياطي.

ونوّه إلى تطلع المؤسسة العمل مع وزارة حقوق الإنسان والمنظمات الدولية ، لتخفيف المعاناة عن السجناء والالتفات إلى قضاياهم ، وتوفير احتياجاتهم داخل السجون.

من جانبها أكدت وزيرة حقوق الإنسان ـ علياء فيصل عبد اللطيف ـ حرص الوزارة على تحقيق شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني ، لخدمة المواطنين وحمايتهم وضمان كافة حقوقهم ، موضحة أهمية الخروج برؤية موحدة عن أولويات المرحلة القادمة، والشراكة الحقيقية الفاعلة لمواصلة الجهود في رصد وتوثيق كل الجرائم.

وأكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ علي صالح عبد الله ـ أهمية عقد مثل هذه اللقاءات ، لتقريب وجهات النظر بين المنظمات والجانب الحكومي ، وطرح الرؤى لمصلحة العمل الحقوقي والمدني وتنسيق الجهود ، وكذا معرفة مدى تناسب تلك الجهود مع حجم المعاناة التي خلّفها العدوان.

فيما أكد مدير عام منظمات المجتمع المدني بوزارة حقوق الإنسان ـ الدكتورة / لنا الشرعبي ـ وعضو المجلس المحلي بأمانة العاصمة ـ طه الهمداني ـ وممثلة منظمات المجتمع المدني ـ رجاء المصعبي ـ على عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والجانب الحكومي ، وإبراز معاناة المواطنين جراء العدوان ، وتكثيف الجهود للعمل من أجل حماية حقوق الإنسان في اليمن.

بالتعاون مع مؤسسة السجين الوطنية
يوم مفتوح في دار التوجيه الاجتماعي

نظم دار التوجيه الاجتماعي - بنين بالتعاون مع مؤسسة السجين الوطنية ومؤسسة أجيالنا للتنمية خلال شهر يونيو الماضي ـ تحت شعار " الفنان الإنسان مع أطفال الدار" ـ فعالية اليوم المفتوح للموسم الثاني ٢٠١٧ ، مع كوكبة من نجوم الدراما ، والفنانين اليمنيين.

بدأت الفعالية التي حضرها رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلي الأمانة - حمود النقيب - ببرنامج رياضي لألعاب : كرة الطاولة والقدم والشطرنج والتنس والجيم ، لأطفال الدار والمشاركين ، وكذلك قدمت عروض مسرحية للفرق المسرحية وأغاني.

وأوضح مدير عام الدار ـ الأستاذ / محمد العراقي ـ بأن الهدف من اليوم المفتوح هو الدمج المجتمعي للأطفال الأحداث ، والذي يعمل على التخفيف من العنف الداخلي ، ويعمل على غرس حب المجتمع لدى الأطفال الأحداث.

وثمن مدير الدار جهود مؤسسة السجين في دعمها وتفاعلها مع أنشطة وفعاليات الدار.

نائب رئيس مجلس الأمناء والمدير العام يناقشان مع حكومة الشباب
تعزيز الشراكة المجتمعية

ناقش نائب رئيس مؤسسة السجين الوطنية ـ الأستاذ / محمد محمد صلاح ـ ومعه مدير عام المؤسسة ـ الأستاذ / فضل عبيد ـ خلال لقائهما في يناير ٢٠١٧ بوفد حكومة الشباب برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي ـ هيثم حمدي ـ كيفية التنسيق بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ، وتعزيز أوجه الشراكة والتعاون فيما بينها، وعرض مدير عام مؤسسة السجين الوطنية على وفد حكومة الشباب البرامج والمشاريع والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة ، الخاصة بقضايا السجناء والإصلاحيات ومراكز الحجز الاحتياطي ، ودورها في تبني قضاياهم في الإطار المجتمعي.

من جهته ثمن الوفد الحكومي جهود المؤسسة المبذولة في سبيل تخفيف معاناة السجناء.

نائب رئيس مجلس الأمناء بمؤسسة السجين الوطنية والمدير العام يلتقيان بالنائب العام

التقى نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة السجين الوطنية ـ الأستاذ / محمد محمد صلاح ـ ومعه مدير عام المؤسسة ـ الأستاذ / فضل عبيد ـ في نوفمبر ٢٠١٧ النائب العام ـ القاضي / ماجد الدربابي.

وفي بداية اللقاء هنأ نائب رئيس مجلس الأمناء ومدير عام المؤسسة النائب العام لنيله ثقة القيادة السياسية وتوليه هذا المنصب ، كما نقلا إليه أصدق التهاني والتبريكات بهذه المناسبة من رئيس المؤسسة والأمين العام وكافة أعضاء مجلس الأمناء والهيئة التنفيذية بالمؤسسة ، متمنين له التوفيق والسداد في المهام التي أُسندت إليه وهو أهلٌ لها.

وفي الوقت نفسه عبّر النائب العام عن شكره لهذه المشاعر النبيلة.

وفي اللقاء أشار نائب رئيس مجلس الأمناء إلى أهمية تعزيز التعاون والشراكة مع مكتب النائب العام ، لافتاً إلى أن مؤسسة السجين تعمل بالشراكة والتعاون مع مكتب النائب العام بشكل جيد منذ تأسيسها ، ونتطلع إلى مزيد من التعاون في خدمة قضايا السجناء والسجون ، في إطار العمل الإنساني.

من جهته استعرض مدير عام مؤسسة السجين الوطنية البرامج والمشاريع التي تنفذها المؤسسة في مجالات الحماية التي تهدف لمساعدة السجناء المعسرين ، وتقديم خدمة العون القضائي ، وبرامج الإيواء والتغذية والتأهيل والتدريب والصحة والمرأة والطفل.

بدوره ثمن النائب العام جهود مؤسسة السجين الوطنية في خدمة قضايا السجناء والسجينات وتأهيل السجون، مؤكداً على أهمية استمرار عمل المؤسسة الهادف لتبني قضايا السجناء والسجينات وتنفيذ مشاريع مختلفة في السجون.

حضر اللقاء القاضي/ عباس الجرافي ـ مدير عام مكتب النائب العام ـ والقاضي / إبراهيم أبو الرجال القائم بأعمال شعبة السجون بمكتب النائب العام، والأستاذ / عبد الملك شرف الدين ـ مدير إدارة الشؤون القانونية بمؤسسة السجين الوطنية ـ والأستاذ / باسم الشامي ـ مدير إدارة المساعدات القضائية بمكتب النائب العام.

نائب رئيس مجلس الأمناء وأمين عام المؤسسة يلتقيان برئيس مصلحة التأهيل والإصلاح

التقى نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة السجين الوطنية ـ الأستاذ / محمد محمد صلاح ـ والأمين العام الأستاذ / يحيى علي الحباري ـ في أكتوبر ٢٠١٧ رئيس مصلحة التأهيل والإصلاح ـ اللواء / عبد الله محمد الهادي.

وفي اللقاء الذي حضره الأمين العام المساعد ـ الأستاذ / محمد محمد الآنسي ـ ومدير عام المؤسسة ـ الأستاذ / فضل عبيد ـ أطلع نائب رئيس المجلس والأمين العام رئيس المصلحة جهود المؤسسة الإنسانية لمساعدة السجناء المعسرين ، وتوفير احتياجات السجناء والسجينات في الإصلاحيات المركزية ، وتنفيذ مشاريع في الإصلاحيات ، آخرها تجهيز الوحدة الصحية في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة ، التي مولتها مجموعة الحاج / علي محمد الحباري وأولاده.

وأكد نائب رئيس المؤسسة والأمين العام حرص مؤسسة السجين الوطنية العمل على تنفيذ البرامج والمشاريع في الإصلاحيات والسجون في عدة مجالات ، منها الصحة والغذاء والتأهيل والتدريب وإخراج السجناء المعسرين ، بعد دفع الحقوق الخاصة التي عليهم وتقديم العون القضائي.

وأشارا إلى أهمية تعاون مصلحة التأهيل والإصلاح ، في سبيل تسهيل مهام مؤسسة السجين الإنسانية في الإصلاحيات ومراكز الحجز الاحتياطي.

وقدما لرئيس المصلحة مذكرة تفاهم وتعاون مشترك بين المؤسسة ومصلحة التأهيل والإصلاح ، لتعزيز التعاون المشترك وتنسيق الجهود.

بدوره أشاد رئيس مصلحة التأهيل والإصلاح ـ اللواء / عبد الله محمد الهادي ـ بدور مؤسسة السجين الوطنية في تبني قضايا السجناء والسجينات في الاصلاحيات ، ومساعدة السجناء المعسرين ، وتنفيذ برامج ومشاريع هادفة ومهمة.

وأكد على أن قيادة المصلحة ستعمل على تسهيل مهام مؤسسة السجين الوطنية في كافة المجالات في إطار أعمالها الإنسانية.

بتمويل من مجموعة الجيل الجديد

مؤسسة السجين تدشن توزيع الحقيبة المدرسية في دار التوجيه الاجتماعي وإصلاحية الأمانة

دشنت مؤسسة السجين الوطنية توزيع الحقيبة المدرسية في دار التوجيه الاجتماعي – بنين، والاصلاحية المركزية في أمانة العاصمة قسم الأحداث، في نوفمبر ٢٠١٧ بتمويل من مجموعة الجيل الجديد، وأوضح نائب رئيس مجلس الأمناء في المؤسسة - الأستاذ / محمد محمد صلاح - بأن مشروع الحقيبة المدرسية يأتي في إطار حرص المؤسسة على تعليم الأحداث بشكل مستمر، في دار التوجيه الاجتماعي والإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة.

الأمين العام المساعد - الأستاذ / محمد الأنسي - أشار إلى أن ٣١٥ حقيبة مدرسية وزعت على الأحداث في دار التوجيه الاجتماعي، وقسمي الأحداث والسجينات (مركز محو الأمية السجينات) في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة، وأسر السجناء.

وأشار إلى أن توزيع الحقيبة المدرسية يأتي حرصاً من مؤسسة السجين الوطنية ومجموعة الجيل الجديد على تشجيع الأحداث لمواصلة تعليمهم الأساسي والثانوي، وتأهيلهم علمياً، ومحو الأمية عند السجينات.

ولفت إلى أن مؤسسة السجين الوطنية تعمل على توفير احتياجات الأحداث في دار التوجيه الاجتماعي بشكل مستمر، وكذلك الإصلاحية المركزية في أمانة العاصمة، وفق ما هو متاح لها.

بدوره ثمن مدير عام دار التوجيه الاجتماعي - الأستاذ / محمد العراني - دور مؤسسة السجين الوطنية ومجموعة الجيل الجديد لتوفيرهم الحقيبة المدرسية للأحداث، متمنياً مزيداً من الدعم لتنفيذ أنشطه الدار في مجالات التأهيل والتدريب.

بتمويل من «مؤسسة MTN الخيرية» و«مجموعة الحاج محمد علي الحباري وأولاده»

مؤسسة السجين الوطنية توزع 1110 سلة غذائية لـ 7770 فرد من أسر السجناء

نفذت مؤسسة السجين الوطنية خلال العام ٢٠١٧ م توزيع ١١١٠ سلة غذائية لـ١١١٠ أسرة بواقع ٧٧٧٠ مستفيد من أسر السجناء في أمانة العاصمة ومحافظتي عمران وإب، بتمويل من مجموعة الحاج / علي محمد الحباري ومؤسسة (MTN) الخيرية ومشروع التغذية المدرسية.

وأشار أمين عام مؤسسة السجين الوطنية، الأستاذ/ يحيى علي الحباري، إلى أن توفير السلال الغذائية لأسر السجناء يُعد من أولويات المشاريع التي تنفذها مؤسسة السجين، في إطار توفير الغذاء لمن فقدوا عائلهم الوحيد وهو السجين.

ولفت إلى أن أسرة السجين في ظل الظروف الحالية التي تعيشها بلادنا تعاني أكثر من غيرها من الأسر، حيث تتضاعف عليها حدة نقص الغذاء لعدم وجود معيل يعمل على كسب العيش وإطعام أسرته.

ونوّه بأن توزيع السلال الغذائية خضع لإجراء مسح ميداني دقيق، عملته مؤسسة السجين الوطنية للسجناء في الاصلاحيات، وتقصّي حالة أسرهم لكي تصل السلال الغذائية لمستحقيها.

ودعا كل رجال الخير والشركات المحلية والمنظمات الدولية إلى دعم أسر السجناء لتوفير الغذاء الضروري، خاصة مع وجود الحصار الجائر والذي يهدد الشعب اليمني بأكمله بشبح المجاعة.

مؤسسة السجين تكرم الأديب والإعلامي الكبير عباس الديلمي ووزير الثقافة في حفل تكريمي

مؤسسة السجين تكرم الأديب والإعلامي الكبير عباس الديلمي ووزير الثقافة في حفل تكريمي

كرمت مؤسسة السجين الوطنية في حفل تكريمي الشاعر والإعلامي الكبير - الأستاذ / عباس الديلمي - بدرع المؤسسة تقديراً لتجربته الإبداعية والإعلامية الزاخرة، وكذلك كرمت وزير الثقافة - الأستاذ / عبد الله أحمد الكبسي - بدرع المؤسسة لدوره الكبير في الحفاظ على الموروث الثقافي، في نوفمبر ٢٠١٧.

يأتي ذلك في الحفل الذي نظمته مؤسسة عرش بلقيس للتنمية وبيت التراث الصنعاني، برعاية وزارة الثقافة بالتعاون مع مؤسسة السجين الوطنية والائتلاف الوطني لمنظمات المجتمع المدني بصنعاء، تكريماً للشاعر والإعلامي / عباس الديلمي، تقديراً لتجربته الإبداعية والإعلامية الزاخرة.

وأشاد وزير الثقافة - عبد الله أحمد الكبسي - بالإنجازات الإبداعية للشاعر والإعلامي / عباس الديلمي - ودوره الوطني الريادي في رفع مستوى الوعي الثقافي الاجتماعي بالهوية الوطنية، عبر العديد من الأناشيد والأغاني الراسخة في الذاكرة الوطنية.

فيما أعرب المحتفى به عن سعادته واعتزازه بهذا التكريم وما يحمله من خصوصية في نفسه، كونه جاء من صنعاء عاصمة الفن والتاريخ والثقافة والإبداع ومؤسساتها الابداعية والثقافية، والتي كان لها حضورها في شعره الفصيح والحميني وفي الأناشيد الوطنية.

من جهته أشار مدير عام مؤسسة السجين الوطنية - الأستاذ / فضل عبيد - إلى المشاريع التي مولتها مؤسسة السجين، وأبرزها مشروع مبادرة ترميم بيت التراث الصنعاني الذي بلغت تكلفته ٣ مليون ونصف المليون ريال، كونه من المشاريع الوطنية التي تسعى المؤسسة لتمويلها باتجاه الحفاظ على الموروث والهوية ... لافتاً إلى أن المؤسسة تؤكد دعمها لهذه المشاريع التي تحافظ على الآثار والمتاحف، التي لم تسلم من استهداف العدوان السعودي الأمريكي.

من جانبها أكدت رئيسة مؤسسة عرش بلقيس - دعاء الواسعي - أهمية تضافر الجهود للحفاظ على المنشآت التاريخية والأثرية في مدينة صنعاء، التي تواجه العديد من المخاطر.

مؤسسة السجين الوطنية تعقد صلحاً قبلياً وتدفع «أرش» على سجين

عقدت مؤسسة السجين الوطنية صلحاً قبلياً بين سجين وأصحاب الحق، وذلك بدفع الأرش الذي على السجين، وإخراجه من السجن في نوفمبر٢٠١٧.

وقد كان للشيخ / محمد محمد صلاح - نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة السجين الوطنية - دور بارز في متابعة القضية، والسعي الجاد والحثيث في حلها.

وفي الصلح الذي حضره عدد من الوجهاء والأعيان وعلى رأسهم الشيخ / يحيى علي عايض، والشيخ / يحيى غوبر، وعضو مجلس الأمناء - الأستاذ / محمد شارب - أوضح مدير عام مؤسسة السجين - الأستاذ / فضل عبيد - بأن الصلح من أعمال مؤسسة السجين الوطنية التي تهدف إلى حل المشكلات بين المتخاصمين، وتقريب وجهات النظر والتسامح وإصلاح ذات البين.

منوهاً بأن الصلح تم بعد جهود حثيثة من عدد من الشخصيات الاجتماعية والاعتبارية والمشايخ والأعيان، للتقريب بين أصحاب الحق والقبول بالصلح والتنازل عن بعض الحق، استناداً لقوله تعالى: «فمن عفا وأصلح فأجره على الله» حيث تم تخفيض مبلغ الأرش من ٨ مليون إلى ٣ مليون، وقد دفعت مؤسسة السجين ٢ مليون ريال، ومن الشيخ يحيى عايض وأسرة السجين مليون ريال.

بدوره أكد الشيخ / يحيى علي عايض بأن هذا الصلح يأتي في سياق تعزيز الروابط الاجتماعية، وإصلاح ذات البين وخلق روح التسامح والإخاء، التي تعد من جوهر الأعراف والتقاليد بين أوساط المجتمع اليمني.

بتمويل من رجل الأعمال الأستاذ / يحيى علي الحباري
أمين عام مؤسسة السجين ورئيس مؤسسة الجرحى يفتتحان

معمل خياطة للجرحى والمعاقين

افتتح أمين عام مؤسسة السجين الوطنية يحيى علي الحباري ومعه رئيس مؤسسة الجرحى قاسم الحمران معمل الخياطة وفن التطريز للجرحى والمعاقين بمركز طلائع المستقبل في ٢٠١٨/١/١٠.

يحتوي المعمل الذي نفذته مؤسسة السجين الوطنية ضمن برنامج الإغاثة الوطني بتكلفة ١٥ مليون ريال بتمويل من الأستاذ يحيى علي الحباري، على ٤٥ ماكينة خياطة وتطريز وحياكة منها ٢٠ ماكينة خياطة و٢٠ ماكينة تطريز و٥ مكائن حياكة مع ملحقاتها.

وفي الافتتاح الذي حضره مدير عام المؤسسة الأستاذ فضل عبيد استمع الحمران والحباري من مسئول مركز الطلائع يحيى قرواش إلى شرح عن المعمل الذي يستوعب ٨٠ معاقاً يتم تدريبهم وفقاً لمناهج حديثة في الخياطة والتطريز والحياكة ، بما يسهم في توفير فرص عمل لهم وتحسين مستواهم المعيشي .

وأوضح قرواش بأن المعمل الى جانب تأهيل الجرحى والمعاقين ينتج الملابس الشتوية والصيفية ومنتجات التطريز والحياكة.

أوضح قرواش بأن المعمل سيؤهل الجرحى والمعاقين من خلال دورات تدريبية معتمدة على مناهج حديثة في الخياطة والتطريز والحياكة ، والذي سيمكنهم من إيجاد دخل يساعدهم على العيش وفرص عمل كبيرة لهم.

بتكلفة تقدر بحوالي 90 ألف دولار
وبتمويل الشركة اليمنية الدولية للصناعات الغذائية

النائب العام يفتتح مشروع الوحدة الصحية بالإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة

افتتح النائب العام - القاضي / ماجد الدربابي - ومعه المفتش العام بوزارة الداخلية - اللواء / إبراهيم المؤيد - وأمين عام مؤسسة السجين الوطنية - الأستاذ / يحيى علي الحباري ، في ٢٠١٧/١٢/١٩ مشروع تجهيز وتأثيث الوحدة الصحية بالإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة الذي نفذته مؤسسة السجين الوطنية ، بتكلفة ٩٠ ألف دولار.

وطاف القاضي الدربابي واللواء المؤيد ومعهما رئيس مصلحة التأهيل والإصلاح - اللواء / عبد الله الهادي - بأقسام الوحدة الصحية المكونة من غرف الطوارئ والعمليات والعناية المركزة ، التي تم تجهيزها بأحدث الأجهزة الطبية ، بالإضافة إلى المختبر والصيدلية وغرف الرقود التي تتسع لـ ٢٠ سريراً ، بتمويل مجموعة الحاج / علي محمد الحباري وأولاده.

وأشاد النائب العام بجهود مؤسسة السجين الوطنية التي نفذت المشروع وكذلك مجموعة الحاج / علي محمد الحباري التي مولت المشروع ، مشيراً إلى أنه من الضرورة إدخال وحدة صحية في كل الإصلاحيات في محافظات الجمهورية.

وأكد على أهمية رعاية السجناء صحياً وغذائياً ، بحيث يخرجون من بعد انقضاء عقوبتهم وهم قادرون على الاندماج في المجتمع ، ومواطنون صالحون وفاعلون.

فيما أوضح أمين عام مؤسسة السجين - الأستاذ / يحيى علي الحباري - أن الوحدة ستقدم الخدمات الصحية لـ ثلاثة آلاف و٥٠٠ سجين وسجينة من نزلاء الإصلاحية بعد تجهيزها بأحدث الأجهزة الطبية ، التي تؤهلها أيضاً لإجراء العمليات الصغرى والكبرى ، بالتنسيق مع مكتب الصحة العامة والسكان بأمانة العاصمة.

وأكد أن المشروع يأتي في إطار برنامج الصحة الهادف إلى تحسين الوضع الصحي في السجون من خلال إعادة بناء وترميم وتأهيل الوحدات الصحية التابعة لها ، وكذا توفير بيئة صحية للحد من انتشار الأمراض والأوبئة في أوساط السجناء والسجينات ، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

وحث الحباري الجهات المختصة والقطاع الخاص على الاهتمام بالسجون في المحافظات الأخرى ، والتخفيف من معاناة نزلائها فيما يتعلق بالجانب الصحي والتغذية.

حضر الافتتاح نائب رئيس مجلس الأمناء بمؤسسة السجين - محمد صلاح ، والأمين العام المساعد - محمد الآنسي ، والمدير العام - فضل عبيد ، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي بأمانة العاصمة - حمود النقيب ، ومدير عام الإصلاحية المركزية بالأمانة - العميد / عبد الفتاح الديلمي ، ومدير مكتب الصحة بمديرية شعوب - الدكتور / معين احمد القمش، وعدد من المسؤولين في وزارة الداخلية ومؤسسة السجين.

رئيس المجلس السياسي الأعلى يوجه بإعداد تقييم أوضاع السجناء والسجون

اللجنة العليا لرعاية السجناء تنظم الفعالية الثانية ليوم السجين اليمني بالشراكة مع مؤسسة السجين الوطنية

وجه الأخ / صالح الصماد - رئيس المجلس السياسي الأعلى - النائب العام بإعداد تقييم شامل لأوضاع السجناء في سجون الجمهورية، والسجناء المعسرين ومن قضوا ثلاثة أرباع مدد العقوبة وما يمكن أن يتخذ بحقهم من إجراءات تخفيف معاناتهم، على أن ينجز التقرير خلال عشرة أيام.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها رئيس المجلس السياسي الأعلى في الاحتفال الذي أقيم بالقصر الجمهوري بصنعاء بمناسبة يوم السجين اليمني في الثامن من رمضان الموافق ٢٠١٧/٦/٣، الذي نظمته اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين بالشراكة مع مؤسسة السجين الوطنية.

وفي الفعالية التي حضرها الدكتور / قاسم لبوزة - نائب رئيس المجلس السياسي، وعضو المجلس / سلطان السامعي، ورئيس حكومة الإنقاذ - الدكتور / عبد العزيز بن حبتور ، ورئيس مجلس القضاء الأعلى - الدكتور / عبد الملك الأغبري، ورئيس المحكمة العليا رئيس اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين - القاضي / عصام السماوي، والنائب العام آنذاك / عبد العزيز البغدادي، ومدير مكتب رئاسة الجمهورية آنذاك - محمود الجنيد، وجه الأخ / صالح الصماد حكومة الإنقاذ بمضاعفة الجهود من أجل تحسين السجون وأوضاع السجناء و الاستفادة من اللجنة العليا لرعاية السجناء، وتقييم أوضاع السجناء ووضعهم الصحي، والوضع المواكب لبقائهم في السجون من الرعاية والتأهيل.

وقال «إن نزلاء السجون أمانة في أعناقنا ويجب أن نتفاعل مع الفعاليات والآليات التي من شأنها تخفيف معاناتهم وكذا تخفيف الضغط على الأجهزة القضائية والأمنية»، مضيفا «على الجميع الاضطلاع بدورهم لتحقيق الأهداف المنشودة للوصول إلى مرحلة لا نحتاج فيها إلى سجون، من خلال قيام الأجهزة التثقيفية والتعليمية بدورها وتكامل جهود المجتمع ورجال المال والأعمال، وإخراج ما كتب الله من زكاة الأموال والتكافل الاجتماعي وسد حاجة المعوزين، وكذا قيام الأجهزة القضائية بدورها في تنفيذ الإجراءات والعقوبات".

وأشار رئيس المجلس السياسي الأعلى إلى توافق هذه المناسبة مع أجواء الشهر الكريم الذي يحمل الرحمة والبذل والعطاء والإنفاق، والنظر بعين الرحمة إلى المحتاجين والمعسرين والمظلومين في كل أرجاء الوطن، وخاصة الذين قبعوا بين جدران السجون.

وأوضح أن كثيراً من قضايا نزلاء السجون وخلفية الإشكاليات التي وقعوا بسببها في انتهاك القوانين وارتكاب المحظورات والوصول إلى السجون، جراء قصور الدور القضائي والعدلي والأمني .. مؤكداً أهمية قيام الأجهزة الضبطية والقضائية بدورها وفق القوانين والنظم، ونشر وتعميق ثقافة التكامل والتراحم في المجتمع وثقافة البذل والعطاء والتسامح، وبما يسهم في تخفيف المظالم وحل مشكلات السجون والسجناء.

وأعرب الأخ / صالح الصماد عن شكره وتقديره وقيادة المجلس السياسي الأعلى لما تقوم به اللجنة العليا لرعاية السجناء والمنظمات المساندة، وأهمية أن يتطور الأداء إلى الرعاية الكاملة والشراكة في تنفيذ برامج تطوير السجون ورعاية السجناء وأوضاعهم الاجتماعية والصحية بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والمنظمات الدولية .. منوهاً بالدور الإيجابي الذي تقوم به مؤسسة السجين بقيادة رجل الأعمال/ يحيى الحباري.

وعبر رئيس المجلس السياسي الأعلى عن الشكر والتقدير للأجهزة الأمنية والقائمين على السجون، وما قاموا به من دور إيجابي في تحصين وحماية السجون من تأثيرات القاعدة و داعش التي كانت قد استهدفت نزلاء السجون، كما حصل في تعز وعدن وغيرها، وما حققه الحس الأمني والحضور

تكريم مؤسسة السجين الوطنية

وفي اختتام الفعالية كرم رئيس اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين مؤسسة السجين الوطنية بشهادة شكر وتقدير لدورها المجتمعي في تبني قضايا السجناء ومساعدة السجناء المعسرين، والمساهمة في تأهيل السجون وتوفير بعض احتياجات السجناء فيها.

الفعال في حماية للسجون من هذا الاستهداف المنظم.

فيما ألقى رئيس المحكمة العليا رئيس اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين - القاضي / عصام السماوي - كلمة أكد فيها على أهمية إقامة مثل هذه الفعالية، وقال «إن فعاليات يوم السجين لها أثر إيجابي في تسليط الضوء على السجناء وأحوالهم.

وأضاف «إن تخصيص يوم من أيام السنة لا يعني الاحتفال بالسجين في هذا اليوم ونسيانه في بقية أيام السنة، ولكنه يعني مضاعفة الاهتمام بالسجين والإعداد لبرامج ومشاريع تحسين أوضاع السجناء والسجون، والإفراج عن من يستحق».

وثمن القاضي السماوي دور مؤسسة السجين الوطنية ومجموعة الحباري وتعاونها مع اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين، لتحسين أوضاع السجناء والسجون.. داعياً كافة الشركات والمؤسسات و القطاع الخاص إلى المساهمة في مساعدة المعسرين من السجناء.

بدوره تناول أمين عام مؤسسة السجين الوطنية - الأستاذ / يحيى علي الحباري - معاناة السجناء خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد جراء العدوان والحصار.

وأكد حرص مؤسسة السجين على الاستمرار في تقديم العون للسجناء والعمل من خلال ما تقدمه من دعم لتخفيف معاناتهم، وتوفير الأجواء المناسبة لهم بما يضمن إعادة تأهيلهم.

واستعرض الحباري ما قدمته مؤسسة السجين ومجموعة الحباري من دعم لتحسين الأوضاع المعيشية للسجناء وكذا السجون، والتي تمثلت في توفير الطاقة الكهربائية للسجن الحربي والتبرعات النقدية لبعض السجون والمستشفيات.

وفي الاحتفالية التي تم فيها تكريم عدد من المنظمات الدولية والمحلية، استعرض رئيس اللجنة التحضيرية لفعالية يوم السجين اليمني - القاضي / عبد العزيز العنسي - توصيات الندوة الخاصة بالإصلاحيات ونزلائها بين الواقع والحقوق الواجبة وأبرزها تشجيع وتعزيز الدور المجتمعي وإشراك ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وتدريب وتأهيل موظفي السجون، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين على إدارة المعامل الحرفية داخل السجون لاستثمارها.

حضر الفعالية أمين عام المجلس المحلي أمانة العاصمة - أمين جمعان، والممثل المقيم للجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن - الكسندر فيت، وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في اليمن،

العون القضائي

تكمن أهمية خدمة العون القضائي في احتياج الكثير في توضيح ومتابعة قضاياهم لدى القضاء والنيابات والجهات الأمنية والرسمية، وذلك لعدم قدرتهم على القيام بذلك إما لجهلهم بالقانون أو لفقرهم ، فلا يستطيعون تحمل تكاليف أجور محامين ومصاريف ونفقات ورسوم التقاضي بسبب فقرهم واستضعافهم أو لأي سبب آخر وهم لا يحتاجون إلا لمن يقوم مقامهم في متابعة قضاياهم لأنهم سوف يخسرونها فقط لأنهم لم يجدو .من يتابعها أمام الجهات الرسمية والقضائية

بقلم المحامي/عبد الملك شرف الدين

فكم من أناس أصبحوا مجرمين ومدانين ومفلسين ومظلومين وكم من أسر تشردت وكم أطفال يُتمو وكم من حقوق ضـاعت وذلك بسـبب عجز أو عدم قدرة أصحابها توضـيح الحقيقـة ولعـدم وجود يد المسـاعدة لهـؤلاء في تولي قضـاياهم ومتابعتها أمام الجهات ذات العلاقة فضاعت تلك القضايا .

فمثلا ومن خلال عملنا في المؤسسة منذ تأسيسها في عام ٢٠١٣م، وزياراتنا المتكررة لأغلب سـجون المحافظات ومقابله الكثير من السـجناء والسجينات ودراسة ملفات الكثير منهم وجدنا أن عدد منهم أصبح محكوم عليه وهو مظلوم بسبب عدم قدرته تحمل نفقات التقاضـي للمرافعة والمتابعة وتوضـيح قضـيته بشـكل قانـوني ليثبت براءته بالرغم أن القضايا عادله كذلك وجدنا كثيره من السجناء قضوا مدة طويله في السـجون بسـبب أنه لا يوجد من يتابع لهم قضـاياهم والإفـراج عنهم يحتاجون متابعة فقط لدى الجهات الرسمية أو لدى أصحاب الحقوق.

والعون القضـائي للسـجناء ممكن أن يقدم بشـكل فردي للسـجين مثل تولي قضية سجين والترافع له ومتابعة قضيته لدى القضاء والنيابة والجهات الرسمية والغرماء وذلك بتوكيل محام خاص بالسجين يتولى قضيته.

وممكـن أن يقدم العون القضـائي للسـجناء بصـورة جماعية لمجموعـه منهم مثل متابعة مشكلة استمرار السجين بعد أنهاء عقوبة الحق العام.

كذلك قد نقدم خدمة العون القضـائي للمجتمع بأكمله وذلك بمتابعة وتعديل لبعض القوانين التي أثبت الواقع أنها مشكلة على عاتق الغالبية العظمى من الشعب.

من صـور العون القضـائي تقديم الاستشارات القانونية للمسـتهدفين وهي من أهم أشـكال العون القضـائي ومن صـور العون القضـائي المسـاعدة في كتابة المرافعات والدفـوع للمسـتهدفين وهم بدورهم يقومون بتسـليمها بأسـمائهم إلى القضـاء أو الجهات الرسمية.

فكم من صـاحب قضـية عادله خسرها بسـبب أنه لم يجد من يُعينه ويقدم المشورة له وخاصـة في ظل توسع وتفاقم مشـكلة عدم الوعي القانونية والجهل بالقانون لدى الغالبية العظمى من الناس.

> العون القضائي للسجناء ممكن أن يقدم بشكل فردي للسجين مثل تولي قضية سجين والترافع له ومتابعة قضيته لدى القضاء والنيابة والجهات الرسمية والغرماء وذلك بتوكيل محام خاص بالسجين يتولى قضيته
>
> ومن خلال عملنا في المؤسسة منذ تأسيسها في عام ٢٠١٣م، وزياراتنا المتكررة لأغلب سجون المحافظات ومقابله الكثير من السجناء والسجينات ودراسة ملفات الكثير منهم وجدنا أن عدد منهم أصبح محكوم عليه وهو مظلوم بسبب عدم قدرته تحمل نفقات التقاضي للمرافعة والمتابعة وتوضيح قضيته بشكل قانوني ليثبت براءته.

إستراتيجية مؤسسة السجين الوطنية

رؤية طموحة في واقع مرير

في إطار مشروع التطوير المؤسسي الذي يتم تنفيذه بمؤسسة السجين الوطنية تمثل الخطة الاستراتيجية أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها المؤسسة حيث تسعى المؤسسة إلى توسيع وتنويع نطاق مشروعاتها وبرامجها ولكن وفقاً لرؤية استراتيجية محددة تربط بين مقومات العمل المتاح ومتغيرات البيئة المحيطة واحتياجات المستفيدين من خدمات المؤسسة

أ. لبيب شايف - مستشار التطوير المؤسسي

إن توجُّه المؤسسة لوضع خطة استراتيجية ليس من قبيل الترف وإنما تجسيداً للتميز والنجاحات التي حققتها والرغبة في الاسـتمرار في المقدمة بحيث تجسـد رؤيتها أن تكون دوماً المؤسسـة الرائدة في رعاية السـجين، وارتباطا بذلك تسعى قيادة المؤسسـة أن تحدث نقلة نوعية في المؤسسـة من خلال عملية بناء مؤسسي متكاملـة تقوم على أسـس حديثـة تمكنها من توسـيع نطاق أنشـطتها وامتلاك مقومات الاسـتمرارية في التميز من خلال برامج ومشـروعات رائدة تحسن من واقـع رعاية السـجين وتمتد إلى الإسـهام الفاعل مع مختلف الشـركاء المحليين والخارجين في تقديم نموذج متميز من العمل المجتمعي الإنساني.

منهجية إعداد الاستراتيجية

لقد تم وضع الاستراتيجية بإستخدام منهجية بطاقة الأداء المتوازن وهي منهجية قلّما تقتحمها منظمات المجتمع المدني في اليمن ولكن حرصـاً من قيادة المؤسسة أن يتم ربط التخطيط الاسـتراتيجي بالتخطيط التشـغيلي وتتحقق ثمار الخطة الاسـتراتيجية بحيـث ينهمـك الجميـع لتحقيق أهـداف الخطة الاسـتراتيجية مـن أعلى مسـتويات المؤسسـة إلـى أدناها، كما حرصـت القيادة عنـد خطتها الاسـتراتيجية الجديـدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) أن يتـم مشـاركة مختلـف الأطراف المعنية ولذا فقد عقدت لقاءات وورش عمل وغيرها من الفعاليات التي استهدفت الخـروج برؤيـة متكاملة وطموحة للعمـل حلال المرحلة القادمة مسـتلهمة نتائج الأعمال السابقة للمؤسسة.

مضامين الاستراتيجية وتوجهاتها

تمحورت مضـامين الاسـتراتيجية تحديد رسـالتها التي أنشـأت من أجلها وهي العمـل على رعاية السـجين وتأهيله وتمكينه مـن حقوقه وإعداده ليكون إنسـاناً سـوياً ومنتجاً في مجتمعه. وارتباطاً برسـالتها هذه فإن المؤسسـة تسعى لتحقيق رؤيتهـا في المرحلـة القادمـة والمتمثلـة في أن تكـون المؤسسـة الرائـدة في رعاية السـجين، وتحقيقا لهذه الرؤية فقد تم وضـع جملة من الأهداف الاسـتراتيجية التـي تمحورت حـول التالي: إطلاق برنامج السـجون النموذجية، توسـيع نطاق تطبيـق برنامج خدمات الحمايـة القانونية، إطـلاق برامج ومشـروعات رعاية السـجين، دعم كفاءة السياسات الخاصة برعاية السجين وتعزيز حقوقه ، تنويع وتوسـيع نطـاق خدمات برنامج المـرأة والطفل، تطوير وتوسـيع خدمات برنامج الرعايـة اللاحقة والتمكين الاقتصـادي للمفرج عنهم وأسـر السـجناء، تطوير الأداء الإداري والفني وبناء قدرات كادر المؤسسـة وامتلاك مقومات عمل نوعية، توسيع وتفعيل دائرة علاقات المؤسسة المحلية والخارجية.

> المؤسسة تسعى لتحقيق رؤيتها في المرحلة القادمة والمتمثلة في أن تكون المؤسسة الرائدة في رعاية السجين، وتحقيقا لهذه الرؤية فقد تم وضع جملة من الأهداف الاستراتيجية التي تمحورت حول التالي: إطلاق برنامج السجون النموذجية، توسيع نطاق تطبيق برنامج خدمات الحماية القانونية، إطلاق برامج ومشروعات رعاية السجين، دعم كفاءة السياسات الخاصة برعاية السجين وتعزيز حقوقه ، تنويع وتوسيع نطاق خدمات برنامج المرأة والطفل، تطوير وتوسيع خدمات برنامج الرعاية اللاحقة والتمكين الاقتصادي للمفرج عنهم وأسر السجناء، تطوير الأداء الإداري والفني وبناء قدرات كادر المؤسسة وامتلاك مقومات عمل نوعية، توسيع وتفعيل دائرة علاقات المؤسسة المحلية والخارجية

ندوة بصنعاء حول الإصلاحيات ونزلائها بين الواقع والحقوق الواجبة

عقدت بصنعاء ندوة بعنوان "الإصلاحيات ونزلائها بين الواقع والحقوق الواجبة"، نظمتها اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين ومؤسسة السجين الوطنية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

صنعاء ١٨ /٣/ ٢٠١٧:

استعرضت الندوة التي تعد تدشيناً للحملة الوطنية السنوية الثانية ليوم السجين اليمني، أربع أوراق عمل بمشاركة ١٢٠ مشاركاً ومشاركة يمثلون وزارات العدل، الداخلية، حقوق الإنسان، الصحة العامة والسكان والشئون الإجتماعية، المنظمات المحلية والدولية.

وفي إفتتاح الندوة التي حضرها مدير مكتب رئاسة الجمهورية نائب رئيس اللجنة العليا لرعاية السجناء محمود الجنيد والنائب العام الدكتور عبدالعزيز البغدادي ووزير الصحة العامة والسكان الدكتور محمد سالم بن حفيظ، كشف رئيس المحكمة العليا رئيس اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين القاضي الدكتور عصام السماوي عن الإجراءات التنفيذية لآلية الإفراج عن السجناء الذين أنهوا فترة العقوبة ولا يزالون محتجزين على ذمة الحقوق الخاصة.

وأكد أن الإجراءات التنفيذية للآلية التي وضعتها اللجنة العليا بالتنسيق مع مكتب النائب العام ووزارتي الداخلية والعدل تحتم على النيابة العامة إعلان المحكوم له بحقوق خاصة لمتابعة تنفيذ الجانب المدني في الحكم عبر قاضي التنفيذ في المحكمة المختصة خلال شهر من إعلانه خاصة وإن كانت الأحكام باته ونهائية على المحكوم عليه الذي أمضى مدة عقوبته .

وقال "يجب على النيابة الأمر بالإفراج عن السجين الذي إنتهت فترة عقوبته بعد مضي شهر من إعلان المحكوم له بالحق الخاص ما لم يكن محبوساً بأمر من قاضي التنفيذ ".

وبخصوص السجناء الذين لم ينهوا فترة سجنهم، قال القاضي السماوي " إن الآلية نصت على أنه وقبل إنتهاء مدة السجن المحكوم بها بشهرين وبعد صدور الحكم القابل للتنفيذ في الجانب المدني، على النيابة العامة إعلان المحكوم له للحضور أمامها ويتم تحرير محضر موقع منه ومن عضو النيابة العامة ترشده فيه إلى ضرورة تقديم طلب تنفيذ الحكم أمام قاضي التنفيذ والسير في إجراءات التنفيذ المدني، وإبلاغه أنه سيتم الإفراج عن المحكوم عليه فور إنتهاء فترة السجن المحكوم بها".

وأضاف "إنه ووفقا للآلية يبقى تقدير حق إستخدام الحبس كوسيلة للإجبار الجسدي من صلاحيات قاضي التنفيذ والتحقق من حالة الإيسار أو الإعسار طبقاً للقانون حيث وأنه في حال قررت المحكمة المختصة بالتنفيذ حبس المنفذ ضده تحرر النيابة خطاباً إلى الإصلاحية مرفقاً به صورة من محضر جلسة التنفيذ لإيداع المنفذ ضده على ذمة المحكمة على أن تستكمل النيابة عقب ذلك إجراءاتها بما يفيد تمام التنفيذ في الحق العام وحفظ الملف في الجانب الجنائي".

وتطرق رئيس المحكمة العليا إلى دور اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين في تحسين أوضاع السجون والسجناء ومساعدة المعسرين منهم بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات ذات الاختصاص .

وذكر أنه يتم رفع التقارير بشكل دوري وسنوي من اللجان الفرعية إلى اللجنة العليا حول أوضاع السجناء والصعوبات التي يواجهونها بما يمكن اللجنة من أداء عملها ويضمن لها وضع الحلول المثلى لمعالجتها أولا بأول في إطار القانون.

وثمن القاضي السماوي جهود المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ومنها مؤسسة السجين، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر ودورها الإنساني في مساعدة السجناء والمساهمة مع الجهات المعنية في توفير إحتياجاتهم وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد جراء العدوان والحصار.

من جانبه استعرض رئيس اللجنة التحضيرية لفعالية يوم السجين الوطني أحمد الجندبي أهداف الندوة في تسليط الضوء على أوضاع السجون والسجناء وحقوقهم التي كفلتها لهم القوانين والتشريعات الوطنية والدولية .

وأوضح أن عقوبة الحبس أفرزت العديد من الإشكالات ومنها مشكلة السجون بأبعادها المختلفة وما تعانيه من إزدحام يفوق طاقتها الإستيعابية، فضلاً عن المشكلات الإجتماعية التي تخلفها عقوبة الحبس للفرد وأسرته والمجتمع الذي هو بحاجة إلى مساهمة كل أفراده في التنمية الإقتصادية والسياسية و المجتمعية.

وأشار الجندبي إلى أهمية تقييم دور المنشآت العقابية وسياسة العقاب في الحد من الجريمة والتقويم النفسي والسلوكي للسجناء ومساعدتهم على إعادة الإندماج في المجتمع .. داعياً إلى ضرورة وضع الحلول لإزدحام السجون ومعالجة آثارها الصحية والمجتمعية والأخلاقية .

ودعا الجهات ذات العلاقة بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني إلى تقديم المساعدات والرؤى لتأهيل السجون لتصبح مكاناً للمساعدة وبيوتاً للتربية إحتراماً لحقوق السجناء وخلق مقاربة لمعالجة العلاقة المركبة بين العقوبة وفلسفتها والسجن وأبعاده.

وقال " إن ما يتعرض له الوطن من عدوان غاشم إستهدف كل مقومات الحياة ولم يستثن أحداً حتى السجناء في سجون عدد من المحافظات، يحتم على الجميع الإسراع في إنجاز قضايا السجناء والبت فيها وإعمال قواعد الإفراج الشرطي طوال العام وليس في شهر رمضان فقط ".

فيما أشار أمين عام مؤسسة السجين الوطنية يحيى الحباري ومستشار الغرفة التجارية بأمانة العاصمة محمد الآنسي إلى معاناة السجناء وأوضاع السجون التي تفتقر في أغلبها لأبسط مقومات الحياة وكذا المساهمات المجتمعية والخيرية لتوفير الإحتياجات الأساسية وخلق بيئة ملائمة للحياة في السجون .

وأوضحا أن معاناة السجين تمتد إلى خارج أسوار السجون، إذ تفقد الأسر عائلها الوحيد وتعيش أوضاعاً صعبة مما يفاقم المشكلات الإجتماعية.

ولفت الحباري والآنسي إلى جهود مؤسسة السجين في إبراز مشكلات السجناء وحشد الجهود المجتمعية للمساهمة في تحسين أوضاعهم ومعالجة قضاياهم بما يضمن قضاء كل سجين محكوميته مع الحفاظ على حقوقه الإنسانية.

وأكدا أن مؤسسة السجين بالتعاون مع رجال المال والأعمال والمحسنين واللجنة العليا لرعاية السجناء والمعسرين تسعى من أجل إعادة تأهيل السجين ودمجه في المجتمع وتحقيق العدالة الإجتماعية لكافة أبناء الشعب اليمني .

وحث أمين عام مؤسسة السجين الوطنية ومستشار الغرفة التجارية بأمانة العاصمة الجهات المختصة على تفريغ عدد من القضاة المتخصصين بالقضايا الإجتماعية وإجراء البحوث والدراسات الميدانية لحل المشكلات الأسرية وقضايا الطلاق التي تتسبب في إرتفاع أعداد المجرمين .

ودعا الحباري والآنسي الحكومة إلى التوجيه بتسليم المعامل الموجودة داخل السجون إلى المستثمرين ليقوموا بتوظيف السجناء من أجل إيجاد مصدر دخل لعائلاتهم ويتمكنوا من الإيفاء بالمبالغ المحكوم بها عليهم .

وأعلن رجل الأعمال الحباري عن تبرعه بمبلغ خمسة ملايين ريال دعماً لبرامج وأنشطة مؤسسة السجين الوطنية بالإضافة إلى ٢٠ مليون ريال من مجموعة الحاج علي محمد الحباري، وخمسة ملايين ريال من شركتي الحباري للإتصالات والتجارة المحدودة .

بدوره أشار ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن ليث عامود إلى حرص المفوضية منذ توقيع الإتفاقية المشتركة مع الحكومة اليمنية في سبتمبر٢٠١٢م على تقديم الإستشارة والدعم الفني بشأن الإستراتيجيات والبرامج التي يتم تنفيذها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن .

وأوضح أن المفوضية نفذت بالشراكة مع وزارة الداخلية مشروع بناء السلام الذي هدف إلى تحسين الوضع في مراكز التوقيف والإحتجاز لتتناسب مع الإحترام الواجب لكرامة الإنسان وتتوافق مع القواعد القانونية الدولية، بالإضافة إلى تدريب العاملين والإداريين داخل السجون على أساليب معاملة السجناء وضرورة تغيير النظرة القاصرة تجاههم.

وأكد عامود ضرورة وفاء الجهات الرسمية بالحقوق المكفولة للسجناء في التشريعات الوطنية والدولية ومنها توفير الرعاية الصحية، العمل، التعليم، الغذاء والبيئة الملائمة داخل السجون ومراكز الاحتجاز .

وقال ممثل المفوضية " إننا وفي هذه الأوضاع العصيبة التي تشهدها اليمن بحاجة لمزيد من التعاون وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات للعمل على تحسين وضع حقوق الإنسان والعمل الجاد من أجل مساعدة الفئات الضعيفة وفي مقدمة ذلك السجناء والمعسرين " .

وقد تناولت الندوة أربع أوراق عمل حول أوضاع السجون، حقوق السجناء في التشريع اليمني والمواثيق الدولية، دور منظمات المجتمع المدني في تحسين أوضاع السجون ورعاية السجناء " مؤسسة السجين الوطنية أنموذجاً " .

تخلل الندوة عرض فيلم تسجيلي عن أوضاع السجون وقضايا السجناء ووجود نحو ١١ ألفاً و ٦٤٥ سجيناً على مستوى الجمهورية والذي يشكل رقماً صعباً أمام الإمكانيات المتوفرة لهم ويزداد وضعهم سوءاً وتدهوراً جراء العدوان، كما يعاني ثمانية آلاف و ٩١٥ سجيناً من الأمراض داخل السجون ومراكز الحجز ، فضلاً عن وجود ٧٦٥ سجيناً معسراً .

حضر الندوة وكيل وزارة حقوق الإنسان علي صالح تيسير ومستشار الرئاسة الدكتور عبدالعزيز الترب وعدد من القضاة والمسؤولين في مصلحة السجون والنيابات والجهات ذات العلاقة.

ثمن القاضي السماوي جهود المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ومنها مؤسسة السجين، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر ودورها الإنساني في مساعدة السجناء والمساهمة مع الجهات المعنية في توفير إحتياجاتهم وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد جراء العدوان والحصار

الشركة اليمنية الدولية للصناعات الغذائية المحدودة (ييفيكو)
Yemen International Food Industries Co. Ltd. (YIFICO)
قمح
الخيول
أسترالي أبيض عالي الجودة
دقيق
الجزيرة
مدعم بالحديد والفولات
من المطاحن إلى المستهلك
قمح
السمهار
أمريكي أبيض درجة أولى
US White Wheat
Australian Premium White Wheat

تيليمن
TeleYemen
مع تيليمن ..
العالم قرية كونية
HELLO
もしもし
你好
هلا
مرحبا
Pronto
Allo
Alo
HELLO
HELLO
HELLO
Almuthallath
www.teleyemen.com.ye
مركز خدمات الزبائن ١٥٣

الدكتور / خالد عبد الله الجمرة مدير عام النيابات بمكتب النائب العام:

المشكلة قانونية بالدرجة الأساسية

التحق بالوظيفة العامة بوزارة العدل وعمل في عديد من محاكم ونيابات محافظات الجمهورية، وتدرج في المناصب الإدارية داخل السلطة القضائية حتى العام 2014، تم تعيينه مديراً عاماً للإدارة العامة للنيابات بمكتب النائب العام، حاصل على الدكتوراه في الفقه المقارن والقانون الجنائي بالعام 2013، من جامعة أم درمان الإسلامية بجمهورية السودان، كما يعمل محاضراً و باحثاً قانونياً في العديد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية اليمنية، له بحوث و دراسات وكتابات قانونية و سياسية نشر معظمها في الصحف والمجلات المهتمة بالقانون، وعضو في مراكز ومنظمات ناشطة في القانون وحقوق الإنسان محلياً وخارجياً.

●● ما مستوى أداء النيابة العامة ومساهمتها في تفعيل القانون في المجتمع؟

● النيابة العامة دورها الأساس ينصب في حماية سيادة القانون ويندرج ضمن هذا العنوان العريض كل مهامها، و ليست مهمتي أبداً مسألة تقدير دورها و مدى مساهمتها في إنفاذ سيادة القانون في البلاد خلال الفترة السابقة أو الحديث عن هذا الدور من واقع وظيفتي، لكن بصفتي الأكاديمية و كباحث قانوني أستطيع أن أقول لك: إن مستوى النيابة في هذا الجانب خلال العهد الماضي لم يكن بالشكل المرضي ليس النيابة فقط بل وكل هيئات و أجهزة القضاء، و تستطيع أن تدرك صحة هذا من خلال النزول للشارع و استفسار المواطنين ومناقشة أطراف القضايا، ولو قلت كلاماً غير هذا أنا أو غيري فنحن نتافق و نكذب على أنفسنا، لكن الشيء الأكيد أن الحديث عن تفعيل سيادة القانون يجب أن يسبقه نوايا صادقة بتفعيل واحترام دور النيابة العامة و أجهزة السلطة القضائية، ومكونات المنظومة العدلية ككل.

●● من خلال عمل مؤسسة السجين الوطنية في مناصرة قضايا السجناء والمعسرين تبين أن هناك تأخر في إنجاز القضايا في المحاكم ودور النيابة ومتابعتها وتحريكها .. برأيك من المتسبب في ذلك؟.

● الكل وأقصد جميع المهتمين بهذا يتفقون أن أسباب تأخير الإنجاز للقضايا في المحاكم والنيابات له عوامل كثيرة، منها قديم مثل تأخر رفد المحاكم و النيابات بالقضاة وأعضاء النيابة نتيجة توقف معهد القضاء لفترة طويلة، وهناك أسباب قانونية فالقوانين الإجرائية المدنية مثلاً كقانون المرافعات لا يقيد القاضي بإنجاز القضايا والحكم فيها بمدد زمنية معينة أو بعدد معين من الجلسات، بالنسبة للنيابة العامة أكثر إجراءات التصرف مقيدة بمدد معينة إذا تجاوزها عضو النيابة عُدّ متجاوزاً للقانون ومخالفاً يستوجب مساءلته، فتبقى المسألة فقط مسألة متابعة ومراقبة من هيئة التفتيش، وبالعموم هناك للأسف الشديد خلل أخلاقي داخل المنظومة العدلية ككل يساهم في تأخير إنجاز القضايا، وعندما نقول «**المنظومة العدلية**» فالقصد إضافة إلى القضاة وأعضاء النيابة يذهب لسلك المحاماة و أجهزة الضبط القضائي وأجهزة الخبرة، وكذلك الأجهزة الحكومية المعنية بإجراءات سير بعض القضايا إجرائياً في المحاكم والنيابات كأجهزة الرقابة الداخلية وجهاز الرقابة والمحاسبة، وكذلك أطراف الخصومة، ولأن الإجابة عن سؤال من الذي يملك القرار الأخير في تحريك هذه القضايا؟ هو القاضي في محكمته وعضو النيابة في نيابته، وتقع عليهم مسؤولية البت في هذا القضايا بالحكم والتصرف، سنقول نعم الأجهزة القضائية تتحمل المسؤولية الأكبر جراء هذه التأخير، لكنها ليست كل المسؤولية.

●● وهل لعدد المحاكم والنيابات وعدم التوسع فيها دور في تأخير إنجاز القضايا ؟.

● أنت تقصد البناء التنظيمي للقضاء، هذه مسألة أخرى مثلاً يمكن أن ننشئ في العاصمة أو أي مدينة كبيرة محكمة و نيابة واحدة ويتم دعمها بالعدد الكافي للقضاة وأعضاء النيابة «مائة، مئتين، ألف» المهم العدد الكافي، وتوفر لها كل المستلزمات من بناء ضخم كبير يتسع لمهامها ووظيفتها وغير ذلك، كما يمكن توزيع الاختصاص القضائي للعاصمة أو أي مدينة أو منطقة أخرى، بين عدد من المحاكم و النيابات وكل محكمة ونيابة لديها كذلك القوى البشرية والمادية الكافية وهكذا، إذن هي ليست المشكلة بالعدد مطلقاً الاشكالية هي وفق ما شرحته سابقًا متشعبة و متجزئة، تتشظى إلى عوامل عديدة، و تتحملها جهات مختلفة.

●● كيف وجدتم دور مؤسسة السجين الوطنية في خدمة ورعاية السجناء المعسرين من خلال دفع الحقوق التي عليهم

وإخراجهم من السجون، وما وجه التنسيق بين النيابة العامة مع المؤسسة ومنظمات المجتمع المدني ؟.

● مؤسسة السجين الوطنية تقوم بعمل إنساني ضخم جداً، فهي تعنى بحق السجين في بلد يعاني الحروب والحصار والمجاعة، وهذا جانب من العمل الإنساني تغفل عنه الكثير من منظمات المجتمع المدني، كونه مجال خفي غير ملفت معني بفئات من الناس تعيش بعيداً عن الضوء، وشهادة حق فإن ما أنجزته هذه المؤسسة من أعمال تجعلها المنظمة المجتمعية الأولى في اليمن، و يستحق رئيسها و أمينها العام و جهازها التنفيذي كل تقدير، و أسأل الله لهم جميعاً حسن الثواب، أما من حيث علاقة المؤسسة بالنيابة العامة فتربطهم علاقة تكاملية وتواصلها مع الأخ النائب العام تواصل مباشر، تجاوز كل البروتكولات وهذا يعكس العلاقة الخاصة المتميزة التي تربط الجهتين ولا مجال لغير هذا المستوى من العلاقة حتى ينجح الجميع، وبالنسبة لتنسيق النيابة العامة مع منظمات المجتمع المدني ففي النيابة دائرة معنية بهذا التنسيق ترتب العلاقة بين النيابة العامة ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وإنشاء هذه الدائرة في النيابة العامة يبين أن اهتمام قيادة النيابة العامة بدور منظمات المجتمع المدني اهتمام قديم يعكس أهمية دور المنظمات في مساعدة النيابة، لحماية الحقوق والحريات وإنفاذ سيادة القانون.

> مؤسسة السجين الوطنية تقوم بعمل إنساني ضخم جداً، فهي تعنى بحق السجين في بلد يعاني الحروب والحصار والمجاعة، وهذا جانب من العمل الإنساني تغفل عنه الكثير من منظمات المجتمع المدني، كونه مجال خفي غير ملفت معني بفئات من الناس تعيش بعيداً عن الضوء، وشهادة حق فإن ما أنجزته هذه المؤسسة من أعمال تجعلها المنظمة المجتمعية الأولى في اليمن، و يستحق رئيسها و أمينها العام و جهازها التنفيذي كل تقدير

●● ماهي الصعوبات التي تواجه النيابة العامة في البت بقضايا المعسرين، وهي المعنية بتنفيذ الأحكام القضائية الجنائية وحماية الحريات؟.

ما يحدث، إذ تنتهي محكومية السجين في ما يتعلق بمدة السجن و هي – أي المدة – ما يعرف قانوناً في هذه الحالة بالحق العام، لكن النيابة تعجز عن الإفراج عنه كونه لم يوف بحق الغير الذي يعرف قانوناً بالحق الخاص، كما لا تستطيع النيابة إجرائياً تحويل ملف القضية للقضاء المدني للتنفيذ كون التنفيذ بالحقوق الخاصة مناطه الإجرائي أحكام التنفيذ المدني، وهي أحكام محددة بإجراءات معينة يجب أن تتخذ وفق القانون منها تقديم طلب تنفيذ من صاحب الحق – الذي هو هنا غير صاحب الحق الخاص – وهو الحق الذي ما زال على ذمة المعسر، وهو ما يرفضه إذ يعني بداهة ضياع حقه فلا يوجد للسجين المعسر ما يدفعه له، وفي أحسن الأحوال بالنسبة لصاحب الحق الخاص فإن تقديم طلب للتنفيذ المدني أمام القضاء المدني يعني صراحة إعادة إجراءات التقاضي من جديد، و عموماً في بقاء السجين المعسر بعد انتهاء محكوميته لسبب الحق الخاص في السجن أكثر من رأي، فجانب قانوني يرى أن النيابة ملزمة شرعاً و قانوناً بالإفراج الفوري عن المعسر، على اعتبار أن محكومية السجن قد انتهت وبقاؤه في السجن بعد انتهاء محكوميته هو بقاء عبثي خارج إطار أحكام القانون والقضاء. ورأي آخر يجد أن الإفراج عن هذا المعسر دون إيفاء الغير حقه الخاص أمر فيه تغليب جائر لحق على حق، و هدر للأموال والدماء، لا سيما وأن هذا الغير قد أرهق في مراحل التقاضي وقبلها متابعات لجهات الضبط وغيرها، تمهيداً لاستخراج الأحكام القضائية التي تدين المحكوم عليه و تثبت حقه، ومن ثم فإخراج المحكوم عليه لإعساره فيه تفويت لحقه، والرأي الذي أجده مناسباً هو أنه يجب التوفيق بين هذه الحقوق، لهذا أقول: هي مسألة لا تحلها إلا المحكمة العليا، فهي الجهة المعنية بإصدار تعميمات مُلزمة ترتب إجراءات قضائية سكت عنها القانون وعلى الجميع الالتزام بها بضمانة الدولة، شريطة أن تكون هذه التعميمات ضامنة للحقوق، فلا تغلب حقاً على حق، ولاتهدرها.

●● هل تجد أن المنظومة التشريعية المتعلقة بالسجين كافية لحماية حقه؟.

● في اليمن الدستور نص على مجموعة أحكام دستورية تحمي حق الحرية وتحصّنه، وكذلك ترتب أحوال المنشآت العقابية وتضمن للسجين حقوقه وتحميه من أي تجاوزات قد تحدث من السلطة، لهذا فالمبادئ العامة التي تضمنها الدستور والقانون واضحة وصريحة وكافية، لكن مسألة التفاصيل وإثراء هذه المنظومة فهي بحاجة لرأي أصحاب العلاقة المرتبطة مهامهم الوظيفية واليومية بهذا المحيط، وكذلك للآراء والمجهودات البحثية القانونية والاجتماعية المتخصصة.

●● في الأخير هل لديكم أفكار معينة لتعزيز عملية الاهتمام بالسجين ؟.

● عملية الاهتمام بالسجين تبدأ من عملية مكافحة الجريمة، بمعنى أننا بحاجة إلى سياسة جنائية لمكافحة الجريمة، ففي دول كالسويد مثلاً ليس لديها سجون لأنها نجحت في مكافحة الجريمة وقضت عليها تماماً، بينما نحن نفكر بإنشاء سجون جديدة لاكتظاظ الحالية بالآلاف من السجناء، للأسف سجوننا تحولت لمدن كاملة، علينا أن نبحث عن وسائل اجتماعية ناجعة لمنع وقوع الجريمة، النظام السياسي للبلاد عليه أن يقدم برامج اجتماعية واقعية لمكافحة البطالة والفقر والأمية، هذا دوره .. علينا الاهتمام بالإنسان وصناعته، هذا من حيث الطموح والهدف أما من حيث الواقع حالياً فعلينا أن نبحث عن وسائل لتعزيز الجهود المهتمة بالسجين، فمثلاً طرحت في ورشة العمل الذي تحدثت عنها سابقاً – التي رعتها وتبنتها مؤسسة السجين – طرحت فكرة إنشاء صندوق لرعاية السجين لماذا لا تفعل مثل هذه الفكرة وترعاها الجهات الرسمية على الأقل كحل مؤقت، أيضاً تنمية وتعزيز الشراكة بين القطاع المجتمعي ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية و هيئة النيابة العامة، بما يصب ويخدم هذه الغاية.

كما أقترح أن تشكل لجنة فنية مصغرة مشتركة بين هذه المكونات لديها صلاحيات وتمتلك التواصل المباشر والسريع مع النائب العام، لمواجهة حالات السجناء غير المعقدة التي يمكن التعامل معها بسرعة وفق الإجراءات القانونية اللازمة، اختصار الإجراءات وسرعة التواصل هي أهم وسائل تحتاجها حالياً عملية معالجة أوضاع السجناء على الأقل خلال هذه الفترة الحرجة التي تعانيها البلاد، ثم نتحدث عندما تستقر الأوضاع وينتظم العمل السياسي في البلاد، وتنتهي الحرب عن استراتيجية عملاقة لمعالجة أوضاع السجناء، تتضمن وسائل مكافحة الجريمة وإصلاح التشريعات والاهتمام بالتعليم ومكافحة الفقر وتجويد التعليم.

الضمانات القانونية للأحداث والجانحات (وفقاً للقانون اليمني)

عرف القانون اليمني الحدث في المادة الثانية من القانون رقم(24) لسنة1992م بشأن رعاية الاحداث وتعديلاته بأن: (الحدث: كل شخص لم يتجاوز سنه (خمس عشر) سنه كاملة وقت ارتكابه فعلا مجرما قانونا أو عند وجوده في احدى حالات التعرض للانحراف)

وبهذا يكون القانون قد أوضح صراحة الفئة التي يطبق عليها قانون رعاية الاحداث والذي تضمن ضمانات قانونية وشمل القانون المذكور مصطلح الحدث للذكور والاناث الذين لم يتجاوزوا سن الخامسة عشر بالرغم من انتشار مصطلح الحدث للذكور والجانحات للإناث .

وبالاطلاع على قانون رعاية الاحداث اليمني نجد انه تضمن قيود وضوابط قانونية للحدث وقيود وضوابط لجميع الجهات الرسمية يستوجب التقيد بها باعتبار الحدث في جميع الحالات ضحية حتى في حالة اتهامه بارتكاب فعل مجرم فهو ضحية لقصور الوعي أو لتفكك اسري أو خلل اجتماعي أوقد يكون الحدث أداة ووسيله لدى كبار السن لارتكاب الجريمة .

بقلم/ عبد الرحمن علي علي الزبيب - ناشط حقوقي ومستشار قانوني

الضمانات القانونية للحدث والجانحات لم تأتي من فراغ بل جاءت كون مرحلة الطفولة من اخطر المراحل الذي يمر بها الانسان في حياته وهي مرحلة تأسيسية لجميع البشر والذي يستوجب بذل العناية والجهود الكبيرة لجعل هذه المرحلة مرحلة ايجابية تؤسس لسلوك ايجابي واي خطأ أو انحراف يستوجب معالجتة بسرعة دون الاضرار بالطفل باعتباره ضحية ولم يرتكب اي جريمة أو مخالفة بناءً على نزعة اجرامية بل بسبب قصور الوعي أو بسبب خلل اجتماعي أو تفكك اسري لا يمكن ان يدفع الطفل ثمن أخطاء الاخرين بل يستوجب ان يحتضنه الجميع ويشارك في تصحيح اي انحراف وتصحيح البيئة الذي يعيش فيها الطفل لكي لا تعرض الطفل للانحراف ولكي يتجاوز الطفل تلك المشاكل دون أن يصاب بأي اضرار كون أي ضرر للطفل سيكون جرح عميق وغائر يستمر معه مدى الحياة وتؤثر سلباً على سلوكياته في شبابة وشيخوخته .

لذلك فقد اهتم قانون رعاية الاحداث بالاجراءات الوقائية لحماية الحدث من الانحراف قبل وقوع الجريمة ولم يتوقف فقط عند ارتكابه للجريمة حيث نص قانون رعاية الاحداث على حماية الحدث من الانحراف واتخاذ الاجراءات القانونية للحد من تعرضه للانحراف ومعاقبة من يعرضه للانحراف و شخصت حالات الانحراف بحسب ما نصت عليه المادة (٣) من قانون رعاية الاحداث والتي نصت على:

(يعتبر الحدث معرضا للانحراف اذا وجد في اي من الحالات التالية:

١- إذا وجد متسولا ويعد من أعمال التسول القيام بخدمات تافهة لا تصلح موردا جديا للزرق .

٢- إذا خالط المعرضين للإنحراف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة والسلوك وفساد الأخلاق .

٣- إذا اعتاد الهروب من البيت أو المدرسة .

٤- إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو فساد الاخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها .

٥- إذا كان سيء السلوك خارجا عن سلطة أبيه أو وليه أو وصية أو عن سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو إنعدام أهليته ولا يجوز في هذه الحالة إتخاذ أي إجراء قبل الحدث ولو على سبيل الإستدلال إلا بعد الحصول على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال .

٦- إذا لم يكن له مكان إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت فيها.

٧- إذا تخلى عنه والده أو لم يكن له عائل مؤتمن ولا وسيلة مشروعة للعيش .

وبحسب ماورد في نص المادة المذكورة سالفاً يتضح لنا الأهتمام الإيجابي بالحدث والجانحة في القانون اليمني بتصحيح البيئة المحيطة بالحدث والجانحة بإعتبارها هي السبب في الوقوع في الجريمة وبتجفيف تلك الأسباب يتوقف إنحراف الأحداث والجانحات بإعتبار المجتمع هو المسؤل عن ذلك وليس الحدث أو الجانحة لذلك نص القانون على عقوبات لمن يعرض الحدث للإنحراف حيث نص قانون رعاية الأحداث في المادة (٤٦) على :

ا: مع عدم الإخلال بأحكام الاشتراك المقررة في قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات كل من عرض حدثا للانحراف بأن اعده لذلك وساعده أو حرضه على سلوكها أو سهلها له بأي وجه ولو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف فعلا وتتضاعف العقوبة إذا استعمل الجاني مع الحدث وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو مسلم إليه بمقتضى احكام هذا القانون، وفي جميع الأحوال إذا وقعت الجريمة على أكثر من حدث ولو في أوقات مختلفة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنه واحدة ولا تزيد على خمس سنوات،

وبهذا النص يتضح لنا جلياً أن الحدث والجانحة ضحية وأن القانون اليمني يتخذ إجراءاتها وفقاً لهذا المبدأ

ويستوجب على الجهات ذات العلاقة تنفيذ نصوص القانون وإيقاف مسببات إنحراف الأحداث ومعاقبة من يعرض الإنحراف للحدث وعدم التركيز فقط على إتخاذ الإجراءات القانونية على الحدث بل وأيضاً الإهتمام بالمسببات لها والمحرضة لانحرافة وفقاً لما نص عليه القانون دون تسويف أو مماطلة بإعتبار أي تقصير في ذلك سيؤدي إلى إنحراف الحدث والجانحة وسيستلزم إجراءات مضاعفة لتصحيح تلك الإنحرافات ، والذي نصت على إجراءات ما بعد وقوع الجريمة بالنص على ضمانات قانونية تحافظ على الحدث وتحمية بإعتبار الإجراءات القانونية الهدف منها التأهيل والمعالجة لا العقاب وأهم تلك الضمانات القانونية للأحداث والجانحات أثناء التحقيق والمحاكمة وفقا للقانون اليمني نجد أنها متعدده وتتمحور في ثلاثة محاور هامة كالتالي:

أولاً : الضمانات القانونية للأحداث والجانحات قبل المحاكمة

نص قانون رعاية الأحداث على ضمانات قانونية يستوجب على الجهات المختصة الإلتزام بها وعدم تجاوزها قبل المحاكمة وأهمها :

١. وجوبية الإفراج وعدم الإحتجاز:

نص القانون على وجوبية الإفراج عن الأحداث والجانحات كالتالي :

أ. عدم جوازية إحتجاز الحدث الذي لا يتجاوز عمرهم ثلاثه عشر سنه حيث نصت المادة (١١) الفقرة (ا) من قانون رعاية الاحداث على :

عدم جواز إحتجاز الحدث الذي لم يبلغ

عمره الثالثة عشر سنة ووجوبية تكفيله لولية أو وصية أو المؤتمن عليه وفي حالة التعذر واذا كان الإفراج عنه يشكل خطورة عليه أو على غيره يتم إيداعه أقرب دار لتأهيل الأحداث لمدة لا تزيد عن أربعة وعشرين ساعة يحال بعدها إلى النيابة للنظر في موضوعه .

ب. جوازية التحفظ على الحدث الذي أتم الثانية عشرة سنة

أوضح نص الفقرة (ب) من المادة (١١) من قانون رعاية الأحداث على جوازية التحفظ على الحدث الذي أتم الثانية عشر عام لدى الأجهزة الأمنية وبشروط:

أ. أن لا تزيد فترة التحفظ على أربعة وعشرين ساعة.

ب. أن يتم التحفظ في مكان خاص يمنع الإختلاط بغيره من المحجوزين ممن هم أكبر منه سناً

وبالإطلاع على نص المادة (١١) من قانون رعاية الأحداث يتضح لنا:

أ. وجوبية عدم إحتجاز الحدث لدى الأجهزة الأمنية ووجوبية تسليمه إلى ولي أمره إذا كان الحدث لم يتم الثانية عشر عام.

ب. وجوبية عدم إحتجاز الحدث إذا أتم الثانية عشر عام وأن يتم فقط التحفظ عليه وبقيود وضمانات حيث قيدت صلاحية التحفظ لدى الأجهزة الأمنية بأربعة وعشرين ساعة فقط يتم بعدها إيقاف التحفظ عليه والإفراج عنه أو إحالته إلى النيابة المختصة – نيابة الاحداث- كما تم إلزام الأجهزة الأمنية بأن يتم التحفظ عليه في مكان مستقل عن الآخرين الأكبر منه سناً .

لم يتوقف تقييد قانون رعاية الأحداث للأجهزة الأمنية فقط بل تم تقييد النيابة العامة بعدم التحفظ على الحدث لأكثر من أسبوع فقط و بعد إنتهاء الأسبوع تكون الصلاحية للمحكمة حسبما أوضحت ذلك المادة (١٢) من قانون رعاية الأحداث

كما أوضحت المادة (١٣) من قانون رعاية الأحداث على تفضيل الإفراج عن الحدث وإيقاف التحفظ عليه في جميع الأحوال وفي أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمه إذا كان ذلك لا يضر بسير العدالة ولا يشكل خطورة .

٢. حسن المعاملة وعدم الاساءه للحدث

أوضحت المادة (١٤) من قانون رعاية الاحداث على عدم جوازية الإساءة للحدث والذي نصت على:

(لا يجوز الاساءة في معاملة الحدث أو استخدام القيود الحديدية ، كما يحظر التنفيذ بطريقة الإكراه البدني على المحكوم عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون .)

وهذه تعتبر ضمانة قانونية للحدث يستوجب على جميع الجهات المختصة التقيد بها وعدم انتهاكها بإعتباره حق قانوني وأي إنتهاك لا يعتبر فقط مخافة بل جريمة يعاقب عليها .

وجاء نص المادة المذكورة بلفظ إساءة المعاملة ليشمل جميع التصرفات والألفاظ والذي تسيء للحدث بأي صورة كانت ويستوجب أن يتم لتنفيذ هذا النص إنزال حملات تفتيش وتحري على عدم إساءة معاملة الحدث لدى الأجهزة المختصة وسرعة التحقيق والمحاكمة والعقاب لكل من يسيء للحدث بأي وسلية كانت ومن أي جهة أو شخص بلا إستثناء .

تتولى النيابة مباشرة اجراءات التحقيق والتصرف في مسائل الأحداث ويجب على المحقق أثناء الاستجواب وإجراء التحقيق مراعاة سن الحدث ودرجة خطورة الفعل المنسوب إليه وحالته البدنية والذهنية والظروف التي نشاء وعاش فيها

٣. التحفظ على الأحداث والجانحات في دور رعاية منفصلة ومستقلة

أوجب القانون عدم احتجاز الاحداث والجانحات ووجوبية الإفراج عنهم أثناء التحقيق والمحاكمة تنفيذاً للقاعدة الدستورية والقانونية التي تنص على براءة المتهم حتى صدور حكم نهائي وبات وأهم الحقوق المترتبة على ذلك هو الحق في الحرية وعدم تقييدها بإعتباره بريء ، بالاضافة إلى أن الحدث بإعتباره ضحية وليس مجرم فقد أورد القانون نصوص تؤكد على أفضلية الإفراج عن الحدث والجانحة أثناء التحقيق والمحاكمة ، وفي حدود ضيقة جداً ولمصلحة الحدث والجانحة نص القانون على جوازية التحفظ عليهم في دور رعاية وتأهيل وليس في سجون أو حبس إحتياطي وبشروط ومعايير وأهمها أن تكون دور الرعاية منفصلة عن بعضها فالأحداث الذكور يتم التحفظ عليهم في دور رعاية مستقلة عن الأحداث الاناث – الجانحات – وبحسب مانص عليه قانون رعاية الأحداث في المادة(٢٩) والتي نصت على :

(لا يجوز الجمع بين الأحداث من الذكور والإناث بإيداعهم دار تأهيل ورعاية واحدة)

٤. مراعاة النيابة العامة في إجراءاتها مع الحدث والجانحة :

حيث نصت المادة (٨) من قانون رعاية الاحداث على:

(تتولى النيابة مباشرة اجراءات التحقيق والتصرف في مسائل الأحداث ويجب على المحقق أثناء الاستجواب وإجراء التحقيق مراعاة سن الحدث ودرجة خطورة الفعل المنسوب إليه وحالته البدنية والذهنية والظروف التي نشاء وعاش فيها، وغير ذلك من عناصر فحص الشخصية .

ثانياً : الضمانات القانونية للاحداث والجانحات أثناء المحاكمة :

لأهمية الأحداث والجانحات لم تتوقف حمايتهم وتوفير الضمانات اللازمة لهم قبل إجراءات المحاكمة فقط بل إستمرت حتى أثناء المحاكمة بالرغم من أن السلطة القضائية هي شوكة الميزان في المجتمع والضامنة لحقوق الإنسان وحمياتها من أي إنتهاك ولكن لأهمية وخطورة موضوع الأحداث فقد نص القانون على ضمانات لهم حيث تم تقييد صلاحيات السلطة القضائية بقيود قانونية لصالح الأحداث يستوجب على السلطة القضائية الإلتزام بها وعدم تجاوزها وأهمها هذه القيود :

١. الاختصاص القضائي النوعي والموضوعي

قّيد قانون رعاية الاحداث صلاحيات السلطة القضائية في نظر قضايا الأحداث والجانحات في محكمة ونيابة مخصصة لنظر قضايا الأحداث والجانحات وبذلك تتوقف صلاحيات جميع المحاكم عن نظر القضايا المتهم فيها أحداث أو جانحات وينعقد الإختصاص فقط لنيابة ومحكمة الأحداث في كل محافظة وأوجب على مجلس القضاء الأعلى إصدار قرارات إنشاء محكمة أو اكثر خاصة بالأحداث في أمانة العاصمة وجميع المحافظات وتحديد الاختصاص المكاني لكل محكمة ، كما أوجب القانون توقيف إجراءات التقاضي بخصوص القضايا المتهم فيها أحداث وإحالتها لمحاكم الأحداث بحسب الاختصاص .

وفي حالة وجود أكثر من شخص متهم في قضية منظورة لدى القضاء ومنهم حدث أو جانحه يتم توقيف إجراءات التقاضي ضد الحدث أو الجانحة واستنساخ صورة من الملف وإحالة الحدث مع صورة الملف لمحكمة الأحداث المختصة لتستكمل إجراءاتها في مواجهة الحدث وتستمر المحكمة العادية إجراءاتها القانونية في مواجهة بقية المتهمين بشكل مستقل .

ونظراً لتقصير السلطة القضائية وجميع السلطات المختصة في إنشاء محاكم أحداث في جميع المحافظات فقد وضع القانون حل مؤقت لذلك التقصير بإصدار مجلس القضاء الأعلى قرار بتخصيص محكمة في كل محافظة لنظر قضايا الأحداث في المحافظات التي لم يتم إنشاء محاكم أحداث فيها وهذا الإجراء هو حل مؤقت يستلزم على مجلس القضاء الأعلى أن ينشأ محاكم أحداث في كل المحافظات لينعقد الاختصاص حصراً لها في نظر قضايا الأحداث بإعتبار ذلك ضمانة قانونية هامة .

وأوضح قانون رعاية الأحداث تحديد الاختصاص القضائي لنظر قضايا الأحداث والجانحات في المواد (١٥، ١٦، ١٧) حيث نصت تلك المواد على :

المادة (١٥):

أ. تنشأ على مستوى أمانة العاصمة وسائر محافظات الجمهورية محكمة أو أكثر خاصة بالأحداث بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناء على أقتراح من وزير العدل وتحديد دوائر اختصاص كل منها في قرار إنشائها ...

ب. استثناء من احكام الفقرة السابقة يجوز بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناء على إقتراح وزير العدل بعد التشاور مع الوزير تحديد إحدى المحاكم الابتدائية على مستوى المحافظة للقيام دون غيرها بمباشرة اختصاصات محكمة الأحداث وفقا لأحكام هذا القانون وذلك اذا تعذر تشكيلها لقلة القضايا المنسوبة للأحداث على مستوى المحافظة .

المادة (١٦): تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف كما تختص بالجرائم الأخرى الذي ينص عليها هذا القانون ، واذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الاحداث .

المادة (١٧): ا: يتحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه إحدى حالات التعرض للإنحراف أو بالمكان الذي يضبط فيه الحدث أو يقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال.

وتنفيذاً لذلك فقد صدر القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٣م بشأن محاكم الأحداث والذي بموجبه تم إنشاء محاكم خاصة بالأحداث .

كما وتم ايضاً إنشاء نيابة عامة خاصة بالأحداث وإن كان مازال عددها قليل و لا تتوافق مع حجم قضايا الأحداث لكنها بداية جيدة يستوجب استكمالها وإنشاء محاكم ونيابات أحداث في جميع المحافظات

٢. إجراءات خاصة لتقاضي الأحداث والجانحات استكمالاً للضمانات القانونية للأحداث والجانحات فقد تم النص في قانون رعاية الأحداث على ضمانات اجرائية يستوجب على المحاكم المختصة بنظر قضايا الأحداث الالتزام بها وتقييدها بقيود وضمانات قانونية وأهمها :

أ. يتم نظر قضايا الاحداث من ناحية اجتماعية أكثر منها جنائية ولتحقيق ذلك فقد تم تشكيل هيئة محكمة الأحداث من قاضي يعاونه خبيران أخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما المحاكمة وجوبي.

وجوبية عدم إحتجاز الحدث إذا أتم الـ12 عام وأن يتم فقط التحفظ عليه وبقيود وضمانات حيث قيدت صلاحية التحفظ لدى الأجهزة الأمنية بأربعة وعشرين ساعة فقط يتم بعدها إيقاف التحفظ عليه والإفراج عنه أو إحالته إلى النيابة المختصة «نيابة الاحداث»

ب. وجوبية تكليف المحاكم مراقب اجتماعي للحدث أو الجانحة وأوجب على المحكمة الاستماع للمراقب الاجتماعي قبل الفصل في القضية باعتبار تقرير المراقب الاجتماعي مهم لأن القضية ينظر لها من ناحية اجتماعية وليس جنائية ويستلزم تضمينه في حيثيات الحكم وله تأثير على منطوق الحكم حيث نصت المادة (٢١) من قانون رعاية الاحداث على:

(يجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي الجرائم الجسيمة والغير جسيمة وقبل الفصل في أمر الحدث أن تستمع إلى أقوال المراقب الاجتماعي بعد تقديمه تقريرا اجتماعيا يوضح العوامل التي دفعت الحدث للانحراف والتعرض له ومقترحات إصلاحه ، كما يجوز للمحكمة الاستعانة في ذلك بأهل الخبرة .

ج. كفالة حق الدفاع

ينص القانون بوجوب توفير محامي للدفاع عن الحدث أثناء إجراءات التحقيق والمحاكمة.

وهذه الضمانة والحق جاءت تنفيذاً لنص المادة رقم (١٩) من قانون رعاية الأحداث والتي نصت على :

(يجب أن يكون للحدث المتهم بجرائم جسيمة محامي يدافع عنه فاذا لم يكن قد أختار محاميا تولت النيابة أو المحكمة ندبة طبقا للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجزائية).

د. اجراءات محاكمة الأحداث وفقاً لقواعد واحوال نظر القضايا غير الجسيمة

لأهمية تخفيف الإجراءات أثناء محاكمة الحدث فقد حدد قانون رعاية الاحداث الإجراءات الذي يتم التقيد بها أثناء المحاكمة بإجراءات المحاكمة في القضايا غير الجسيمة وهذا مبدأ عام يستوجب الإلتزام به في جميع الوقائع المتهم فيها الحدث سواء الجسيمة أو غير الجسيمة ويتمتع بموجب ذلك الحدث بالميزات الممنوحة لهم

هـ. سرية المحاكمة

أوجب قانون رعاية الأحداث في المادة (٢٠) أن تكون جميع إجراءات المحاكمة سرية ولا يحضرها ولا يجوز أن يحضر محاكمة الحدث إلا أقاربه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تجيز له المحكمة الحضور بأذن خاص لا يجوز للمحكمة في حالة إخراج الحدث أن تأمر بإخراج محاميه أو المراقب الاجتماعي ، كما لا يجوز للمحكمة الحكم بالإدانة إلا بعد إفهام الحدث بما تم في غيبته من اجراءات .

ولا تتوقف سرية التحقيق والمحاكمة في أثناء الإجراءات بل تستمر حتى بعد صدور أحكام قضائية بإعتبارها ضمانة وحق قانوني للحدث والجانحة وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قانون رعاية الأحداث والذي نصت على :

يحظر نشر اسم وصورة الحدث أو نشر وقائع المحاكمة أو ملخصها في أية وسيلة من وسائل النشر.

وهذه تعتبر ضمانة هامة كي لا تتأثر سمعة الحدث

وتؤثر تلك الواقعة على مستقبله وتكون وصمه عليه تستمر معه إلى مستقبله وقد تكون سبب من مسببات إنحرافه في المستقبل للنظرة السلبية للمجتمع نحوه بمبرر تلك الواقعة التي تمت محاكمته عليها وهو حدث أو جانحة وهذه ضمانة يستوجب الإلتزام بها من قبل الجهات ذات العلاقة وضبط ومعاقبة أي إختراق لها من أي جهة ومن أي شخص بلا استثناء باعتبارها حق للحدث والجانحة ، فكم طفل تحطم مستقبله بسبب انتشار شائعة ارتكابه جريمة ، ونقصد بالحدث هنا الأطفال الذكور والإناث بشكل عام وخصوصاً الإناث فيتداول في الأخبار الخاصة أن هناك إناث جانحات تم تطليقهن من أزواجهن بسبب انتشار شائعة عن محاكتها في طفولتها بجريمة وأعتبر زوجها ذلك انحرافا لا يقبل به ، والمسؤول هنا من نشر الشائعة وخالف القانون سواء كانت أجهزة أمنية أو نيابة ومحاكم قضائية.

و. نظر القضايا بإجراءات مستعجلة

نص قانون رعاية الأحداث في المادة رقم (١٣) على اعتبار قضايا الأحداث قضايا مستعجلة وتنفيذاً لهذا النص تكون جلسات التحقيق والمحاكمة مستعجلة وبإجراءات موجزة ومستعجلة وجلساتها متقاربة حتى لا يستمر الحدث لفترة طويلة في دور رعاية الأحداث قبل صدور حكم قضائي .

وتأكيداً لوجوب الاستعجال في قضايا الأحداث فقد منح القانون محاكم الأحداث صلاحيات استثنائية في نظر القضايا باستعجال ، وأجاز لها تحقيق ذلك بعقد جلسات المحاكمة في دور التأهيل والرعاية وفقاً لنص المادة (١٧) وذلك لتلافي أي مشاكل أو معيقات تعيق أو تؤخر إحضار الحدث إلى جلسات المحاكمة ويقطع أي مبرر لتأخير الجلسات فيكون عقد جلساتها في دار الرعاية أضمن لعقد جلساتها باستعجال وانتظام .

ي. تخفيض العقوبات المحكوم بها للحدث واستبدالها بتدابير احترازية بدلاً عن العقابية

احتراماً للطفولة والتأكيد على أن الطفل هو ضحية لأي جريمة فقد أورد قانون رعاية الأحداث نصوص إيجابية لتنفيذ ذلك على أرض الواقع حيث نص على إلغاء عقوبات وتخفيض الأخرى واستبدالها بإجراءات احترازية كالتالي:

أ. بخصوص الحدث أو الجانحة التي لا يتجاوز العشر سنوات يتم استبدال العقوبات بتدابير احترازية بموجب نص المادة (٣٦) من قانون رعاية الاحداث والذي نص على :

فيما عدا المصادرة وإغلاق المحل لا يجوز أن يحكم على الحدث الذي لا يتجاوز سنه عشر سنوات ويرتكب جريمة بأي عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية:

١- التوبيخ: وهو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الحدث على ما صدر منه وتحذيره بألا يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى .

٢- التسليم:

ا. وذلك بتسليم الحدث إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه، فإذا لم يتوافر في أيهما الصلاحية بالقيام بتربيته سلم إلى من يكون أهلا بذلك من أفراد أسرته فإن لم يجد سلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك .

ب: واذا كان الحدث ذا مال أو كان له من يلزم بالإنفاق عليه قانونا، وطلب من صدر الحكم بتسليم الحدث آليه تقدير نفقة له وجب على القاضي أن يعين في حكمه بالتسليم المبلغ الذي يحصل من

لا يجوز الاساءة في معاملة الحدث أو استخدام القيود الحديدية، كما يحظر التنفيذ بطريقة الإكراه البدني على المحكوم عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون

مال الحدث أو يلزم المسئول عن النفقة وذلك بعد إعلانه بالجلسة المحددة ومواعيد أداء النفقة ويكون تحصيلها بطريقة الحجز الإداري ويكون الحكم بتسليم الحدث إلى غير الملزم بالإنفاق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

٣- الإلحاق بالتدريب المهني: ويكون بأن تعهد المحكمة بالحدث إلى أحد المراكز المخصصة لذلك أو إلى أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل تدريبه ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة لهذا التدبير على ألا تزيد مدة بقاء الحدث في الجهات المشار إليها على ثلاث سنوات .

٤- الإلزام بواجبات معينة ويكون بحظر ارتياد أنواع من الأماكن أو المحال أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة أو المواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية أو غير ذلك من القيود التي تحدد بقرار من الوزير ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل على ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .

٥- الاختبار القضائي: وذلك بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات فإذا فشل الحدث في الاختبار عرض الأمر على المحكمة لتنفيذ ما تراه مناسبا من التدابير الواردة في هذه المادة .

٦- الإيداع في إحدى دور تأهيل ورعاية الأحداث وذلك بإيداع الحدث في إحدى دور الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة للوزارة أو المعترف بها منها . وإذا كان الحدث ذا عاهة يكون الإيداع في مركز مناسب لتأهيله ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة الإيداع، ويجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجرائم الجسيمة وثلاث سنوات في الجرائم الغير جسيمة وسنة في حالات التعرض للانحراف وعلى الدار التي أودع فيها الحدث أن تقدم إلى المحكمة تقريراً عن حالته وسلوكه كل ستة أشهر على الأكثر لتقرر المحكمة ما تراه بشأنه.

٧- الايداع في أحد المستشفيات المتخصصة : وذلك بالحاق الحدث أحد المستشفيات المتخصصة بالجهة التي يلقى فيها العناية التي تدعو إليها حالته وتتولى المحكمة الرقابة على بقائه تحت العلاج في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على سنة يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء وتقرر إخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك وإذا بلغ الحدث سن (١٥) سنة وكانت حالته تستدعي إستمرار علاجه نقل إلى احد المستشفيات المخصصة لعلاج الكبار .

ب. إلغاء عقوبات وتخفيض الأخرى للحدث أو الجانحة الذي لم يكمل سنّه أربعة عشر عاماً ولا تتجاوز خمس عشر عاماً

استكمالاً للضمانات القانونية في الجانب العقابي تم تقييد السلطة القضائية في الحكم بعقوبات ضد الحدث أو الجانحة وتوقيف النصوص العقابية في قانون العقوبات وإلغاء بعضها وتخفيف البعض الآخر إلى الربع وبحسب ما نصت عليه المادة (٣٧) من قانون رعاية الأحداث والذي نصت على :

مع عدم الإخلال بما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية:

ا: إذا أرتكب الحدث الذي لم يكمل سنه أربعة

عشر عاماً ولا تتجاوز خمس عشر عاماً جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات .

ب: في سائر الجرائم الاخرى يحكم على الحدث بعقوبة لا تزيد على ربع الحد الأقصى للعقوبة المقررة لكل جريمة قانونا .

مادة (٣٨) اذا ارتكب الحدث جريمتين أو أكثر وجب الحكم عليه بتدبير واحد مناسب حتى لو ظهر بعد الحكم بالتدبير ان الحدث أرتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقه على ذلك الحكم قبل تنفيذه .

ج. تنفيذ العقوبات السالبة للحرية للحدث في أماكن مستقلة

بعد ان نص القانون على وجوبية وتفضيل الإفراج عن الحدث والجانحة أثناء التحقيق والمحاكمة نص ايضاً على ضمانة هامة بعد صدور الحكم القضائي بالتحفظ عليهم في أماكن مستقلة لتأهيلهم وفقاً لما نصت عليه المادة(٣٥) من قانون رعاية الأحداث والتي نصت على :

(يكون تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها على الأحداث في أماكن منعزلة داخل المؤسسات العقابية ويجوز تأهيلهم اجتماعيا وفقا للأسس والمعايير التي تحددها اللائحة).

د. اعفاء الأحداث والجانحات من الرسوم والمصاريف القضائية

من المميزات الاستثنائية للأحداث والجانحات و التي نص عليها قانون رعاية الأحداث هو إعفاؤهم من كافة الرسوم والمصاريف القضائية في الدعاوى المتعلقة بقانون رعاية الأحداث وفقاً لما نصت عليه المادة(٣٤) من قانون رعاية الأحداث والتي نصت على :

(لا يلزم الأحداث بأداء أية رسوم أو مصاريف قضائية أمام جميع المحاكم في الدعاوى المتعلقة بهذا القانون)

هـ . الرقابة والمتابعة القضائية على تنفيذ الأحكام القضائية للحدث والجانحة

لخطورة وأهمية الإجراءات القانونية الذي يتم إتخاذها مع الحدث والجانحة فقد تم منح صلاحيات المتابعة والرقابة لمحكمة الاحداث المختصة لمتابعة كافة الاجراءات أثناء تنفيذ الاحكام و وجوبية رفع تقارير دورية إلزامية على الأقل كل ثلاثة أشهر ومتابعتها ولا يتوقف دور محكمة الأحداث فقط عند صدور الحكم بل يستمر حتى إنتهاء تنفيذ الأحكام القضائية وهذه تعتبر ضمانة قانونية هامة واستثنائية حيث يتوقف دور القضاء عند صدور الحكم واستثناءً للأحداث والجانحات تم النص على استمرارية الرقابة والمتابعة القضائية حتى بعد صدور احكامها القضائية وبحسب ما نصت عليه المادة(٢٨) من قانون رعاية الأحداث والتي نصت على:

(يختص قاضي محكمة الأحداث التي يجري التنفيذ في دائرتها دون غيره بالفصل في جميع المنازعات وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة على الحدث على أن يتقيد عند الفصل في إشكالات التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية، كما يختص قاضي محكمة الأحداث بالإشراف والرقابة على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة على الحدث وتقدم إليه التقارير المتعلقة بتنفيذ التدابير ويتولى قاضي الأحداث أو من يندبه من خبيري المحكمة زيارة دور الرعاية والتأهيل ، وغير ذلك من الجهات الخاصة بالأحداث وذلك مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ولقاضي محكمة الأحداث أن يكتفي بالتقارير التي تقدم له من تلك الجهات المختصة .

يختص قاضي محكمة الأحداث التي يجري التنفيذ في دائرتها دون غيره بالفصل في جميع المنازعات وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة على الحدث على أن يتقيد عند الفصل في إشكالات التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية، كما يختص قاضي محكمة الأحداث بالإشراف والرقابة على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة على الحدث وتقدم إليه التقارير المتعلقة بتنفيذ التدابير ويتولى قاضي الأحداث أو من يندبه من خبيري المحكمة زيارة دور الرعاية والتأهيل

وفي الأخـــيـــر:

نطالب جميع سلطات الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) إلى وجوبية الاهتمام بالأحداث والجانحات وتطبيق القانون بفاعلية وإلزام جميع الجهات ذات العلاقة بالتقيد بالضمانات القانونية المنصوص عليها في قانون رعاية الأحداث وعدم تجاوزها باعتبارها ضمانات توفر الحد الأدنى للحدث وأي تجاوز لها سيحول القانون من وسيلة تصحيح وإيقاف انحراف الأحداث إلى وسيلة عقابية قاسية تحرض الحدث على الانحراف بتجاوزها للضمانات القانونية ويستوجب معه إعداد وتنفيذ مصفوفة قانونية كاملة تتضمن كافة الضمانات القانونية للأحداث والرقابة والمتابعة لكافة الجهات ذات العلاقة لتحديد أي اختلالات وتجاوز لها في اجراءاتها مع الحدث ومعالجتها ومسائله مرتكبي تلك التجاوزات قبل استفحالها كون الأحداث والجانحات هم أساس الحاضر وكل المستقبل ويستوجب أن يكونوا أولوية قصوى لدى الجهات المختصة وهل هناك أولوية أهم من طفولة خلف القضبان وأن كان لنا ملاحظات لا يتسع المجال لذكرها لضرورية تطوير قانون رعاية الأحداث اليمني لتتوافق مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، لكن بالرغم من ذلك نرى أن هناك ضمانات قانونية جيدة تضمنها القانون اليمني ، ويستوجب إخراجها من الأدراج وتنفيذها في الواقع باعتبارها حق قانوني للأحداث والجانحات وواجب والتزام قانوني على الجهات المختصة عدم تجاوزها وإيقاف أي تجاوز لها قبل استفحالها.

السجناء المعسرون..
مآسي وحكايات قضايا منسية خلف القضبان

خلف القضبان قصص ومآسٍ إنسانية عديدة.. حكايات قضايا منسية منذ سنوات.. سجناء منهم من تجاوز التسعين عاماً، وآخر لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره.. رجال ونساء قادتهم ظروف الحياة إلى السجون.

الفقر.. السبب الرئيسي لبقاء كثير من السجناء داخل السجون بعد انتهاء مدة الحبس المحكوم بها عليهم لعدم قدرتهم على الإيفاء بالحقوق الخاصة.. الغموض يكتنف مستقبلهم، والخوف يسيطر عليهم من بقائهم لسنوات أكثر خلف أسوار السجن.

تقرير: أمل غنيمة

عندما تصغي إلى حكايات السجناء المعسرين ينفطر قلبك ويضيق صدرك ألماً، وتتمنى لو كنت تملك كنوز الدنيا لتنفّس كربتهم.. معاناة السجين لا تطاله بمفرده بل تمتد إلى أسرته.. وخصوصاً عندما يكون هو عائلها الوحيد.

مؤسسة السجين الوطنية ومساعدة السجناء المعسرين

انهمرت دموع الحاضرين عندما هرعت إحدى الأمهات في ساحة الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة، ظناً منها أنهم أعضاء لجنة تساعد المعسرين.. بدأت الأم التي تجاوزت الخمسين في سرد معاناتها والدموع تسبق حديثها.. فابنها الذي لم يكمل عامه الثامن عشر يقبع خلف الأسوار منذ سبع سنوات رغم أن الحكم الذي عليه قضى بسجنه ثلاث سنوات.. أخوه الوحيد اختفى منذ ١٢ عام بسبب سوء معاملة والده المريض المسن.. لا معيل لها وابنتيها الاثنتين في غيابهما.. وعجزت عن دفع مبلغ الدية، وإخراج ابنها الذي أصبح يعاني من المرض داخل السجن.. فبادرت إحدى الحاضرات إلى مساعدتها بإيصال ملف ابنها إلى مدير الشؤون القانونية في مؤسسة السجين الوطنية.

مؤسسة السجين الوطنية، منظمة مجتمع مدني أخذت على عاتقها مسؤولية مساعدة السجناء وتحسين أوضاع السجون، وهي المنظمة الوحيدة التي تعمل في هذا الجانب، وتسعى بكل الوسائل لتقديم العون للسجناء المعسرين والإفراج عنهم.

برنامج "إنسان" الذي تتبناه المؤسسة وعرضته على قناتي اليمن الفضائية واليمن اليوم على مدى عامين خلال شهر رمضان المبارك.. يعتبر إحدى الوسائل التي تهدف إلى فك الإعسار عن هؤلاء السجناء، من خلال عرض قصصهم وعرض معاناتهم التي لا تقتصر على السجين بل تمتد إلى خارج السجن، فتكون **أسرة السجين ضحية بلا ذنب** دون أن يشعر به أقرب الناس إليه، فجاء البرنامج ليكون نافذة أمل لهذه الشريحة لإيصال رسالتها، وجمع التبرعات لتسديد المبالغ التي احتجزت حريتهم بسببها لسنوات طويلة.

يقول مدير عام المؤسسة الأستاذ/ فضل عبيد:

«الهدف من عقوبة السجن سلب الحرية للسجين لتعديل سلوك خاطئ ارتكبه.. لكن النظرة العامة لدى المجتمع أن السجن مكان للمجرمين والقتلة، ولهذا تأسست مؤسسة السجين الوطنية لتصحيح هذه النظرة تجاه السجناء والسجينات، وإيصال رسالتهم إلى المجتمع والتي خلاصتها (السجين إنسان)».

ويضيف: «أطلقنا برنامج إنسان لنسلط الضوء على قضايا السجناء وإبراز مظلوميتهم وقضاياهم، فهناك قضايا عادلة ومنسية لم يستطع أصحابها متابعة الجهات المختصة بسبب ظروفهم الصعبة».

تناولت كل حلقة من حلقات برنامج "إنسان" مأساة أحد هؤلاء السجناء، في سجون أمانة العاصمة ومحافظات عمران، الحديدة، ذمار، حجة، رداع،

تم الإفراج عنه بعد سجنه لمدة ٨ سنوات

تم الإفراج عنها بعد سجنها لمدة ١١ سنة

عنه بعد سجنه لمدة ٢٦ سنه

تم الإفراج عنه بعد سجنه لمدة ٣ سنوات، عبر فاعل خير مباشر

تم الإفراج عنها بعد سجنها لمدة سنتين

تم الإفراج عنه بعد سجنه لمدة ٣ سنوات

تم الإفراج عنه بعد سجنه لمدة سنتين

تم الإفراج عنه بعد سجنه لمدة سنتين

تم الإفراج عنه بعد سجنه لمدة سنتين ونصف

وإب، وكيف يتجرعون الأمرّين بسبب عجزهم عن دفع الحقوق الخاصة المحكوم بها عليهم.

أمين عام المؤسسة الأستاذ/ يحيى علي الحباري يوضح أن البرنامج يهدف إلى **تحفيز المجتمع للتعاطي الإيجابي مع قضايا السجناء**، ومد يد العون لإخراج المعسرين وإعادتهم إلى أهاليهم الذين فقدوا العائل والمعين، داعياً كل الخيرين إلى المساهمة في عتق رقاب السجناء والسجينات المعسرين عبر المؤسسة التي تقدم العون القضائي والإنساني والمالي، وفق معايير دقيقة بالتنسيق مع اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين.

في إحدى حلقات البرنامج عرض في تقرير إفراج مؤسسة السجين الوطنية عن خمسة سجناء معسرين دون علمهم من مركز الحجز الاحتياطي المعلمي بأمانة العاصمة بعد دفع الحقوق الخاصة التي عليهم والتي تكفلت بها مجموعة الحاج محمد علي الحباري وأولاده.

وتم الافراج عن السجناء الخمسة بعد استكمال إجراءات الإفراج الرسمية بحضور مدير مركز الحجز الاحتياطي المعلمي الرائد حسن دغسان، ونائبه رئيس مجلس أمناء لشئون المرأة والطفل الشيخة نبيلة جبر بن جبر ومدير الشئون القانونية في المؤسسة المحامي عبد الملك شرف الدين.

مفاجئة أُسر المفرجين

وتم توثيق الافراجات من قبل طاقم برنامج إنسان التلفزيوني الذي عمل على تمويه سجينين بأنهما سيخرجان من السجن للاستجواب في النيابة وإعادتهما الى السجن، وأخذا بعد الافراج عنهما الى أسرتيهما دون ان يعرفا انه تم الافراج عنهما.

وعند الوصول الى اسرة السجين الأول دخل طاقم برنامج انسان لأسرته بغية التصوير معهم لمناشدة اهل الخير للإفراج عن ابنهم من السجن دون معرفتهم بأن ابنهم خارج البيت، وبالفعل ناشد ابوي السجين اهل الخير للإفراج عن ابنهم، متمنين رؤيته حرا طليقا.

وبعد اخذ ورد من قبل «مقدم البرنامج» مع اسرة السجين اكتشف بأن ابوي السجين مريضان ويعيشان حياة صعبة للغاية وقد استأجرا أكثر من بيت منذ ان حبس ابنهما قبل ثلاث سنوات العائل الوحيد للأسرة.

وما إن دخل السجين الى المنزل جثا على ركبتيه تحت قدمي ابويه وملامح الدهشة بادية على وجهي الابوين غير مصدقين بأن ابنهما أفرج عنه بعد ان أخبرهما المذيع بأن فاعل خير تكفل بدفع الحق الخاص الذي عليه.

وارتسمت ملامح الدهشة والفرح والبكاء في وجوه أسرة السجين المفرج عنه، وبذلك أدخلت مؤسسة السجين الوطنية السعادة لأسرته بالإفراج عنه وإعطاءه سلة غذائية مكونة من كيسي قمح ودقيق سعة كل واحد ٥٠ كيلو و١٠ كيلو أرز و١٠ كيلو سكر.

سجين حدث

وانتقل طاقم برنامج إنسان التلفزيوني الى بيت أسرة السجين الثاني (حدث) في ضواحي صنعاء الذي لم يكن معرفة مكان البيت بالأمر السهل حيث تنقل أسرة السجين لأكثر من بيت للظروف الصعبة والقاسية التي تعيشها.

>>

<< وبعد بحث في أكثر من مكان تم معرفة البيت والتواصل مع والد السجين الحدث الذي لم يكن في البيت وبعد مجيئه تم النقاش معه لمناشدة أهل الخير لمساعدة ابنه والدفع عنه لإخراجه إلا ان إقناعه لم يكن بالأمر الهين وتم بالفعل مناشدة والديه عبر برنامج إنسان لمساعدة ابنهم الذي عليه حق خاص (ارش).

وما إن فاجئ «مقدم برنامج إنسان» والدي السجين بإدخال ولدهما حتى غمرت السعادة والبكاء والدهشة بالإفراج عن ابنهم، وأعطت مؤسسة السجين الوطنية سلة غذائية لأسرة السجين مكونة من كيسي قمح ودقيق سعة كل واحد ٥٠ كيلو و١٠ كيلو أرز و١٠ كليو سكر.

وحثت نائبة رئيس مجلس أمناء مؤسسة السجين الشيخة نبيلة جبر بن جبر السجينين على الالتزام بالأخلاق الحسنة والابتعاد عن المشاكل التي تؤدي الدخول الى السجن وبداية صفحة جديدة في حياتهما.

بعد ذلك عاد مدير الشئون القانونية المحامي عبد الملك شرف الدين إلى احتياطي المعلمي لاستكمال إجراءات الإفراج عن الثلاثة السجناء الآخرين ودفع الحقوق الخاصة التي عليهم وإعطاءهم مبالغ رمزية للعودة الى اسرهم سالمين.

وفي إحدى حلقات البرنامج بدا الحدث " فؤاد علي أحمد " الذي لم يتجاوز السابعة عشر من عمره من خلف قضبان السجن، يحكي قصته المريرة التي بدأت عندما تحمّل مسؤولية أسرته فكان كل همه توفير لقمة العيش لهم، فبدأ يشق الطريق نحو مصدر رزقه.. الطريق الذي شهد فيه أسوأ حادث في حياته..

ذلك الحادث الذي تعرض له منذ ثمانية أشهر.. لم يدمره وحسب، بل دمر كل أفراد أسرته الفقيرة التي لا تملك قوت يومها، وأصبحت ضحية لحادث مروري أفقدها عائلها الوحيد وتقف عاجزة عن دفع الدية، غير أنها تدعو وتصلي لأجله وتؤمن بأن أبواب الخير لا تزال مفتوحة، وأن هناك أياد بيضاء تستطيع إنقاذ ابنها، وهو ما عملته مؤسسة السجين الوطنية بالتعاون مع فاعلي الخير بالإفراج عنه.

«بدرية يحيى عمر» سجينة معسرة أطلت على مشاهدي برنامج «**إنسان**» تحكي قصة أم وزوجة سجنها الحقيقي هو فراقها عن أطفالها، ومعاناتهم بعد غيابها.. ألم السجن وقسوته أصبح هيناً أمام حزنها على أسرتها وأطفالها وما أصبحوا عليه من تشرد وضياع، سجينة أرهقها السجن وعودتها الدائمة إليه بسبب عدم قدرتها على تسديد الديون التي أثقلت كاهلها.. تناشد أهل الخير مساعدتها من أجل أطفالها، لا من أجل حريتها وحسب ولاقت مناشدتها صدى عند فاعلي الخير والذي بتعاونهم معها تم الافراج عنها.

منذ عامين ونصف العام احتجزت حرية السجين المعسر " عبد ربه أحمد ثابت الضريبي " الذي وقع في شجار مع أخيه وأطلق الرصاص فأصاب زجاج سيارته، الأمر الذي أوصله للنيابة والقضاء ثم صدور الحكم عليه بالسجن ودفع الغرامة، حكاية فيها من الألم والدهشة ما يجعلك تعجز عن الكلام.. فها هي أشهر السجن أصبحت سنوات.. والغرامة البسيطة شكلت عجزاً كبيراً أمام " عبدربه " الذي لا يجد من يسانده أو يدفع عنه.

بدا مرتبكاً بسبب معاناته.. شخصيته البسيطة تجعلك تتعاطف معه وتحزن عليه، يعاني الظلم وقسوة السجن، والخوف الكبير من قضاء بقية عمره خلف القضبان دون أن يرى نور الحرية.

السجين المعسر " فؤاد محمد شاره " محكوم عليه بسنتين لكنه يقبع في السجن منذ أربع سنوات، على ذمة مبلغ مالي لم يتمكن من الإيفاء به.. كان عائل أسرته الوحيد ومنذ دخوله السجن أصبحوا يعيشون في وضع مأساوي، ووجبة واحدة يقتاتون بها في اليوم قد لا يجدونها في اليوم التالي.

بدرية.. فؤاد.. عبد ربه، نماذج لقصص ومآسي أعداد كبيرة من السجناء المعسرين، الذين لم يعد لهم ملجأ يلجأون إليه بعد الله سوى الأيادي البيضاء المحبة للخير والباذلة في سبيل الله، لتفريج كربتهم ومساعدتهم على تسديد ديونهم والمبالغ المحكوم بها عليهم، ليتمكنوا من العودة إلى أطفالهم وأسرهم.

ويأتي برنامج إنسان الذي تتبناه مؤسسة السجين الوطنية لعرض قضايا السجناء المعسرين المغيبين تماماً عن المجتمع وبذلك حقق البرنامج من خلال عرضه في السنتين الماضيتين تفاعلاً كبيراً من المشاهدين اليمنيين في الداخل والخارج ليتم الافراج عن سجناء معسرين من خلال جمع التبرعات لهم.

وترتسم الفرحة في قسمات وجوه أسر السجناء المعسرين الذين أفرجت عنهم مؤسسة السجين بعد معاناة مريرة طوال فترة بقاء رب الاسرة في السجن.. معبرين عن سعادتهم الغامرة بعد الافراج عن سجناءهم.

مجموعة الحاج/ علي محمد الحباري وأولاده

توزع 50 ألف سلة غذائية للفقراء في مديريات الحديدة

الحديدة / خاص

وزعت مجموعة الحاج علي محمد الحباري وأولاده ٥٠ ألف سلة غذائية على الفقراء والمحتاجين في مديريات محافظة الحديدة في شهر رمضان الماضي الموافق مايو ٢٠١٧.

واستهدفت السلال الغذائية ٣٥٠ ألف فرد من الأسر الفقيرة والمحتاجة في مديريات (الحالي، الحوك، الميناء، الصليف، السخنة، جزيرة كمران، والتحيتة).

وقال نائب رئيس مجلس إدارة الشركة اليمنية الدولية للصناعات الغذائية الشيخ/محمد علي الحباري بأن توزيع ٥٠ ألف سلة غذائية على الفقراء والمحتاجين في مديريات الحديدة يأتي ضمن الدور الإنساني والمجتمعي التي تقوم به مجموعة الحاج/ علي محمد الحباري وأولاده تجاه أبناء الحديدة في مواجهة العدوان الغاشم.

وأضاف الشيخ محمد الحباري: بأن مشروع توزيع السلال الغذائية ضمن الحملة الإغاثية لسكان محافظة الحديدة والتخفيف عن معاناة الفقراء والمحتاجين في المحافظة.

وأكد أن المجموعة ستقدم دعمها وعطاءها لأبناء الحديدة في أي وقت ولن تتأخر ابدا في تقديم العون لفقراء والمحتاجين في محافظة الحديدة.

الشيخ محمد علي الحباري:

سنقدم العون والمساعدة للفقراء والمحتاجين في محافظة الحديدة بشكل مستمر

مؤسسة السجين الوطنية في ((محافظة إب)) بعد عام من التواجد والحضور

حصاد إيجابي تكشفه تفاصيل نجاح.. والقادم أجمل

مثّل مطلع العام 2017 م انطلاقة وظهور مؤسسة السجين الوطنية في محافظة إب، تلك المؤسسة الفريدة والأولى من نوعها في نشاطها الإنساني والخيري والاجتماعي لمناصرة السجناء المعسرين في محافظة إب، التي كانت وقتها في احتياج كبير و في حاجة ماسة لحاضنة وطنية تساعد على انتشال سجنائها المعسرين من براثن الإصلاحية المركزية، وكذلك السجن الاحتياطي، الأمر الذي جعل قيادة المؤسسة - التي تتخذ من العاصمة صنعاء منطلقاً ومركزاً ومقراً لها - توسع من نشاطها خارج العاصمة، وحرصت أن يكون لها تواجد في المحافظة الخضراء ((إب))، وبالفعل كان لها ما أرادت وخططت له وحرصت على تحقيقه، والهدف الإنساني للمؤسسة جعلها تحقق الكثير من النجاحات وتطمح للمزيد والمزيد ..

إب / استطلاع: فواز إسكندر

كان اللقاء التشاوري الأول الذي عقدته مؤسسة السجين الوطنية بمحافظة إب في شهر فبراير من عام ٢٠١٧ الانطلاقة والبداية لنشاط المؤسسة، برعاية السلطة المحلية وبحضور عضو مجلس الأمناء - الشيخ / راكان النقيب، والمدير العام للمؤسسة - الأستاذ / فضل محرز عبيد. وشارك في اللقاء الكثير من الشخصيات الهامة والمؤثرة منها السلطة المحلية ومعها القضائية والقانونية، وكذلك الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، وجهات لها علاقة بما يخص ويتعلق بالسجون والسجناء المعسرين، وخرج الجميع من ذلك اللقاء بنتائج إيجابية جعلت اللقاء ناجحاً.

ومن خلالها دشنت مؤسسة السجين الوطنية نشاطها رسمياً، وبات لها منسق هو الأخ " محمد حمود الفقيه " الذي ومن خلاله وعبر مجلة " السجين " سنسلط الضوء على ما حققته المؤسسة من حضور وتواجد، بل ونجاحات في محافظة إب.

الانطلاقة والتدشين يرويها منسق المؤسسة باب

يوضح منسق المؤسسة في محافظة إب - محمد الفقيه - أن المؤسسة دشنت عملها رسمياً على ضوء نتائج وقرارات اللقاء التشاوري، حيث تم

عقد ورشة نقاشية بديوان عام محافظة إب على غرار الورشة التي عقدت بالعاصمة صنعاء، والتي حضرها وكيل المحافظة - الشيخ / راكان النقيب - عضو مجلس الأمناء في المؤسسة، وكذلك المحامي العام رئيس نيابة استئناف محافظة إب - القاضي / عبدالرحمن القدسي، والعقيد / حسين عبد الغني - مدير عام الإصلاحية المركزية في إب، ورؤساء اللجان التي تم تشكيلها في اللقاء التشاوري الأول، وخرجت بخارطة طريق وخطة عمل مشتركة نفذتها المؤسسة وبالتنسيق مع كل من يلزم ويستدعي الأمر لمشاركته وحضوره، والتنسيق معه وتعاونه مع المؤسسة.

نشاطات تهتم بالسجناء والسجينات

وأشار الفقيه أن المؤسسة نفذت عدة نشاطات إنسانية، كحملة النظافة في السجن الاحتياطي وتوزيع مستلزمات النظافة للسجينات في السجن المركزي، وأضاف الفقيه أن ذلك النشاط مثل باكورة النشاطات، ومنطلقاً

العقيد / حسين طاهر عبدالغني
مدير عام الاصلاحية المركزية محافظة إب

القاضي / عبدالرحمن علي القدسي
رئيس نيابة أستئناف محافظة إب

العميد / عبدالرحمن الزكري
وكيل محافظة إب

للنشاط الأهم والحدث الأكبر المتمثل في تدشين المؤسسة لجهودها ومساعيها، وتحركاتها بهدف الإفراج عن سجناء معسرين بعد حصرهم وفق كشوفات حصلت عليها المؤسسة من النيابات المختصة وكانت تفصيلية وتم دمجها بكشوفات مماثلة تم إعدادها من قبلنا، والخروج بحصيلة محددة لعدد من السجناء ممن وجدت المؤسسة أن الأولوية لهم وانطبقت عليهم شروطها.

المرحلة الأهم وبداية النجاح

مضيفاً بالقول: إن المؤسسة عملت على تكوين حصيلة محددة من السجناء المعسرين كمرحلة أولى، وبعدها أتجهت الى إيجاد داعمين وفاعلي خير والتنسيق معهم وإقناعهم بالتعاون مع المؤسسة في دفع المبالغ التي على السجناء، وكان هناك تجاوب إيجابي في الوقت الذي كانت تقوم مؤسسة السجين بتحركاتها والتنسيق مع النيابات والمحاكم بهدف الاستكمال، وجعل عملية الإفراج قانونية وغير عشوائية، عززتها المفاوضات التي تقوم بها المؤسسة وبالتعاون مع عدد من الشخصيات الاجتماعية وذلك مع الأطراف المعنية، وحققت تلك الخطوات نجاحات وصفها بالكبيرة في كل حالة إفراج تمت لسجناء معسرين، حيث وصل عدد من تم الإفراج عنهم إلى ١٨ سجين، موضحاً في الجدول المرفق بياناتهم والتفاصيل الخاصة بقضاياهم وسنوات السجن والمبالغ التي عليهم، و محدداً فيه المبالغ التي دفعتها المؤسسة عنهم وكان مصيرهم هو الإفراج ونالوا الحرية من جديد.

المؤسسة تهتم بأسر السجناء المعسرين

يواصل منسق المؤسسة في إب استعراض وسرد نشاطات ونجاحات المؤسسة في عامها الأول بالمحافظة الخضراء، ويقول: إن نشاطات ومهام المؤسسة لم تنحصر على السجناء المعسرين فقط بل تم تحقيق هدف جديد من أهداف المؤسسة، المتمثل بالاهتمام بأسر السجناء المعسرين و خاصة الأسر التي يعتبر السجين هو عائلها الوحيد، الأمر الذي يزيد من تفاقم مشكلتها المعيشية ويجعلها تعيش في ظروف قاسية وأوضاع أكثر من صعبة، حيث نفذت المؤسسة في إب عملية توزيع سلال غذائية بتمويل من شركة (إم تي إن) لأسر السجناء، وقامت بتوزيع كسوة العيد لأطفالهم وهذه النشاطات تمت بالشراكة مع فاعلي الخير.

تحركات المؤسسة في عيون السلطة المحلية

السلطة المحلية بمحافظة إب كانت ولازالت تقدم الكثير من التسهيلات لمؤسسة السجين الوطنية، وساعدتها على تحقيق النجاحات رغم التواجد البسيط للداعمين في الجانب المادي الذي كلما زاد حضورهم ودعمهم للمؤسسة ارتفعت إحصائية المفرج عنهم من المعسرين، وفي هذا السياق دعا العميد / عبد الرحمن الزكري - وكيل محافظة إب عضو مجلس الشرف الأعلى في المؤسسة - كل رجال المال والأعمال والخيرين لدعم جهود المؤسسة بإب، كي تتمكن من مضاعفة جهودها وتتمكن من استكمال إجراءات الإفراج عن المزيد من السجناء المعسرين المتواجدين في السجن المركزي.

وأضاف الزكري: إن مؤسسة السجين نجحت خلال العام ٢٠١٧ م في ترك بصمات إيجابية في المجال الخيري والإنساني وخدمة السجناء المعسرين في الوقت الذي يتزايد أعدادهم في الإصلاحية المركزية، ومثّل تواجد نشاط المؤسسة وحضورها نافذة فرج وأمل لدى المعسرين.

وكشف وكيل محافظة إب عن مواصلة السلطة المحلية ممثلة برئيس المجلس المحلي - عبد الواحد محمد صلاح - محافظ المحافظة في عملية تسهيل نشاطات ومهام مؤسسة السجين الوطنية كي تواصل مهامها في مساعدة السجناء المعسرين وأسرهم، باعتبارها مؤسسة وطنية متخصصة في هذا المجال الإنساني الذي يجب أن يتوسع ويستمر وأن يكون عام ٢٠١٨ انطلاقة جديدة للمؤسسة، والتي من الضروري أن يكون لها مقر رسمي، يزاول فيه منسقها وفريق العمل أعمالهم ومهامهم، وملتقى للداعمين والمتعاونين والمتطوعين.

نجاحات المؤسسة على لسان النيابة

المحامي العام رئيس نيابة استئناف محافظة إب - القاضي / عبدالرحمن علي القدسي - صاحب الحضور المميز في جهود ونجاحات المؤسسة ونشاطاتها ككل، وخاصة المتعلقة بالإفراجات عن السجناء وتسهيله للكثير من الإجراءات القانونية، يقول: كنا نتابع نجاحات ونشاطات مؤسسة السجين الوطنية

بالعاصمة صنعاء وكنا نتمنى حضوراً مماثلاً لها وتواجداً بمحافظة إب ، وهو ما تحقق بداية عام ٢٠١٧ عندما تم دعوتنا لحضور لقاء تشاوري وحرصنا على حضوره وشاركنا فيه، واكتشفنا رغبة المؤسسة في مزاولة مهامها الخيرية والإنسانية والاجتماعية بمحافظة إب ، فباركنا لهم تلك الخطوة و أكدنا على الإسراع في تطبيقها.

مشيراً إلى أن شفافيتها المطلقة وحرصها الكبير على الاهتمام بالسجناء المعسرين وبذل الجهود للإفراج عنهم والاهتمام بهم وبأسرهم جعلنا نهتم بالتعاون معها ونتواجد معها ، من أجل أن نسهل لها أي صعوبات قد تحدث وتمنع جهودها في الإفراج عن عدد من السجناء المعسرين بالمحافظة، ونجحت المؤسسة في ذلك رغم غياب الداعمين الحقيقيين من رجال المال والأعمال في المحافظة ، فالموجود منهم قليل جداً والحاجة كبيرة لوجود المزيد من الداعمين لهذه المؤسسة ومهامها.

وتوقع المحامي العام المزيد من النجاحات للمؤسسة خلال الفترة المقبلة في إب ، وذكر أن عليها تكثيف جهودها والتوسع في نشاطها

مدير عام الإصلاحية المركزية بمحافظة إب: إناشد رجال الاعمال دعم ومساندة مؤسسة السجين الوطنية في محافظة إب

، و أن تحرص على مواصلة ما بدأت به وعلى نفس المنوال ، ولن تقصر النيابة معها بل إنه تم توجيه النيابات الابتدائية إلى التعاون مع منسق المؤسسة ، مؤكداً نحن في نيابة الاستئناف على تواصل بهم ومكتبنا مفتوح للمؤسسة بأي وقت ، طالما وهي حريصة على تنفيذ نشاطها الخيري والإنساني وشريحة السجناء المعسرين في أمس الحاجة لمن يقف بجانبهم ، ومن يعمل لأجلهم ويهتم بهم ويسعى للإفراج عنهم بعد دفع ما عليهم من مبالغ مالية محكوم عليهم دفعها وتسديدها بعد عجزهم عن دفعها وتسبب ذلك في بقائهم بالسجون ، وقد زودنا المؤسسة بكشوفات عنهم وموافاتهم بالجديد ، لعل وعسى يكون الفرج على يد هذه المؤسسة التي نوجه لها كل الشكر والتقدير.

الإصلاحية المركزية تشيد بالمؤسسة

من جانب آخر وقبل الختام فقد جاء حديث العقيد / حسين طاهر عبد المغني. مدير الإصلاحية المركزية (السجن المركزي) في محافظة إب . عن دور ونشاط المؤسسة متطابقاً ومماثلاً لحديث من سبق حديثهم في هذا الاستطلاع عن المؤسسة وأنشطتها المختلفة، غير أنه جدد دعوته للجميع ومناشدته لرجال المال والأعمال لدعم ومساندة مؤسسة السجين الوطنية في إب لتتمكن من مواصلة نشاطها، فهناك عشرات السجناء المعسرين وأوضاعهم صعبة جداً ويجب الالتفاف حولهم وبذل الجهود وتكثيفها للإفراج عنهم والتخفيف من معاناتهم، فمن حقهم العيش من جديد بعيداً عن حياة السجن.

إنسانية المؤسسة يرويها مفرج عنهم

وتبقى إنسانية مؤسسة السجين الوطنية حاضرة بقوة في عيون من كان لها دور في الإفراج عنهم كمعسرين ، واخترنا لهذا الاستطلاع تفاصيل ردة فعل أحدهم وهو سجين قادته ظروفه الصعبة وتداعياتها للسجن المركزي بإب، حيث شاهد بأم عينيه لحظات دخوله من بوابة السجن وما هي إلا أيام حتى فقد بصره داخل السجن ، ما زاد من وجعه ومأساته وبمجرد أن علمت المؤسسة بهذه الحالة ، سارعت للمساعدة والقيام بالكثير من التحركات، ودفع ما عليه من مبالغ ونجحت في الإفراج عنه وإخراجه من السجن .. حيث يقول : نجاح مؤسسة السجين بدفع المبالغ المالية التي علي والإفراج عني ومغادرتي للسجن هو بمثابة عودة نظري واستطعت أن أرى كل شيء من جديد ، وعجز لسانه عن شكر المؤسسة وما قامت به بعد فقدانه الأمل في أن تعود إليه حريته ، التي كانت عنده أهم من بصره الذي فقده عقب فقدانه لحريته الغالية.

وتروي مصادر مقربة من "حسناء" أنها عادت لحياتها الطبيعية وشعرت بالحرية من جديد ، منذ أن تم الإفراج عنها وكأنها ولدت من جديد ، بعد أن كانت سجينة معسرة ظلت بالسجن طيلة ١١ عام وهذه السنوات تمثل عمر طفلتها التي أنجبتها في السجن وترعرعت خلف القضبان ، ونجحت المؤسسة بالإفراج عنها وعن طفلتها عقب دفع المؤسسة لمبلغ خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال ، وهو المبلغ المحكوم على حسناء أن تدفعه كدية قتل ، وكان شعور حسناء عند الإفراج عنها لا يوصف.

في الختام نبارك لمؤسسة السجين الوطنية نجاحاتها ، وما قدمته في محافظة إب ما هو إلا نموذج بسيط عن نشاطات ونجاحات المؤسسة الأم وقيادتها الحكيمة ممثلة بالأمانة العامة والأمناء المساعدين ومجلس الأمناء والمدير العام للمؤسسة ، وكل من يعمل تحت رايتها وإدارة تلك القيادة التي جعلت من همومها جزءاً لا يتجزأ من هموم السجناء المعسرين وأسرهم الذين لن تنساهم المؤسسة ورجالها الكرام ، وهم عازمون كل العزم على مواصلة مسيرتهم وعدم خذلان تلك الشريحة من الناس وهذا ما ستثبته وتؤكده الأيام القادمة بمشيئة الله تعالى.

ملف العدد

محافظات عمران، حجة، الحديدة، ذمار، إب، البيضاء «رداع»،

أوضاع الإصلاحيات.. صعب للغاية

أعد الملف: غمدان الشوكاني

◄ يوم في إصلاحية الحديدة كأيام في غيرها

◄ إصلاحية عمران لا دواء لا نفقات تشغيلية

◄ إصلاحيات رداع: انعدام الغذاء والنظافة والخدمات الطبية

ينذر الوضع في الإصلاحيات المركزية في محافظات عمران ، و حجة ، و الحديدة ، و رداع .. بخطر شديد لشحة الخدمات الأساسية فيها ، المقدمة للسجناء كالتغذية والصحة والإيواء والكهرباء والمشتقات النفطية، والنفقات التشغيلية للكادر العامل في الاصلاحيات.

إصلاحية عمران لا دواء، لا نفقات تشغيلية

مدير عام الإصلاحية المركزية في محافظة عمران. العميد / حزام البناء. أشار إلى أن الإصلاحية تحتاج لتوفير النفقات التشغيلية من المشتقات النفطية بترول، وديزل، وغاز والتي تعتبر من المواد الأساسية لتشغيل الإصلاحية وإناراتها واستمرار عمل المخبز والمطبخ في تقديم الغذاء للسجناء.

الى ذلك لفت إلى أن الإصلاحية تعجز في كثير من الأحيان عن نقل أي سجين عندما يتطلب الأمر لإسعافه إلى مستشفى عمران لعدم وجود سيارة إسعاف، وكذا عدم توفر المشتقات النفطية التي تحرك سيارة في حال وجودها، بالإضافة إلى أن الوحدة الصحية في الإصلاحية تفتقر إلى الأدوية بجميع أنواعها.

وأضاف العميد البناء بأن في الإصلاحية مركز صحي مستقل عن مبنى السجن ويوجد طبيب عام واحد وممرضين اثنين، كما يوجد في المركز مختبر وصيدلية خالية من العلاجات، وغرفة معاينة وغرفة رقود، وفي حال وجدت حالات طارئة يتم إرسالها إلى مستشفى عمران.

وأوضح بأن مشكلة الغذاء تم حلها بتوفير قيادة المحافظة للتغذية للسجناء إلا أن المشكلة الأخرى انعدام توفر الدواء.

وقال بأن الاصلاحيات بشكل عام يجب توفر أربع أشياء ضرورية للسجناء هي الغذاء، والشرب، والأمن، والعلاج بهذه المقومات يتحقق للسجين الاكل والشرب والحماية والدواء وهي إلى حد كبير لم تتوفر.

وبيّن بأنه تم رفع مذكرة من الإصلاحية لمصلحة السجون كما هو معتاد لتوفير التغذية والنفقات التشغيلية واحتياجات السجناء والسجينات والمرافق التابعة للإصلاحية، إلا أن المصلحة لم تستطع الإيفاء بأي احتياجات للإصلاحية.

ونوه بأن عدد السجناء في إصلاحية عمران ٤٦٣ سجيناً في قسم السجناء، ١٧ سجينة و٧ أطفال مع أمهاتهم في قسم السجينات، وفي قسم الأحداث ٢٤ حدثاً.

ويوجد في الإصلاحية عدد ١٤ سجيناً معسراً، إجمالي ما عليهم من الحقوق الخاصة ٥ مليون و٧٠٠ ألف ريال.

أوضاع الإصلاحيات في أرقام

ومن خلال لجنة حقوقية نزلت إلى الإصلاحيات المركزية في أمانة العاصمة ومحافظات عمران، حجة، ذمار، إب، الحديدة.

ذكر تقرير النزول الميداني بأن أغلب الإصلاحيات تكتظ بالسجناء فوق طاقتها الاستيعابية ، خاصة في إصلاحيات الأمانة والحديدة وإب وذمار.

وأوضح التقرير إلى حاجة الإصلاحيات للخدمات الصحية والطبية التي تفتقر لها بشكل كبير، حيث لا يوجد في إصلاحيات الأمانة، عمران، حجة، ذمار، إب، والحديدة أدوية للمرضى من السجناء خاصة من يعانون من أمراض مزمنة ، بالإضافة إلى انعدام النظافة في الإصلاحيات والإيواء من فرش وبطانيات، مما يزيد من انتشار الأمراض الجلدية والأمراض المعدية.

وذكرت لجنة المؤسسة بأنه من خلال تقصي أوضاع السجناء في الإصلاحيات في ظل الأوضاع التي تعيشها البلاد الصعبة يعاني السجناء من تدن كبير في التغذية ، وانعدام مياه الشرب النظيفة.

تأخير عقد الجلسات يضاعف المعاناة

وكيل نيابة إصلاحية أمانة العاصمة . صارم الدين مفضل . أشار إلى أن تأخر فصل القضايا والجلسات في المحاكم ناتج عن كثرتها وقلة عدد أعضاء النيابات وقضاة الحكم مما يؤدي لتراكم القضايا، وان أبرز ما تعانيه نيابة الإصلاحية ما يضاعف مدة بقاء السجين في الإصلاحية.

ولفت إلى أن العون القضائي منعدم تماماً وهو الأمر الذي يجب أن يتم توفيره لحالات كثيرة من السجناء.

وتطرق إلى أن الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة تفتقر إلى السيارات الخاصة بنقل السجناء إلى النيابات والمحاكم لمتابعة سير جلسات القضايا، ولا يتم توفير الحماية الأمنية المرافقة للسجناء بشكل منتظم وكافي.

ونوّه وكيل نيابة الاصلاحية المركزية بأمانة العاصمة إلى أن هيئة التفتيش القضائي تمارس مهامها في النزول الميداني إلى الإصلاحيات ومراكز الحجز الاحتياطي، ويعمل رؤساء النيابات على دراسة ومتابعة حالات السجناء والإفراج عن من يستحق منهم، ممن قضوا ثلاثة ارباع المدة في القضايا الجسيمة ونصف المدة في القضايا غير الجسيمة مع شهادة حسن سيرة وسلوك.

إصلاحية أمانة العاصمة

- الطاقة الاستيعابية للسجن ١٣٠٠ سجين.
- عدد السجناء بشكل عام ٢٠٠٠ سجين.
- عدد السجناء المعسرين ٢٩٣ سجيناً.
- عدد السجينات ٦٢ سجينة.
- الأطفال المرافقون لأمهاتهم في قسم السجينات ١٨ طفلاً.
- السجناء الأحداث ٦٤ حدثاً.
- ٩٤ سجيناً مصابون بحالات مرضية نفسية مزمنة.
- ٧٩ حالة مرضية مزمنة مصابة بأمراض ضغط الدم والسكر والقلب.

إصلاحية الحديدة يوم فيها كأيام في غيرها

مدير عام الإصلاحية المركزية في محافظة الحديدة السابق - العقيد / حسين قطيبي - تحدث للمجلة عن ازدحام السجن العام (سجن الرجال) الذي يكتظ بـ ١٣٦٢ سجين ، في حين تبلغ الطاقة الاستيعابية ٣٥٠ سجين فقط.

وتابع قائلاً: السجناء ينامون في الممرات بين العنابر والساحة، والعنابر (غرف النوم) مزدحمة ولا تتواجد أسرّة في بعض العنابر، والسجن غير نظيف على الإطلاق ويعد بيئة لانتشار الأمراض الجلدية.

وأعتبر مدير عام الإصلاحية مكوث سجين يوم في الإصلاحية كأيام في بقية السجون ، فعند ارتفاع درجات الحرارة تكوى جلود السجناء وتنتفخ وتتقيح، والأرضيات متسخة جداً ولا يوجد أي تنظيف لها والرائحة كريهة تفوح من العنابر، والفراشات رثة و الكنابل (البطانيات) تحتاج إلى التغيير فقد عفى عليها الزمن ، ولا توجد ملابس خاصة بالنزلاء، ووضع السجناء يرثى له ويتطلب تدخلاً عاجل.

إصلاحية رداع وضع كارثي

في تقرير النزول الميداني للفريق الحقوقي التابع لمؤسسة السجين الوطنية للإصلاحية المركزية بمدينة رداع في محافظة البيضاء أشار التقرير إلى الوضع الإنساني والصحي للسجناء البالغ عددهم ٣٥٠ سجيناً كارثي ، بسبب انعدام أهم الخدمات الأساسية مثل الغذاء والصحة والنظافة والخدمات الطبية.

ولفت التقرير إلى عدم وجود متطلبات النظافة العامة في السجن ما يهدد بوجود بيئة نشطة لأي وباء ، كوباء الكوليرا وغيره من الأوبئة ، ولا يوجد أماكن لتصريف المياه .. موضحاً بأن الوضع الحالي لإصلاحية رداع يعتبر السجن الرئيسي والمركزي لمحافظة البيضاء ، بعد خروج الإصلاحية المركزية في محافظة البيضاء عن الخدمة.

وبيّن التقرير بأن السجناء الأحداث في إصلاحية رداع يعيشون مع السجناء الكبار، وهذا في حد ذاته يعد خطراً كبيراً عليهم ، وكذلك السجناء الذين يعانون من أمراض نفسية مزمنة ، وبذلك يعاني السجناء من ازدحام شديد في السجن.

وتطرق تقرير مؤسسة السجين الوطنية إلى عدم وجود عيادة طبية أو حتى طبيب في الإصلاحية ، كما لا توجد أدوية أو إسعافات أولية في السجن.

إصلاحية عمران

- الطاقة الاستيعابية للسجن ٣٠٠ سجين.
- عدد السجناء ٤٦٣ سجيناً.
- السجينات ١٧سجينة وأثنين أطفال مرافقين لأمهاتهم.
- أحداث ٢٤ سجين حدث.
- عدد السجناء المعسرين ١٤ سجيناً.
- الجانب التعليمي : توجد مدرسة أساسية وثانوية لكنها لا تعمل بسبب تعرضها للقصف من قبل تحالف العدوان على اليمن ، وجميع الطلاب موقوفون عن الدراسة.
- أمراض الحالات النفسية المزمنة عدد ٥٠ سجين.
- حالات مرضية مزمنة .. سجين واحد.

إصلاحية حجة

- الطاقة الاستيعابية ٢٥٠ سجيناً.
- العدد الفعلي ٦٤٢ سجيناً.
- عدد السجينات ٢٨ سجينة و ٥ الأطفال مرافقين لأمهاتهم.
- عدد السجناء الأحداث ١٩ يسكنون في غرفة واحدة.
- انتشار المرض في الإصلاحية بنسبة ٥٠ ٪.
- ٢٠ حالة مرضية مصابة بمرض السكر ، ١٩ سجيناً مصاب بحالات نفسية مزمنة.
- ١٨ سجيناً يتابع المستشفيات بصورة مستمرة.

إصلاحية الحديدة

- عدد السجناء بشكل عام ١٦٠٠ .
- الطاقة الاستيعابية للسجن ١٠٠٠ .
- عدد السجناء المعسرين ١٠٦ سجين.
- عدد السجينات ٣٥ سجينه ١٣ طفل مرافقين لأمهاتهم في قسم السجينات.
- عدد نزلاء المصحة النفسية ٢٣ سجيناً.
- السجناء الأحداث ١٥ (في السجن الاحتياطي في المحافظة).
- ٢١ حالة مرضية مزمنة مصابة بأمراض ضغط الدم والسكر والقلب.
- أمراض الحالات النفسية المزمنة ٢٤ سجين.
- انتشار الأمراض الجلدية بين أوساط السجناء بشكل عام ، بسبب الازدحام وشدة الحرارة في المحافظة.

إصلاحية ذمار

- الطاقة الاستيعابية ٣٠٠ سجين.
- عدد السجناء ٩٤٤ سجيناً.
- عدد السجينات ١١ سجينة و ٤ أطفال مرافقين لأمهاتهم.
- عدد السجناء الأحداث ٢١ حدث.
- عدد الحالات المصابة بأمراض ضغط الدم والسكر والقلب ٣٠ حالة، و٤٨ مصابون بحالات نفسية مزمنة.

إصلاحية رداع

- الطاقة الاستيعابية ٣٠٠ سجين.
- عدد السجناء ٣٥٠ سجيناً.
- عدد السجناء الأحداث ١١ .. لم يتم عزلهم عن بقية السجناء الكبار.
- عدد السجينات ١ .
- عدد السجناء المصابين بأمراض نفسية مزمنة ٢٦ سجيناً ، لم يتم عزلهم عن بقية السجناء.
- عدد السجناء على ذمة الحقوق الخاصة ٢٩ سجيناً.

إصلاحية إب

- الطاقة الاستيعابية ٥٠٠ سجين.
- عدد السجناء ١٤٩٠ سجيناً.
- ٨٠ سجيناً يعانون من حالات مرضية مصابة بمرض ضغط الدم والسكر والقلب، ٥٠ حالة مصابة بأمراض نفسية مزمنة.
- عدد السجينات ٢٨ سجينة عدد الأطفال المرافقين لأمهاتهم ٥ أطفال.
- عدد السجناء الأحداث ٢٦ سجين حدث.

كتب/ عادل بشر

مأساة سجين فقد نظره خلف القضبان

حاول إنقاذ شقيقته من «السرطان» فقادته الأقدار إلى السجن

لم يكن (خ.أ) يعلم أن مبلغ ٨٠٠ ألف ريال، ستكون سبباً في فقدانه نظره إلى الأبد، بعد أن كان صحيح النظر والجسم، ينحدر (خ.أ) من أسرة بسيطة الحال تنتمي إلى محافظة تعز، وبدأت مأساته بالنزوح من محافظة تعز، مع أسرته المكونة من أم وأختين ، إلى محافظة إب، مثل الكثير من الأسر التي دفعتها الحرب للنزوح إلى خارج تعز ، ليبدأ (خ.أ) فصلاً جديداً من المعاناة جراء النزوح، والوضع المعيشي الصعب لأسرته.

ورغم ذلك فإن بصيصاً من الأمل كان يلمع في قلبه بأن الحياة ستتحسن إلى الأفضل، وسيجد عملاً يعيل من خلاله أفراد أسرته، إلا أن الأقدار شاءت غير ذلك وأظلمت الدنيا أكثر في وجهه بإصابة شقيقته بمرض السرطان.

كادت الأرض تنشق وتبتلع هذا الشاب بمجرد سماعه خبر مرض شقيقته ، فالسرطان ليس بالمرض الذي يمكن أن تستقبله برضىً وطمأنينة ، وتعهد لنفسه بأن يعمل المستحيل من أجل علاج شقيقته وإنقاذها من هذا الفيروس القاتل ، غير أنه تعثر مع أول خطوه له في سلم هذه المأساة ، فعجز عن شراء علبة علاج لا يتجاوز سعرها ألف وخمسمائة ريال فقط.

> في أحد الأيام زار مندوب مؤسسة السجين الوطنية بمحافظة إب السجن، وعلم بقصة السجين (خ.أ) والتقاه، ثم عرض حالته على قيادة المؤسسة بالعاصمة صنعاء، كما عمل على عرض حالته في القنوات الفضائية، ليتفاعل فاعلوا الخير معه ويتكفلوا بدفع المبلغ الذي عليه، ليتم بعد ذلك الإفراج عنه

توجه (خ، أ) إلى أحد التجار طالباً منه أن يقرضه هذا المبلغ وسيعطيه بطاقته الشخصية كرهن ، إلا أن التاجر رفض وتكرر ذلك مع تجار آخرين ، ومع ذلك لم ييأس وواصل محاولاته حتى وجد أحد تجار السيارات ، وأقرضه مبلغ الـ(١٥٠٠ ريال) ، وحين علم هذا التاجر بحالته طلب منه أن يزوره إلى منزله، فرحب به، وتمت الزيارة وفوجئ التاجر بأن البيت خال من أي شيء، فرق قلبه أكثر وقدم لهذا الرجل سيارة أجرة ليعمل عليها.

فرح (خ.أ) كثيراً وشعر بأن الحظ عاد للابتسام في وجهه بعد أن كانت الابتسامة قد غابت كلياً عن حياته ، وبدأ بالعمل على السيارة وتوفير أبسط متطلبات أسرته ، ثم دارت الأيام ، وفي كل يوم يمر كان مرض السرطان يغرس أنيابه أكثر في جسد وروح شقيقته ، حتى تضاعفت حالتها بشكل كبير ، ليضطر شقيقها لنقلها إلى العاصمة صنعاء لاستكمال العلاج ، على أمل التخفيف من ألمها ، وحاول العمل على السيارة لتغطية نفقات العلاج ، إلا أنه عجز عن ذلك ، فما تجود به السيارة لا يكفي حتى للمصاريف اليومية، فكيف بتكاليف العلاج الباهضة.

أغلقت الدنيا أبوابها مجدداً في وجه خ.أ) ولم يعرف ماذا يفعل وكأن المصائب لم تجد أحداً غيره لتُلقي بثقلها عليه، فليس لديه ممتلكات يبيعها ولا أقارب أثرياء يستعين بهم ولا أصدقاء يلجأ إليهم ، كلما تحول ضوء النهار إلى ظلام دامس.

فكر (خ.أ) مرات ومرات حتى كاد عقله يشق رأسه ويطير عالياً، ولم يجد غير طريق واحد لعلاج شقيقته وهو بيع السيارة التي يعمل عليها والتي هي ملكٌ لشخص آخر «تاجر السيارات» ووضعته هذه الفكرة بين نارين «علاج شقيقته مقابل فقدان مصدر رزقه الوحيد، أو الحفاظ على مصدر الرزق والسماح للسرطان بالقضاء على أخته»، ففضل بيع السيارة على أن يشاهد شقيقته تموت كل يوم، وأذن له صاحب السيارة بذلك، فباعها وأنفق المبلغ على علاج شقيقته.

بعد ذلك عاد (خ.أ) إلى محافظة إب، وطلب منه مالك السيارة أن يكتب له سنداً بمبلغ ثمانمائة ألف ريال هي قيمة السيارة، وتم تعميد السند من قبل النيابة، ثم دارت عجلة الأيام وجاء صاحب السيارة يطلب مبلغ الـ(٨٠٠ الف ريال) ولكن (خ.أ) لم يستطع تسديد أي شيء منها، فلا يوجد في منزله حتى قوت يومه، فكيف بهذا المبلغ الكبير، وأصر صاحب السيارة على تقديمه للقضاء ليتم حبسه في إصلاحية السجن المركزي على ذمة الحق الخاص الذي عليه.

بمجرد أن دلفت قدماه بوابة السجن، انفتح لهذا الشاب وأسرته باب جديد لفصل آخر من المأساة والمعاناة، فلم تمض سوى فترة وجيزة على سجنه، حتى تعرضت أسرته للطرد من المنزل الذي كانت تستأجره في محافظة إب، بسبب عجزهم عن دفع الإيجار، وقام الطيبون من جيرانهم بجمع مبلغ مالي، تمكنت أسرته من خلاله العودة إلى قريتهم في محافظة تعز.

هرعت الأنباء السيئة مسرعة إلى خلف أسوار السجن ، وعلم (خ.أ) بما حل بأسرته " أمه وشقيقتيه " ، فكانت الدموع هي ملاذه الأخير ، والقرآن هو سنده الوحيد ، كلما امتلأت العينان تنفجر، حتى ظن بقية السجناء أن دموعه تتبع من نهر غزير لا يتوقف ، واستمر على هذه الحال حتى فقد بصره.

> بمجرد أن دلفت قدماه بوابة السجن، انفتح لهذا الشاب وأسرته باب جديد لفصل آخر من المأساة والمعاناة، فلم تمض سوى فترة وجيزة على سجنه، حتى تعرضت أسرته للطرد من المنزل الذي تستأجره في محافظة إب، بسبب عجزهم عن دفع الإيجار، وقام الطيبون من جيرانهم بجمع مبلغ مالي، تمكنت أسرته من خلاله العودة إلى قريتهم في محافظة تعز

كان (خ.أ) حافظاً للقرآن الكريم كاملاً، وفي شهر رمضان يؤم السجناء خلال صلاة التراويح، وختم القرآن ليلة ٢٧ رمضان، وبعدها فقد بصره تماماً.

أغمضت العينان عن النظر ولكن نهر الدموع لم يتوقف، وكل من يزوره يجده على هذه الحال، حزن بحجم السماوات السبع ، وبركان ألم يثور في الصدر دون توقف.

في أحد الأيام زار مندوب مؤسسة السجين الوطنية بمحافظة إب السجن، وعلم بقصة السجين (خ.أ) والتقاه ، ثم عرض حالته على قيادة المؤسسة بالعاصمة صنعاء ، كما عمل على عرض حالته في القنوات الفضائية ، ليتفاعل فاعلوا الخير معه ويتكفلوا بدفع المبلغ الذي عليه ، ليتم بعد ذلك الإفراج عنه.

غادر (خ.أ) السجن ولكن ليس كما دخله ، أشياء كثيرة فقدها أغلاها نعمة البصر، ووسط هذه الظلمة التي تحيط به ، كان هناك بصيص أمل ، وخيط نور تسلل إلى روحه ، لن يغيب عنه ما تبقى من حياته ، تمثل ذلك بالجهد الذي بذلته قيادة مؤسسة السجين لإخراجه من السجن.

حكاية رجل أعمال سُجن على ذمة 230 مليوناً

بعد 10 سنوات سجن مؤسسة السجين نجحت في الإفراج عنه

١٠ أعوام أمضاها أحد رجال الأعمال خلف القضبان ، بعد أن جارت عليه الدنيا معلنة إفلاسه ليتم الزج به في السجن على ذمة ديون فاقت الـ (٢٠٠ مليون ريال) ، حتى تمكنت مؤسسة السجين الوطنية من الإفراج عنه بعد تقديم العون القضائي له.

تفاصيل مأساة هذا الرجل تحكيها الأسطر التالية:

منذ كان (خ.و) طفلاً وهو يطمح بأن يصبح من أكبر رجال المال والأعمال في البلد ، وعمل من أجل تحقيق هذا الحلم ، وتمكن من الوصول إلى مبتغاه بعد سنوات من الجهد والتعب والعمل المتواصل ، حتى أصبح أحد المستثمرين ورجال الأعمال ، ومع كل نجاح يحققه يطمح بالتقدم أكثر وتوسيع أعماله واضعاً نصب عينيه هدفاً واحداً ، وهو أن يصير من أبرز كبار المستثمرين في بلادنا ، معتقداً بأن الحياة ستستمر في العطاء ، فما بذله من جهد وتعب على مدى سنوات ، كفيل بأن يُعبد له الطريق إلى أعلى القمة ، ويساهم في ذلك علاقاته الواسعة مع الكثير من التجار والمستثمرين.

لم يتوقع هذا المستثمر أن الأيام ستدير ظهرها له في غمضة عين ، وستتوقف عجلة طموحه في منحدر يصعب تجاوزه.

ففي مرحلة ما وجد (خ.و) نفسه مفلساً من كل شيء ، استثماراته توقفت وعليه مبالغ مالية كبيرة قدرها ٢٣٠ مليون ريال ، لم يتمكن من الإيفاء بها لأصحابها ، فوجد نفسه خلف قضبان السجن ، يواجه ٣١ قضية حقوق خاصة.

حين دخل (خ.و) السجن دارت عيناه تستطلع الأسوار المرتفعة والأسلاك الشائكة وعنابر السجناء والأبواب الحديدية ، فانهارت كل آماله بأنه قد يتمكن من المغادرة ، والعودة إلى حياته وتجارته السابقة ، خصوصاً وأنه مطالب بدفع ٢٣٠ مليون ، وهو لا يملك منها ريالاً واحداً ، فحاول إقناع نفسه بأن ما تبقى من حياته سيمضيه خلف هذه الأسوار والقضبان ، ولن يتمكن أحد من إخراجه ، إلا في حال حصلت معجزة ربانية ، وهذه تعتبر ضرباً من الخيال ، فزمن المعجزات ولى مع الأنبياء.

كل شيء انهار فجأة ، تعب السنوات الماضية ، الطموح ، الأحلام ، المستقبل الواعد لأسرته ، الاستثمارات العملاقة التي لا تكاد تفارق تفكيره ، كل هذا اختفى خلال لحظة ، كناطحة سحاب انشقت الأرض وابتلعتها ، فأصبحت أثراً بعد عين.

أمضى (خ.و) ١٠ سنوات في الإصلاحية المركزية بالعاصمة صنعاء ، حتى فقدت عيناه الأمل تماماً في أنها قد تتمتع ذات يوم برؤية العالم خارج الأسوار العملاقة والقضبان الحديدية ، واعتبر نفسه في عداد من انتهت حياتهم العملية ، وما تبقى من الأيام ليست سوى تحصيل حاصل حتى يأخذ الله أمانته ، وسط هذه الكربة كان القدر يرسم مساراً آخر لم يخطر على بال السجين (خ.و) وتحققت المعجزة عبر مؤسسة السجين الوطنية ، التي عملت ومن خلال برنامج العون القضائي الذي تتبناه ، على دراسة قضيته والبحث عن حلول لفك إعساره وإخراجه من السجن، فتم تكليف أحد محامي العون القضائي في المؤسسة وبإشراف مباشر من نائب رئيس مجلس الأمناء في مؤسسة السجين الوطنية الأستاذ / محمد محمد صلاح . للتواصل مع أصحاب الحقوق وجمعهم والتفاوض معهم، واقناعهم بالتنازل عن الحقوق الخاصة التي على السجين (ج.و) ودفع بعض منها، حيث ثبت إعساره وإفلاسه وعدم تملكه لأي أموال.

> **كل شيء انهار فجأة ، تعب السنوات الماضية، الطموح ، الأحلام ، المستقبل الواعد لأسرته، الاستثمارات العملاقة التي لا تكاد تفارق تفكيره، كل هذا اختفى خلال لحظة ، كناطحة سحاب انشقت الأرض وابتلعتها ، فأصبحت أثراً بعد عين**

الأستاذ / محمد محمد صلاح قال : «لم يكن إقناع أصحاب الحقوق بالأمر السهل أو البسيط وبذل جهود كبيرة لإقناعهم بأن السجين لا يمتلك أي شيء ، ومكوثه في السجن لن يفيد أحد ، والتنازل عن الأموال التي عليه تحل مشكلة فرد يعيل أسرة وقعت ضحية الإفلاس الغير متوقع ، ومكوثه في السجن بعد عشر سنوات خلف القضبان لا جدوى منه».

وأضاف «حاولنا مراراً وتكراراً إقناع أصحاب الحقوق فقد كان على السجين المفرج عنه ٣١ قضية، كلها حقوق خاصة حكم عليه بالسجن بعد مقاضاته في المحاكم ، وكان من الصعب جدا تنازل أصحاب الحقوق إلا أن الجهود اجتمعت بعد تعاون قيادة وكوادر مؤسسة السجين الوطنية ، وتم إقناعهم للتنازل عن الحقوق ودفع بعض منها ".

نجحت جهود مؤسسة السجين الوطنية ، في إنهاء مأساة السجين (خ.و) وتم الإفراج عنه ، ومغادرته السجن بعد أن كان قد فقد أي أمل في تخطي بوابة الإصلاحية إلى العالم الخارجي.

السجينات والمجتمع

الأطفال المرافقون لأمهاتهم في السجون.. براءة ينبذها المجتمع ولا ذنب لها

تعاني السجينات في الإصلاحيات المركزية من الرفض المجتمعي، بدءاً بالأسرة عند دخول المرأة للسجن على أي قضية حيث تصبح منبوذة وتكون في طي النسيان ، ما يترك أثراً كبيراً على حياة السجينات حيث تنعدم الاحتياجات الضرورية لهن.

مؤسسة السجين الوطنية ـ ومن منطلق المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها ـ عملت مسحاً ميدانياً لست إصلاحيات في أمانة العاصمة ، ومحافظات (الحديدة ، حجة ، عمران ، ذمار، إب) لمعرفة احتياجات السجينات والعمل على توفيرها ، حيث تبين للمؤسسة بأن السجينات في طي النسيان بعد دخولهن إلى السجن على ذمة أي قضية، نظرة المجتمع للسجينات تزيد من حجم معاناتهن

إحدى السجينات في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة تحدثت أنه بعد دخولها السجن انقطع التواصل مع أسرتها ، حيث لم يأتِ أحد من أسرتها للسؤال عنها أو لزيارتها.

من جانبها قالت مسؤولة المرأة والطفل في مؤسسة السجين الوطنية ـ المحامية / تيسير الجعدبي. بأن بعض السجينات في السجون تعاني من عدم تواصل أسرهن معهن نظراً لنظرة المجتمع السلبية للسجينة ، حيث يرى أنها خلّفت لأسرتها العار والفضيحة ، ما يجعل أسرة السجينة في وضع سيئ أمام المجتمع يحتم على الأسرة ترك ابنتهم في السجن دون زيارتها.

وأشارت الجعدبي إلى أن كثير من السجينات عند خروجهن من السجن ترفض الأسرة عودتها إليهم، الأمر الذي يحتّم على مؤسسة السجين الوطنية التنسيق مع عدة دور للإيواء لاستيعاب السجينات بعد خروجهن من السجون.

مشرفة في قسم السجينات في إحدى الإصلاحيات أكدت انقطاع أسر السجينات عن الزيارة لاعتبارات كثيرة ، منها أن الفتاة التي دخلت السجن جلبت لأسرتها وصمة العار ، وهذا ما يعده المجتمع عيباً كبيراً في الأسرة التي لحقت بها هذه الوصمة ، ما يدفع الأسرة إلى التبرئة من ابنتهم وعدم متابعة قضيتها ، بل نسيانها واعتبارها كالميتة.

طفولة تعيش الحرمان

يرافق كثيراً من السجينات أطفال لهن حيث بلغ الأطفال في قسم السجينات في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة ١٨ طفلاً ، أصغرهم بعمر شهرين وأكبرهم ١١ سنة.

ولزاماً على السجينة أن يرافقها طفلها منذ طفولته حتى يبلغ سن الرشد ، حيث لا يجد مأوى أو من يعوله ويهتم به سوى أمه ، وإن كان له أسرة أو أب أو غير ذلك لن يجد الطفل سوى أمه ، وبذلك ينشأ الطفل ويكبر دون أن يعلم أنه في السجن ليقضي الطفل سنوات من عمره وراء القضبان محروماً من الحرية ومن حقه في اللعب والتعليم ، دون أن يدرك ذلك.

توفير احتياجات السجينات وأطفالهن.. جهود بحاجة إلى دعم

وحسب استقصاء مؤسسة السجين الوطنية في أقسام السجينات بعدد من الإصلاحيات المركزية في المحافظات ، كانت احتياجات السجينات تتمثل في توفير الملابس الشتوية ، والغذاء الذي تعاني فيه السجينات وأطفالهن من نقص حاد.

السجينة (أ. س) في إصلاحية الأمانة تحدثت إلينا عن الوجبات الغذائية المقدمة للسجينات، حيث قالت : يتم توفير «**الفول والكدم**» في وجبتي العشاء والإفطار، ووجبة الغداء تقتصر على «**الرز والبطاط**»، وهو ما يعد نقصاً في تنوّع الوجبات الأساسية.

وطالبت بتنويع الغذاء للسجينات الحوامل والمرضعات مع أطفالهن لضرورة ذلك.

ونظراً لهذا الوضع المتردي ونقص الاحتياجات الغذائية والملابس وأدوات النظافة الشخصية تعمل مؤسسة السجين الوطنية على توفير احتياجات السجينات وأطفالهن ، في الإصلاحيات المركزية في المحافظات من أطعمة وأدوات نظافة شخصية وحليب ، ومستلزمات أخرى كالحفاظات وملابس الأطفال.

وأشار مدير عام مؤسسة السجين الوطنية الأستاذ/ فضل عبيد . إلى أن المؤسسة توزع احتياجات السجينات في إصلاحيات (أمانة العاصمة، الحديدة، عمران ، حجة، ذمار ، إب) كون السجينات مغيبات عن محيطهن الاجتماعي تماماً، حيث لا يجدن من يزورهن من أسرهن إلى السجن.

ونوه بأن المؤسسة تعمل على تبني قضايا السجينات العادلة وفق معايير المؤسسة، وترسل محامين ومحاميات لدراسة قضاياهن ، والعمل على إخراج السجينات المعسرات بعد دفع الحقوق الخاصة التي عليهن.

الرعاية اللاحقة مسؤولية من؟

مشكلة أخرى تؤرق السجينة في حال خروجها من السجن .. فإن قدر لها أن ترى النور فإن المجتمع ينتظرها بنظرته القاصرة التي يرى بأن السجينة وصمة عار على نفسها وأسرتها ، وهو ما يفقدها أملها بالحصول على الرعاية والاندماج من جديد في المجتمع المحيط.

لذا سعت مؤسسة السجين الوطنية جاهدةً في توفير الرعاية اللاحقة للسجينات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر قدمت المؤسسة لسجينة أفرجت عنها ماكينة خياطة وتطريز ، لتتمكن من إعالة نفسها وتسديد ما تبقى عليها من ديون ، ضمن توجه المؤسسة للرعاية اللاحقة.

وعبرت السجينة (ن.م) عن امتنانها لمؤسسة السجين الوطنية ، لتكفلها بتوفير ماكينة الخياطة التي تساعدها على توفير لقمة العيش ودفع ما عليها من ديون .. مشيرةً إلى أنه بعد خروجها من السجن واجهت مشكلة العمل لدفع ما عليها من التزامات إلا أن مؤسسة السجين أكملت الجميل بعد أن دفعت الضمانة لخروجها وساعدتها بميكنة الخياطة.

وأوضح الأستاذ / فضل عبيد بأن المؤسسة تعمل على الرعاية اللاحقة للسجينات وفق الإمكانيات المتاحة ، لتحفيز السجينة على العمل ومراعاة لظروفها بعد خروجها من السجن ، حيث تكون نظرة المجتمع إليها سلبية.

وأشار إلى أن الأطفال المرافقين لأمهاتهم في السجون يحرمون من حق التعليم والعيش بحرية ، لافتاً إلى أن الأطفال ليس لهم أي ذنب سوى أن أمهاتهم في السجن على قضايا محكومة عليهن ، ورفض الأسرة لإعالة هؤلاء الأطفال ، وهذا الحكم من قبل المجتمع والأسر خاطئ وينقصه الوع ي.

السجينات وأطفالهن في أرقام

- **أمانة العاصمة** ٦٢ سجينة و ١٨ طفلاً مرافقين لأمهاتهم.
- **الحديدة** ٣٥ سجينة و١٣ طفلاً مرافقين لأمهاتهم.
- **حجة** ٢٨ سجينة و٥ أطفال مرافقين لأمهاتهم.
- **عمران** ١٧ سجينة ٢ أطفال مرافقين لأمهاتهم.
- **ذمار** ١١ سجينة و٤ أطفال مرافقين لأمهاتهم.

ولفت الى أن المؤسسة عملت على التنسيق مع بعض دور الإيواء في أمانة العاصمة لاستيعاب سجينات افرجت عنهن المؤسسة بعد دفع الحقوق التي عليهن او عمل ضمانات.

مدير عام الإصلاحية المركزية بمحافظة عمران. العقيد / حزام البناء. أشار إلى أن إدارة الإصلاحية تعمل على إيجاد حل للسجينة عند انقضاء مدتها وخروجها من السجن ، في إطار الرعاية اللاحقة التي تكون من مهام الإصلاحية.

وبيّن بأن إدارة الإصلاحية عملت على تزويج ٦ نساء سجينات بعد خروجهن من السجن ، لتكون السجينة في مأمن بعد خروجها حيث في الغالب لا تقبلها أسرتها.

نصوص قانونية في طي النسيان

في إطار القانون اليمني للأطفال المرافقين لأمهاتهم في السجون ذكر عبد الرحمن الزبيب. الاستشاري في وزارة حقوق الإنسان. بأن احتجاز المرأة لا يفقدها حقوقها القانونية ، ومنها حقها في الأمومة ورؤيتها أطفالها ورعايتهم.

وأوضح بأنه بعد الاطلاع على المنظومة القانونية الوطنية لم نجد نصوصاً قانونية واضحة تنظم بقاء الأطفال مع الأم السجينة ، سوى مادتين (٢٨ – ٢٩) من قانون تنظيم السجون حيث نصت المادة (٢٨) على التالي : عند وضع المرأة المسجونة طفلاً في السجن فلا يجوز ذكر ذلك في سجلات البلاد الرسمية ، ولا يجوز إبقاء المولود في السجن مع والدته بعد بلوغه سنتين من العمر ويسلم لوالده أو أحد أقاربه ، إلا إذا قرر الطبيب المختص أن حالة الطفل لا تسمح بذلك.

وبين الاستشاري في وزارة حقوق الإنسان بأن المادة (٢٩) تنص بأنه : إذا لم يكن للمولود في السجن والد أو أقارب مأمونين وجب تسليمه للسلطة المسؤولة عن دور الرعاية ، بواسطة المحافظ الذي يقع السجين في دائرة اختصاصه ، ويجوز بقاء الطفل في السجن لأسباب مقنعة بأمر الوزير.

وبالاطلاع على النصوص القانونية المذكورة نجد أنها أوجبت على الدولة تسليم أطفال السجينات إلى أجهزة الدولة المختصة برعاية أبناء السجينات ، في دور رعاية تابعة للدولة.

لكن ما يحصل في الواقع قصور وتنصل الدولة عن دورها، ويبقى أطفال السجينات وراء القضبان ، ذنبهم الوحيد أن أمهاتهم سجينات.

وقال عبد الرحمن الزبيب: قد يطرح البعض أن السجينات ترغب في أن يكون أطفالهن قريبين منهن لرؤيتهم ، ويخشون من خروجهم وصعوبة رؤية أطفالهن من جديد ، ولمعالجة ذلك بالإمكان إنشاء حضانات وروضات أطفال داخل السجون في أماكن جيدة وفي بيئة صحية ملائمه لرعاية أطفال السجينات ، والسماح للسجينات برؤية أطفالهن.

وقد كانت هناك جهود إيجابية لإنشاء حضانة وروضه داخل كل إصلاحية مركزية في المحافظات لرعاية أبناء السجينات لكن لم يتم تفعيل ذلك إلا في الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة ، ويستوجب أن يعم جميع الإصلاحيات ، وأن يتم إنشاء روضات وحضانات خاصة لرعاية أبناء السجينات ، تنفيذاً لنصوص القانون.

ورأى بأن المشكلة الثانية التي يعاني منها أطفال السجينات هو رفض المجتمع لتمكين السجينات من حقهن في رؤية أطفالهن حتى في أوقات العطل والإجازات الأسبوعية والسنوية ، حيث يتم منع أطفال السجينات من زيارتهن ، بالرغم من أنه حق قانوني للطفل وللأم ، ويستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكينهم من حقوقهم القانونية.

في ورشة عمل نظمتها مؤسسة السجين الوطنية بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ورعاية مكتب النائب العام، بعنوان:

قانونية استمرار حبس المحكوم عليه بعد قضاء مدة الحق العام

الوضع الإنساني في السجون ، ومناقشة وإثراء النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالإفراج عن السجين المعسر ، ووضع آلية تنفيذية قانونية مع الجهات المختصة المعنية بتنفيذ نصوص القانون ، وكذا آلية لتسديد ديون المعسرين أثناء قضائهم مدة الحق العام داخل السجون، حتّم كل ذلك على مؤسسة السجين الوطنية تنظيم ورشة عمل مع الجهات المختصة للخروج بحلول ورؤية قانونية موحدة، تسهم في حل مشكلات النزلاء والنزيلات.

وفي الورشة التي نظمتها المؤسسة في منتصف فبراير/٢٠١٧م تحت عنوان «**الموقف الشرعي والقانوني من استمرار حبس المحكوم عليه بعد أن قضى عقوبة الحق العام**» بمشاركة ١٠٠ مشارك ومشاركة، ناقش المشاركون من القضاة ووكلاء وأعضاء النيابات وممثلين عن وزارات العدل، الداخلية، حقوق الإنسان، الصحة العامة ، الشؤون الاجتماعية والعمل، مصلحة السجون ، المنظمات الدولية والمحلية أوراق عمل تناولت أعداد السجناء المعسرين داخل السجون ، ورأي القانون اليمني والدولي والشريعة الإسلامية في قانونية ومشروعية بقاء السجين المعسر، بعد أن قضى مدة عقوبة الحق العام.

نبحث عن التطبيق الأمثل للقانون

النائب العام السابق- عبد العزيز البغدادي - أشار إلى أهمية الورشة لاتصالها بالثورة على الظلم بكل مظاهره ، منوهاً إلى ما يعانيه الوطن من عدوان غاشم يحاول بكل شراسة الحيلولة بين الشعب اليمني وإنجاز ثورته لاستعادة سيادته وكرامته.

وقال البغدادي : «بقاء السجين في السجن بعد انتهاء مدة الحكم عليه بالسجن في قضية جنائية بحجة عدم سداد ما عليه من حق خاص، موضوع مهم يواجه العاملين في منظومة العدالة التي ينبغي أن تتكامل وتتعاون وتتضامن في سبيل غاية نبيلة، وهي حماية مبدأ سيادة القانون».

وأضاف: «إن نيابة النيابة العامة تشعر بالذنب حين نقف أمام بعض الحالات مكتوفي الأيدي عن انفاذ القانون الذي ينص على عدم جواز إبقاء السجين على ذمة حقوق خاصة، وهو شعور يجب التخلص منه من خلال البحث عن التطبيق الأمثل للقانون ، بما يحمل كل جهة مسؤوليتها وبما يعزز الثقافة القانونية في المجتمع، وتمكين المواطنين من استيفاء حقوقهم بالطرق القانونية السليمة، وليس من خلال إبقاء المحكوم عليه في السجن بلا سقف زمني محدد».

وتابع: « لا شك أن قضاة التنفيذ المدني سيباشرون القيام بمسؤولياتهم القانونية في وصول المحكوم لهم بحقوق خاصة إلى حقوقهم ، بالطرق القانونية بعيداً عن التعسف والإهمال».

وأكد النائب العام السابق ضرورة التنسيق والتعاون من أجل معالجة أسباب المشكلة وخلفياتها التي يتداخل فيها القانوني والاجتماعي والاقتصادي، ووضع الحلول بما يضمن تنفيذ القانون وتحقيق العدالة وحماية الحقوق ، لافتاً إلى أن مخرجات الورشة ستسهم في وضع آلية مساعدة للقضاء وأجهزة الضبط بكل هيئاتها ومؤسساتها ، في تطبيق القانون بالشكل الأمثل، الهادف إلى إنهاء ظاهرة تعكس بعض حالات اللامبالاة التي نعاني منها.

مؤسسة السجين الوطنية.. عون المعسرين وانتصار لقضاياهم

من جانبه دعا نائب رئيس مجلس الأمناء بمؤسسة السجين الوطنية- محمد محمد صلاح- كافة الجهات الحكومية والخاصة إلى المشاركة الفاعلة مع المؤسسة ، في ترجمة أهدافها وتبني رسالتها الإنسانية ، الهادفة إلى متابعة قضايا السجناء والانتصار للقضايا العادلة ، وحشد إمكانيات وقدرات أهل الخير ورجال المال والأعمال في سبيل إطلاق السجناء المعسرين.

وأشار صلاح إلى أن الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب اليمني خلال هذه المرحلة أضاف أعباء جديدة على كاهل كافة المواطنين ، وخاصة السجناء المعسرين وعائلاتهم ، وينذر بزيادة مستوى الفقر وتوسع دائرة الجريمة ومضاعفة عواقبهما الوخيمة على المجتمع ، مؤكداً ضرورة تظافر الجهود من أجل تطهير المجتمع من الجريمة ودوافعها وعواقبها.

الورشة .. خطوة للشراكة ووضع حلول قانونية عادلة

ممثل عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الورشة، الأستاذ / عيدي المنيفي. ثمّن دور منظمات المجتمع المدني في تبني قضايا حقوق الإنسان، وسعيها الجاد في ترسيخ ثقافة حقوقية من شأنها إعلاء قيم ومبادئ حقوق الإنسان .. مشيراً إلى أهمية الورشة في اتخاذ إجراءات عملية تجسد مبدأ الشراكة والتكامل بين الجهات المختصة ومنظمات المجتمع المدني لإيجاد حلول قانونية تضمن حماية حقوق السجناء ، خاصة ما يتعلق ببقائهم في السجون بعد انتهاء عقوبة الحق العام .. ولفت إلى التحديات والصعوبات الناتجة عن الأوضاع الحالية التي تمر بها اليمن وانعكاسها على مختلف الشرائح ومنها شريحة السجناء ، موضحاً أن نقص الغذاء والدواء والمياه والمقومات الأساسية للعيش الكريم وغيرها من الخدمات أثرت بشكل كبير ومباشر على السجناء ، فضلاً عن التطويل في إجراءات التقاضي وعدم تنفيذ الأحكام.

وقال المنيفي : «نتطلع في المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى شراكة حقيقية وتعاون جاد مع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان ، وخاصة التي تعمل على حقوق السجناء والسجون بشكل عام ، كما نتطلع إلى الخروج بآلية تنفيذية قانونية بما يضمن تنفيذ روح القانون ونصوصه».

العون القضائي.. قصة نجاح

وفي الورشة تحدث الأستاذ / يحيى علي الحباري أمين عام مؤسسة السجين الوطنية- عن عدة مواضيع أهمها نظرة المجتمع المحيط للسجينة بعد خروجها من السجن ، مؤكداً أن السجينة لا يقبلها أهلها ولا أقاربها ولا حتى جارها ، تخرج إلى سجن آخر ولا تجد من يعولها.

وتحدث الحباري عن ما أسماه فساد القطاع الخاص مستشهداً بالسجين الهندي المسلم «**مانيش**» متزوج يمنية وله طفلان ، حيث سجن بلا ذنب لمدة خمس سنوات – متهم لا يتحدث العربية – كان يعمل في شركة خاصة ، زجت به خلف القضبان بتهمة بلا دليل وحكم عليه بـ٣٨ مليون ريال ، استأنف مانيش الحكم لكنه لم يستطع الحصول على محام .. وعبر مشروع العون القضائي الذي تنفذه مؤسسة السجين الوطنية تم الطعن في القضية ، وبعد عدة جلسات كسبت المؤسسة القضية وصدر الحكم بالبراءة.

مناشداً المعنيين في النيابات والقضاء بالتحري والإنصاف.

تكريم وإشادة لمؤسسة السجين الوطنية

النائب العام السابق، يكرم مؤسسة السجين الوطنية، بـ «درع النيابة العامة»

رئيس المجلس المحلي بأمانة العاصمة يكرم «مؤسسة السجين الوطنية» بـ «درع الأمانة»

في الورشة قدم النائب العام السابق / عبد العزيز البغدادي- درع النيابة العامة لمؤسسة السجين الوطنية، كما كرم أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة / أمين جمعان- نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة السجين / محمد صلاح- والأمين العام للمؤسسة / يحيى الحباري- والمدير التنفيذي / فضل عبيد- وأعضاء مجلس الأمناء بالشهادات تقديراً للدور المجتمعي الذي تقوم به مؤسسة السجين الوطنية ورعايتها واهتمامها بالسجناء وعائلاتهم.

السجناء المعسرون.. معاناة فمن لها ؟!

بدوره استعرض السجين المعسر «وليد الشرماني» معاناة السجناء المنسيين قسراً وظلماً في السجون بعد انتهاء فترة العقوبة المحكوم بها عليهم ، وعدم تمكنهم من دفع الحق الخاص ، لافتاً إلى تدهور الحالة الصحية والنفسية لأغلبية السجناء المعسرين وتشتت أسرهم وانحراف أبنائهم ، في ظل غياب المربي والعائل، فضلاً عن وفاة عدد منهم داخل السجن.

وأكد الشرماني عدم قانونية الاستمرار في سلب حرياتهم مقابل الحق الخاص ، معرباً عن أمله في تفاعل رجال المال والأعمال مع السجناء المعسرين.

لقطة من الريبورتاج المعروض في الورشة قصة سجين معسر مكث في السجن ١٦ عاماً بعد انتهاء الحق العام على ذمة الحق الخاص

السجناء والقانون .. حكاية مؤلمة

وفي الورشة عرضت المؤسسة ريبورتاج «السجناء والقانون»، والذي قدمته المؤسسة في الورشة كورقة عمل خاصة بها، أستعرض فيه معاناة السجناء المعسرين مع استمرار حبسهم بعد انتهاء الحق العام.

وعرض الريبورتاج قصة سجين معسر مكث في السجن ١٦ عاماً بعد انتهاء الحق العام على ذمة الحق الخاص ، وإصابته بأمراض مزمنة وتدهور حالته الصحية وفقدان بصره وآخرها الفشل الكلوي ، وبعد خروجه من السجن جلس مع أسرته يوماً واحداً، ومن ثم نقل إلى غرفة العناية المركزة في المستشفى وتوفى بعد شهر واحد من خروجه.

وتحدث في الريبورتاج وكيل نيابة الإصلاحية المركزية بأمانة العاصمة- القاضي/ عبد الله المهدي- ووكيل مصلحة السجون- العميد/ عبد السلام الضالعي- عن قضية السجناء المعسرين وأهمية تفعيل القانون والتشريعات الخاصة بهم وضرورة وضع معالجات وحلول للإفراج عنهم بعد انتهاء الحق العام.. كما تناول الريبورتاج نصوص القانون والتشريعات الخاصة بالسجين المعسر وإحصائيات عن السجناء المعسرين في الإصلاحيات المركزية في الجمهورية اليمنية.

>>

توصيات الورشة

• تفعيل دور النيابة العامة والخاصة بالتفتيش الدوري للسجون وأماكن الاحتجاز ، للتأكد من عدم احتجاز أي شخص خارج إطار القانون .. ووضع ضوابط بالأحكام الخاصة بالإعسار في القضايا الجنائية.

• تفعيل النصوص القانونية بالإفراج عن السجين كحل لتخفيف العبء عنه.

• وضع آلية للتنفيذ في الحق الخاص بالنسبة للقضايا الجنائية من قبل لجنة مختصة.

• إعادة تنصيب وتفعيل قاضي الإعسار في جميع محافظات الجمهورية للفصل في قضايا الإعسار ، وفقاً لنصوص القانون، وأن تكون لأحكامه أثر لصالح السجين.

• إنشاء صندوق خاص بالسجين ويحدد موارده من المال العام من الزكاة والضرائب والرسوم الأخرى ، والتعاون مع القطاع الخاص بما في ذلك شركات الاتصالات، وتشكيل لجنة من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لإدارة الصندوق.

• تأهيل الورش والمعامل الموجودة في السجون وإعادة تشغيلها، وإنشاء ورش جديدة متنوعة التخصص بالتعاون مع القطاع الخاص وضمان استمرارية عملها، بحيث تستثمر لصالح السجناء المعسرين.

• إدخال موضوع السجين المعسر ضمن الميزانية العامة للدولة إضافة إلى تعزيز دور الدولة في تأهيل السجين وتشغيله خلال فترة العقوبة، وإيجاد فرص عمل للسجين بعد انتهاء فترة العقوبة المحكوم عليه بها ، وتوريد مستحقاته بما يكفل تسديد الديون التي عليه ، إلى جانب منح قروض ميسرة للسجين.

• تفعيل دور الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص لتسويق منتجات السجناء التي ينتجونها داخل السجون ، وبأعلى الأسعار حتى يتم تسديد ما عليهم من ديون.

• دعوة الجهات المختصة إلى تكليف قضاة ونيابة في كل محكمة ونيابة، لتحريك جميع ملفات القضايا التنفيذية في جميع النيابات والمحاكم والجهات الرسمية ذات العلاقة.

• استخدام وسائل لتنفيذ الحقوق الخاصة دون استمرار في حبس المحكوم عليهم ، ومنها تقسيط المبالغ المحكوم بها عليهم من مرتباتهم أو أجورهم المتحصلة بعد الإفراج عنهم.

• تخصيص نسبة ٨٪ من الزكاة والضرائب خاصة بالسجناء والسجون.

• وتفعيل العدالة التصالحية بين أطراف الخصومة القضائية لما يحقق مصالح الطرف المحكوم له والمحكوم عليه من قبل أعضاء التنفيذ وقضاة التنفيذ.

• دعوة الجهات المختصة إلى مباشرة إجراءات تنفيذ الحق المدني فوراً بعد صدور الحكم القضائي النهائي بالمواكبة مع تنفيذ الحق العام ، وعدم الانتظار إلى تنفيذ الحق المدني إلى حين الانتهاء من الحق العام، وعمل آلية واضحة ومشتركة من النيابات ومجلس القضاء.

• قبل اعتماد مدة السجن في الحق العام تعلن النيابة العامة المحكوم له الحضور أمامها ويتم تحرير محضر موقع منه ومن عضو النيابة، ترشده فيه إلى ضرورة تقديم طلب تنفيذ الحكم أمام قاضي التنفيذ والسير وإجراءات التنفيذ المدني ، لأن النيابة العامة ينتهي دورها بعد تنفيذ الحق العام.

• إذا تبين لقاضي التنفيذ أن المنفذ ضده موسر ولكنه مماطل (مطل غني) يجوز للقاضي استخدام الحبس كوسيلة لإجباره على الوفاء، وعلى ألا تزيد مدة الحبس عن شهر بصورة متقطعة كل سنة.

أسماء المشاركين في المجموعات

المجموعة الأولى:

حلقة نقاش الأوضاع الإنسانية في السجون وتقديم مقترحات حلول

م	الاسم	الصفة
١	القاضي/ماجد مجاهد الدربابي	رئيس محكمة جنوب شرق الأمانة
٢	اللواء/عبد الله محمد أحمد الهادي	وكيل مصلحة التأهيل والإصلاح
٣	القاضي/عبد الله محمد زهرة	وكيل نيابة جنوب شرق الأمانة
٤	القاضي/مطهر عبد الله الجمرة	وكيل نيابة همدان
٥	أ/رجاء عبد الله المصعبي	المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
٦	أ/عيدي المنيفي	مسئول حقوق الإنسان المفوضية السامية
٧	القاضي/ محمد عبد الخالق الأمير	عضو التفتيش القضائي (مكتب النائب العام)
٨	عقيد/ عادل رزق البدري	القائم بأعمال الإصلاحية المركزية في أمانة العاصمة
٩	عقيد/ حسين طاهر عبد المغني	مدير الإصلاحية المركزية في محافظة إب
١٠	د/ سميرة يحيى معيض	رئيس جمعية النجاح
١١	نقيب/ أمل علي قائد مدهش	مساعد مدير عام مدرسة الشرطة لشئون الشرطة النسائية
١٢	م/ تونس الأكوع	مؤسسة سناء خلف القضبان
١٣	أ/ يسرى محمد البكري	مسئولة حقوق الإنسان المفوضية السامية
١٤	القاضي/ هيثم عبد الله السنيدار	عضو نيابة شرق الأمانة
١٥	عقيد/ فيصل أبو أصبع	البحث الجنائي
١٦	نقيب / صفاء عبد الله الخروش	رئيس قسم التقارير في مكتب وزير الداخلية
١٧	أ.يحيى علي يحيى مالك	الإصلاحية المركزية في أمانة العاصمة
١٨	ملازم.أ/ عبدالوهاب عبدالله عاطف	مدير الإصلاحية المركزية في أمانة العاصمة
١٩	أ/عبد الرقيب علي محرم	إدارة الصحة والسلامة الوقائية في مؤسسة المياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة
٢٠	أ/حسني حسن اليدومي	نائب مدير العلاقات العامة في مؤسسة المياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة
٢١	أ/سلطان عبد العزيز القفلة	محامي متطوع في مؤسسة السجين الوطنية

المجموعة الثانية

حلقة نقاش لعمل مقترحات تعديل في المواد القانونية المتعلقة بالسجناء المعسرين ، وتقديم مقترحات تسهم في حل مشاكلهم

أسماء المشاركين في المجموعة الثانية

م	الاسم	الصفة
١	أ.عبد الله محمد راجح	نقيب المحامين اليمنيين
٢	أ.علي أحمد العاصمي	عضو مجلس الأمناء - رئيس وحدة منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان في أمانة العاصمة
٣	د/ خالد محمد الكميم	مدير المنظمات الدولية وحقوق الإنسان بوزارة العدل
٤	د. خالد عبد الله الجمرة	مدير عام النيابات
٥	عميد/ عبد السلام علي الضالعي	وكيل مصلحة التأهيل والاصلاح
٦	أ/ عبد القادر سلام الدبعي	وكيل مساعد بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل
٧	د/ محمد راجح نجاد	أستاذ جامعي
٨	أ/ خالد علي العلفي	مدير عام الغرفة التجارية
٩	العلامة/ عبد الله حسن الراعي	مفتي الجامع الكبير
١٠	أ/ صالح راجح أبو حاتم	رئيس نيابة جنوب أمانة العاصمة
١١	القاضي/ علي أحمد حسن الآنسي	رئيس نيابة استئناف محافظة صعدة
١٢	القاضي/عبد الله المهدي	وكيل نيابة الاصلاحية المركزية في أمانة العاصمة
١٣	القاضي/ زيد عبدالله الأكوع	وكيل نيابة شمال الأمانة
١٤	أ/ باسم زيد علي الشامي	مدير إدارة المساعدات القضائية
١٥	أ/ محمد حسين نعمان	رئيس منظمة محامون بلا حدود
١٦	أ/عارف عبدالغني سيف المخلافي	مكتب محامي عام الأموال العامة
١٧	القاضي/محمد علي فرحان الروافي	أحد علماء الجامع الكبير
١٨	أ/علي محمد المتوكل	نائب مدير عام مكتب النائب العام «ممثلا عنه «
١٩	القاضي/صارم الدين مفضل	وكيل نيابة البحث الجنائي
٢٠	أ/نجيب عبده أحمد أمير	مدير الإعلام بمكتب النائب العام
٢١	أ/سامي محمد عيقان	محامي متطوع في مؤسسة السجين الوطنية
٢٢	أ/عبد القوي أحمد راجح	المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
٢٣	القاضي/إبراهيم أبو الرجال	نائب رئيس شعبة السجون في مكتب النائب العام
٢٤	أ/عماد عبد الحكيم عبدالله نجاد	محامي متطوع
٢٥	أ/فؤاد عبده نعمان	محامي متطوع
٢٦	أ/ماهر يحيى المعافى	ممثل منظمة عطاء بلا حدود
٢٧	أ/خالد محمد علي الأكوع	محامي اتحاد نساء اليمن
٢٨	أ/أحمد حسن الطيار	مدير الإعلام بالغرفة التجارية
٢٩	أ/محمد أحمد مكرد الشريف	محامي
٣٠	أ/وديع مجاهد الحكمي	المقرر
٣١	القاضي/ يحيى علي مطهر حميد الدين	عضو نيابة
٣٢	عميد/محمد حزام الرداعي	مكتب رئيس جهاز الامن السياسي

المجموعة الثالثة

حلقة نقاش لتجهيز خطة عمل لإيجاد اليات لقضاء ديون المعسرين وتحريك كافة الجهات في كيفية سداد ديون المعسرين

أسماء المشاركين في المجموعة الثالثة

م	الاسم	الصفة
١	أ/ وفاء رشيد مهيوب	وكيلة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني
٢	أ/ عبده محمد ردمان	عضو مجلس النواب
٣	العقيد/ محمد الماوري	سكرتير نائب وزير الداخلية
٤	د / إسهام عبد الله الإرياني	المدير التنفيذي لمؤسسة اكاديميك للدراسات الاستراتيجية وحقوق الانسان
٥	القاضي/ أكرم يحيى العلفي	رئيس محكمة شمال أمانة العاصمة
٦	القاضي/ عبد اللطيف محمد الشهاري	قاضي في المحكمة الغربية في أمانة العاصمة
٧	القاضي / خالد أحمد شمس الدين	قاضي في المحكمة الغربية في أمانة العاصمة
٨	القاضي/ منصور عبود المليكي	وكيل نيابة غرب في أمانة العاصمة
٩	أ/ علي سعيد الصامت	التفتيش القضائي (مكتب النائب العام)
١٠	القاضي/ ياسر أحمد الزنداني	عضو التنفيذ نيابة غرب أمانة العاصمة
١١	د. إلهام عبد الغني مطهر	نائبة مديرة سيدات الاعمال باتحاد الغرف التجارية
١٢	القاضي/راوح عبد الله الفضلي	وكيل نيابة جنوب غرب أمانة العاصمة
١٣	أ/ أمين علي الباروت	محامي
١٤	عقيد/ محمد عبد الرب طالب	مدير الشئون الداخلية بمصلحة التأهيل والاصلاح
١٥	عميد/ سعاد القعطبي	مدير عام المرأة والطفل في وزارة الداخلية
١٦	أ/ مأمون محمد أبو خاطر	ناشط حقوقي
١٧	أ/ محمد محمد المسوري	محامي
١٨	القاضي/ رشيد عبد لله المحصن	رئيس نيابة استئناف في شمال أمانة العاصمة
١٩	أ/ لبنى اليوسفي	هيئة التنسيق لرعاية حقوق الطفل
٢٠	نقيب / هيفاء حسين المطري	وزارة الداخلية
٢١	ملازم / ياسمين نبيل الريمي	وزارة الداخلية
٢٢	أ/ مريم سالم المنهالي	محامية
٢٣	أ/ لبنى اليوسفي	هيئة التنسيق لرعاية حقوق الطفل
٢٤	أ/ عبد الله عيسى الرعيني	المقرر

شـهـادات

القاضي / عصام السماوي- رئيس المحكمة العليا

نشكر مؤسسة السجين الوطنية، منذ إنشائها وإلى اليوم قامت بمساعدة الكثير والإفراج عن الكثير من السجناء، وأقامت الكثير من الندوات ، وهذه الندوة التي أقيمت ليست للاستعراض الإعلامي ولكنها لتسليط الضوء على حال السجين وحال السجون ، والذي ينبغي أن تعود بالأثر الإيجابي والطيب على السجناء وعلى السجون.

لويزا ماكرينج - ممثلة منظمة أطباء بلا حدود

أشيد بالأعمال الإنسانية التي تقدمها مؤسسة السجين الوطنية لمساعدة السجناء والسجينات (الفئة المستضعفة)، وآمل استمرار أعمالها الخيرية والمجتمعية، وسنعمل على بناء شراكة مع مؤسسة السجين الوطنية في المجال الطبي.

د / نفيسة حمود الجائفي - الأمين العام السابق

في المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

سعدت اليوم كثيراً لزيارتي مؤسسة السجين الوطنية واطلعت على إنجازاتهم الملموسة في تأهيل السجون والأحداث ، وهي امتداد لدعم الشيخ / يحيى الحباري منذ زمن طويل في جميع السجون ودعم المحبوسين لإخراجهم من السجن.

وبهرني أنهم فتحوا برنامج الإغاثة الوطني الذي قام بدعم سخي لجميع المحتاجين والنازحين في عدة محافظات.

وآمل أن نبدأ مع المؤسسة بشراكة محلية في الدعم المجتمعي ، وكذلك تنمية وتأهيل سجون الأحداث والنساء ، وكذلك بدعم مؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

معالي النائب العام السابق أ.عبد العزيز البغدادي

تعبيرا عن امتنان النيابة العامة اتقدم لمؤسسة السجين الوطنية بالتقدير والشكر والعرفان وأقدم لمؤسسي المؤسسة والمؤسسة نفسها درع النيابة العامة لدورها الكبير في تبني قضايا السجناء المعرسين واقامة ورشة عمل خاصة بحبس المحكوم عليه على ذمة الحق الخاص بعد انتهاء الحق العام.

خالد حسين - مجموعة الهلال للتجارة والتسويق

أثمن بقدر عال .. التبرع والدعم الإنساني التي تقدمه مؤسسة السجين الوطنية ، التي تقوم بإطلاق السجناء ومساعدتهم ، وأتمنى أن يبارك الله لكم في هذه الأعمال .. مع أفضل الأمنيات.

وزير حقوق الإنسان - عليا الشعبي

مؤسسة السجين الوطنية جديرة بالعمل الإنساني كمنظمة مجتمع مدني متخصصة في تقديم المساعدة للسجناء وتأهيل السجون ، وهذا عمل إنساني مهم ولا بد من عمل شراكة بين المؤسسة ووزارة حقوق الإنسان في المجال الإنساني، المتخصص بمساعدة السجناء والسجينات في الإصلاحيات المركزية والسجون.

مؤسسة السجين الوطنية
National Prisoner Foundation
NPF

أحمد عبد الله الحجري - عضو مجلس الشورى

سعدنا بزيارة مؤسسة السجين الوطنية ، واطلعنا على ما تقوم به من أعمال تستحق التقدير والاحترام.

وإن الاهتمام بهذه الشريحة يعتبر من اللفتات الإنسانية الرائعة التي تعبر عن نفس محبة للخير ومفعمة بالإنسانية ، ونهنئ الأخ / يحيى الحباري ، على هذا العطاء وكل المساهمين معه ، والله يجزيهم كل خير.

أ / فتحية محمد - رئيسة اتحاد نساء اليمن

أسعدت كثيراً بزيارة مؤسسة السجين الوطنية لما وجدت فيها من نظام لكافة الأنشطة التي تقدمها للسجناء والسجينات ، والاهتمام بهذه الفئة والتي تعتبر من الفئات المستضعفة في المجتمع ، وأعجبت لما تقدمه من خدمات للدفاع عن قضاياهم وإدماجهم وإعادتهم مرة أخرى إلى المجتمع.

كما أنني سعيدة جداً لتوقيع اتفاقية تفاهم وتعاون مشترك مع هذه المؤسسة المهتمة بقضايا وأمور السجينات والسجناء الأحداث ، أتمنى أن يستمر عملنا معاً في تعاون من أجل خدمة هذه الفئة ، والدفاع عن حقوقها وبنائهم وإعادتهم إلى المجتمع.

www.sajeen.org

بتمويل من رجل الاعمال الأستاذ / يحيى علي الحباري

ترميم بيت التراث الصنعاني
أحد دور صنعاء القديمة التاريخية

نفذت مؤسسة عرش بلقيس للتنمية والسياحة والتراث ومؤسسة السجين الوطنية مشروع ترميم بيت التراث الصنعاني (أحد دور صنعاء القديمة) بتمويل من رجل الأعمال الأستاذ يحيى علي الحباري تحت إشراف وزارة الثقافة والهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية، وأشارت مدير عام بيت التراث الصنعاني دعاء الواسعي إلى أن ترميم الدار مر بست مراحل بداية بمعالجة عقد البيت الأساسي التي تضرر بشكل كبير جراء قصف طائرات العدوان لحي القاسمي في صنعاء القديمة القريب من الدار، وفي المراحل الأخرى تركيب فرشات خشبية لجميع أدوار المبنى ومعالجة وإعادة الجدران الحجرية لحمام وغرف الدور الأرضي ويأجور في الدور الثاني، وأعمال السباكة في الحمامات وتلبيس الجدران والأسقف والقواطع الداخلية بمادة الجص لجميع أدوار المبنى وأعمال تلبيس بالقضاض للدور الأرضي وحمامات الدرج.

بيت التراث الصنعاني في سطور

يقع بيت التراث الصنعاني في حي السرار الشرقي حارة الأبهر وهو أحد أجمل أحياء صنعاء القديمة وأقدمها حيث يعود تاريخ بناءه عام ٧٧٦ هـ وفقا لما ورد في كتاب اسس التصميم المعماري الذي قدر بنائه وفقا لتاريخ بناء جامع الابهر الذي يقع في مواجهته ويعتبران من التراث الإسلامي الإنساني القديم.

ويطل المبنى من صرحه الأبهر على الطريق النافذة الى السايلة، وتعود ملكية الدار تاريخيا إلى أسرة بيت معيض.

وقد ورد في ديوان (مخطوط) للشاعر الأديب يحيي بن الهادي قصيدة عنوانها (لمن القصر) جعل لها مقدمة توضيحية تؤكد أن الإمام المتوكل على الله يحيى بن المنصور محمد بن يحيى حميد الدين اشترى بيت محسن معيض من ورثته وأنه قام بتجديد رونقه واسكن فيه أحد أعيان بيت أبو طالب وأن الإمام حين زاره في البيت بمناسبة عرسه أنشد بيتا من الشعر يقول:

لمن القصر بسفح الابهر ملعب بخشف الا عن الاحور

أما الأميرة تقية ابنة الإمام يحي حميد الدين فقد ذكرت في كتابها يتيمة الأحزان أن والدها أسكنها هي ووالدتها في بيت معيض وأنهم مكثوا فيه قرابة العام.

وفي عهد الامام أحمد حميد الدين تغيرت وظيفة المبنى من سكني إلى خدمي تابع لبيت مال المسلمين وأصبحت تجمع به زكاة الزبيب وأصبح يحمل اسم دار الزبيب.

أما بعد قيام ثورة ٢٦سبتمبر١٩٦٢م فقد أصبح المبنى في السنوات الأولى من الثورة مخزنا للمنهج المدرسي التابع لوزارة المعارف التربية والتعليم حاليا، ثم انتقلت ملكية المبنى إلى الشيخ سنان أبو لحوم كتعويض عن تهدم ممتلكاته بسبب الحرب الأهلية لكنه ما لبث أن تنازل عنه للدولة لصالح الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية.

وفي عام ٢٠٠٩ م بدأ تأسيس المبنى ليكون مركزا لتوثيق التراث الصنعاني .

مكونات بيت التراث الصنعاني

كعادة البيوت في صنعاء القديمة تم تصميم البيت على البناء البرجي حيث يبدوا واسعاً في بدايته ثم ينتهي بغرفة واحدة في أعلاه مع استغلال رائع لكل الفراغات ويتكون البيت من خمسة أدوار كل دور منها يتكون من عدة فراغات لكل فراغ منها وظيفة معينة إما خدمية أو اقتصادية أو اجتماعية:

الأهمية الثقافية للمبنى

مدير عام بيت التراث الصنعاني دعاء الواسعي أوضحت أن بيت التراث الصنعاني يعد من أهم المشاريع الحيوية الثقافة لمدينة صنعاء القديمة نظرا للأهمية البالغة التي يمتلكها هذا المشروع وترجع اهميته الى انه يمثل متحفا حيا للبيت الصنعاني تسعى الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية من خلاله الى توثيق التراث المادي وغير المادي لمدينة صنعاء القديمة بكل امكانيات التوثيق المتاحة لتشكل مرجعية لكل الباحثين الدارسين للموروث الثقافي.

وقالت : يشـكل الدار محورا هاما للترويج السـياحي الـذي تفتقـر إليه بلادنـا كثيرا حيث غالبـا ما يجد السائح صعوبة كبيرة في التعرف علي طبيعة المجتمع اليمني كونه مجتمعا محافظا ولذلك فإن بيت التراث الصنعاني يتيح الفرصة أمام السائحين للاطلاع عن كثب على تفاصـيل الحياة الاجتماعية لمدينة صنعاء القديمـة ليتعرفـوا عن قـرب على تفاصـيل الحياة اليومية لساكنيها والمعروفين برقيهم وتميز موروثهم الثقافي في خصوصـية المحلية وكذلك اطلاعهم على العـادات والتقاليد الاجتماعية التـي كثيرا ما يعجز الباحثون الانترولوجيون عن الحصول على معلومات دقيقة عنها.

تفاصيل الدار

الدهليز هو أول فضاء في المنزل يدخله الضيف ومنه تتوزع الحركة أفقياً ورأسياً وأحياناً تؤدى فيه بعض الأعمال والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

الدكة، أو(المسطبه) ترتفع الدكة في مقدمة الدهليز وعلـى جانب من بـاب المدخـل الرئيسـي ووظيفتها تسهيل الصعود والنزول لراكب الدابة مثل الجمل أو البغل أو تسهيل تحميلها وإنزال حمولتها.

الثريا، وهـي عباره عن نوافذ صـغيرة متجاورة في إطـار العقد الذي يعلـو المدخل وتؤطـر بالقص وفق التشكيل الفني المدخل.

باب المدخل

وهو باب خشبي صغير منبثق من إطار الباب الخشبي الكبير يسمى فرخ الباب تربط أجزاؤه من الداخل وتغطى فواصله بمسامير حديدية من الصلب رؤوسها متكورة تسمى مصبرة يعطي تناسق توزيعها شكلاً جمالياً للباب ولتشكيل العام المدخل.

المدقة

قطعة مستطيلة من الحديد الصلب تتدلى من حلقة حديدية مثبته على قطعة من الخشب المنحوته على شكل سمكة تتوسط الباب تسمى ترنجه يتوسطها عمود من الحديد الصلب يتم الدق فوقه يسمى مرزبان.

الحر

هو فضاء وظيفي مخصص لتربية المواشي وهو مظلم نسبيا ويحتوي على فتحات صغيرة وضيقه للغاية وذلك لغرض إدخال التهوية والضوء من ناحية ولأسباب أمنية من ناحية أخرى.

الكرس

فضاء خدمي صغير ضيق قليل الارتفاع وموقعه في الفضاء الناشئ من حركة الدرج ووظيفته تربية ذكر الغنم أو خروف العيد حيث يوضع فيه منذ ولادته الى أن يحين ذبحه حيث تكون حركته فيه محدودة ولذلك لغرض زيادة نسبة الشحم فيه نظراً لأن الحاجة إليها ليس للتغذية فقط ولكن لاستخدامات أخرى.

الـدرج (بيـت الـدرج)، هـو الفضـاء المعمـاري للحركة الرئيسية الرأسية في البيت ويبنى من أحجار الحبش التي تمتاز بالصلادة والمسامية ويرتكز بيت الدرج على أهم عنصـر إنشـائي للمبنى الصنعاني السـكني البرجي ويسـمى القطب مسـقطه مربع أو مسـتطيل ويرتفـع ويمتـد بارتفـاع المبنـى. ويقع في الجهة الشمالي الشرقية من المبنى لضمان استغلال بقية الواجهات للفضائيات الوظيفي الهامة.

ولا تكسـيه فضاء بيت الدرج لتسـهيل عمليه التمييز البصـري وإظهار قطب المبنـى بمظهر القوة والمتانة باعتبـاره النـواة والأسـاس الإنشـائي في المبنـى، وتزخرف بعض جدرانه زخارف بسـيطة ومتقطعة بالقصاص والقص.

ويضـاء فضـاء بيت الدرج بفتحات صـغيرة متفرقة ومتجمعـة يتـم تغطيتهـا بألـواح الرخام المصـقول الشـفاف (قمري) أو ببلورات الزجاج ولذلك يمكن التعرف على فضاء بيت الدرج من الخارج من خلال تتبع هذه الفتحات على واجهة المبنى.

الطبقة

فضاء صغير ومنخفض الارتفاع نسبيا وتستخدم لخزن المواد الغذائية حيث تقسم مساحتها الى أحواض منفصلة كل حوض تكسى جدرانها وارضيتها بالقضاض وذلك لقدرته العالية على العزل للرطوبة والحرارة مما يساعد على حفظ الحبوب لمدة طويلة، وإضاءة وتهوية الطبقة تتم عبر فتحات صغيرة متقابلة موزعة بمهارة مدروسة حيث تسمح بقدر معقول من الإضاءة وبمرور وتصريف تيار الهواء.

الكمة

فضاء صغير ومنخفض نسبيا.. يشغل ما زاد من المساحات المتبقية في أحد طوابق المبنى السكني في الأدوار العليا ومتوسط مساحة الكمة (٢×٤٠٢) وارتفاعها لا يتجاوز ٢م وترتفع غالبا عن مستوى سطح الطابق، وهي فضاء مظلم تقريبا ولها نافذه واحدة صغيرة وغالبا ما تستخدم لنوم كبار السن خاصة في أيام الشتاء الباردة.

المكان العجمي

فضاء وضيفي ناتج عن الازاحات المحتمة للعملية التصميمية في تشكيل الفضاءات الوظيفية للمبنى السكني في الطوابق العليا ويقع في الواجهة الشمالية وحتى يتم التغلب على برودة هذا الاتجاه لا يتم فتح نوافذ لهذا الفضاء وتصمت جدرانه الخارجية ولا توجد به فتحات تهويه ولهذا سمي بالعجمي وهو مكان مناسب لتضع المرأة فيه طفلها عند الولادة دون أن يشعر بها سكان المنزل كما أنها تقضي به الأيام الأولى من الولادة لما يوفره لها من الهدوء.

الحجرة تعتبر أهم الفضاءات المعيشية الأكثر استخداما للأسرة وتتصل مباشرة ببيت الدرج وتترحل بتدرج من طابق لطابق حيث أن وظيفتها الأساسية توزيع الحركة أفقيا بين الفضاءات الوظيفية في كل طابق ونقلها رأسيا ما بين الدهليز وبقية الحجرات.

مكان الوسط

يقع مكان الوسط في الحجرة التي تتوسط المبنى في الدور الأول من المبنى وتتناسب مساحته مع

حجم المبنى ويمثل مركز الحياة اليومية للأسرة ويستخدم للجلوس أو للأكل (ويسمى مكان الغداء) أو للأعمال اليومية الأخرى نظرا لموقعه المتوسط تقريبا بين طوابق المبنى وتوسطه للفضاءات الوظيفية للطابق الذي يشغل حيزا من مساحته.

المكان

جمع أمكنة، يستخدم المكان لمعيشة الأسرة وقت قيلولتها ولذلك عادة ما تفرش بفراش شبيه بفراش المقيل وإن كان أقل كلفة وفي الوقت نفسه تستخدم كذلك لنوم بقية أفراد العائلة ما عدا الزوجين لأنه لا يوجد في ثقافة المعيشة الصنعانية أمكنة مخصصة.

وعـادة ما يحضـى المـكان باهتمام أكـبر من غيره من الفضاءات الوظيفية من حيث التوجيه والعناية باختيار موقعـه في الواجهات – طبعـا بعد الديوان والمفرج– وتفتح نوافذه في أحد الاتجاهات الرئيسية باستثناء الاتجاه الشـمالي والشمالي الشرقي. بما يحقـق القدر المتطلـب للارتياح الحراري للسـكنى والنشـاط اليومـي. ومسـقط المكان عـادة مربع أو مستطيل الأبعاد الضوئية لفراغاته.

والمـكان يأتـي بعد الديوان في الاسـتخدام المعيشـي وخاصـة الأمكنة الكبيرة التي تسـتخدم لاسـتقبال الضـيوف وأثنـاء المناسـبات الخاصـة بالأسـرة أو بجيرانهـا إذا احتاجوا إلى التوسـع فيها وفقا لروح التعـاون والتكافل الاجتماعي الذي يقوم على مبادئ الجوار ذات العلاقة التبادلية.

الديمة

مكان إعداد الطعام ويحتوي على التنور الذي يعد فيه الخبز، والسية منفذ فوق التنور في السقف لتصريف الأدخنة عند إيقاد التنور لتحضير الخبز، والكانون فضاء خدمي صغير يوجد بين التنورين يستخدم لطهي الطعام بعد أخذ كمية من النار من التنور، و الدسة توجد أسفل التشكيل الذي يضم التنورين وتستخدم لخزن الحطب الخاص بالاستخدام اليومي، والساحل عبارة عن حوض حجري من الحبش يستخدم لغسل الأواني بعد استخدامها.

الديوان

هو أكبر الفراغات الوظيفية في المبنى ويخصص غالبا للمناسبات ويحتل في الغالب واجهة بأكملها وتزين جدرانه الداخلية وعناصره المعمارية كالطياق والعقود والشواقيص والشبابيك وكذلك الصفوف والخزائن والمغفرات بالزخارف والنقوش القصية، ويفرش الديوان وفق المقياس الإنساني المتطلب والمريح بفرش الجلوس على الأرض وتغلف بالمنسوجات الصوفية والقطنية ذات الألوان الصريحة النقية والزاهية والتي يسيطر عليها اللون الأحمر وذلك لتأثيره الحراري والنفسي الذي يتطلبه المقيل.

المفرج

فضاء معيشي جاءت تسميته اللغوية من وظيفته والتي تعني دلالاتها الاستخدامية لغويا الفرجة وذلك بما يوفره من إطلالة نحو الخارج لمسافات بعيدة وهو يشبه الديوان من حيث التوجيه والتشكيل والاهتمام بجودة مفروشاته وإن كان يصغر عنه في المساحة وله نفس الوظائف الاستخدامية تقريبا وإن كان الجالسون فيه يتمتعون بخصوصية حميمية وبالطبع فإن نوافذه أكثر اتساعا وذلك بغرض توسيع مجال الإطلالة على المحيط البيئي للاستمتاع بجمال الطبيعة.

الجباء الشمسي

هو فضاء وظيفي مفتوح يأتي نتاج لتراجع الكتل البنائية نحو الداخل ويستغل للنشاط المنزلي الأسري ولتوفير الخصوصية يحاط بجدار ساتر يعلو تجواب كتلة البناء التي تقع عليها وتتوزع على الجدار الساتر فتحات معقودة مؤطرة بالقص وتغطى الفتحات بقواطع ياجورية مفرغة وتنفر منها مشربيات ياجورية وظيفتها الأساسية المراقبة والإتصال بالخارج إضافة الى كتل صغيرة مفرغة نصف مخروطية تتسع في الأسفل وظيفتها دفاعية.

بيت الشربة

هو فضاء معد خصيصا لتبريد الماء ولذلك فإن جميع جهاته مخرمة لدخول الهواء ويقع في الجهة الشمالية ما بين المفرج والجباء لكي يكون الماء قريبا من الجالسين في المفرج وقت القيلولة.

الـتـوسـع في الـنـشـــاط

أ. فضل محرز عبيد
المدير العـام

مـا أسـرع مرور العام ينقضـي دون أن نشـعر به، ويمـر العام تلو الآخر دون أن ندرك تسارع الأحداث والاعمال والإنجازات.

وأنا أكتب هذه السـطور تذكرت حينها اللحظات التي مرت علي قبل عام، أكتب فيها مقالي لمجلة السـجين العدد الرابع، ليظهر هنا أهمية الوقـت واسـتغلاله لإدارته الدقيقة والاسـتفادة مـن كل لحظة تمر في حياتنا، والعمل وفق خطط ورؤىً دقيقة ومحددة.

وهـو ما آلت إليه مؤسسـة السـجين الوطنية بعد خمس سـنوات من العطاء لتدشـين عامهـا الجديد، كما راعينـا أن يواكب إعداد الخطة التوسـع في النشـاط من خلال فتح مكتب تنسيق للمؤسسة في محافظة إب، وفتـح مكتب تنسـيق في محافظـة الحديدة، حتى نسـتطيع تقديم أفضـل الخدمـات الإنسـانية والقانونية والحقوقية لأكـبر عدد ممكن من شـريحة السجناء والسجينات في جميع المحافظات المتاح للمؤسسة العمل فيها.

وما كان لهذا التوسـع والانتشار لعمل المؤسسـة أن يتم إلا بعد توفيق الله لنا وبجهود القائمين على المؤسسـة من المؤسسـين وأعضاء مجلس الأمنـاء، وكذلـك الجهود الحثيثة والمتواصـلة الليل مـع النهار، لفريق العمل من الموظفين والمتطوعين الذين سـخروا كل جهودهم وطاقاتهم لتحقيق النجاح والتوسع الذي وصلت إليه مؤسستنا اليوم.

أشـكر كل الداعمـين وفاعلي الخير سـواء مـن المؤسسـين ومجلس الأمناء أو أعضـاء مجلس الشرف الأعلى ورجال المال والأعمال، الذين بذلـوا من أموالهم لنسـهم جميعـاً بخلق روح التكافـل الاجتماعي بين أفراد المجتمع داخل السجن وخارجه.

كما هي دعوة لرجال المال والأعمال في الداخل والخارج للاسـتمرار بعطائهـم والتفافهـم لتخفيف معاناة أكبر قدر ممكن من المسـتحقين للمساعدة.

أشكر كل الداعمين وفاعلي الخير سواء من المؤسسين ومجلس الأمناء أو أعضاء مجلس الشرف الأعلى ورجال المال والاعمال الذي بذلوا من أموالهم لنسهم جميعا بخلق روح التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع داخل السجن وخارجه.

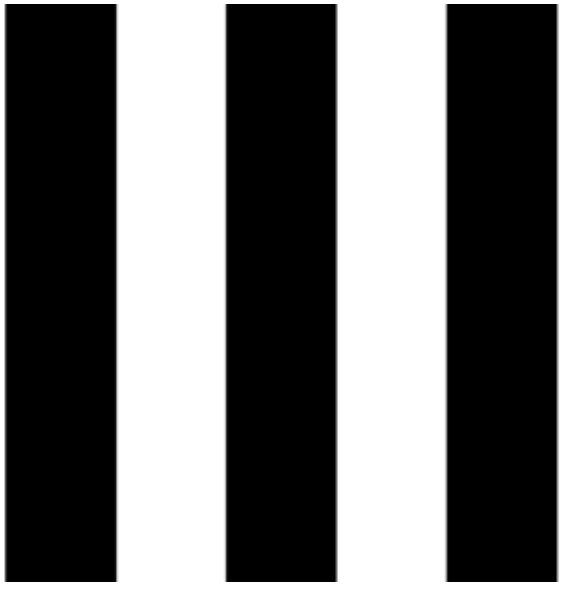

خلف القضبان يوجد إنسان

A HUMAN BEHIND THE BARS

صنعاء – جولة كنتاكي – أمام معهد سيدز – ص.ب (5552) – تلفاكس : 009671208722 – جوال : 00967772900025
فرع الحديدة – شارع الميناء – أمام مدينة العمال – هاتف : 03 207470
حساباتنا على : مصرف اليمن البحرين الشامل (5050505) – كاك بنك (1005255557) – بنك اليمن الدولي (316140)
بنك اليمن والكويت (150218) – البنك اليمني للإنشاء والتعمير (8861110734111001)

www.sajeen.org NPF@sajeen.org sajeenNPF sajeenNPF sajeen_NPF sajeenNPF